من وثائق "إلى الأمام"

المرحلة الثانية 1980 ـ 1994

الخط التحريفي

الطور الأول: 1980 ـ 1985

www.30aout.info

منشورات موقع ٣٠ غشت

www.30aout.info

من وثائق "إلى الأمام"
المرحلة الثانية: 1980 ـ 1994
الخط التحريفي
الطور الأول: 1980 ـ 1985

غشت 2017

من وثائق الخط التحريفي : الطور الأول 1980 ـ 1985

1 . القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية 4

2 . التخبط السياسي نتيجة حتمية لمنهج الصراع بدون هوادة 28

3 . خلاصة ندوة الفرع بالداخل حول القضايا الاستراتيجية في خط المنظمة 41

4 . البرنامج العام والنظام الداخلي للمنظمة ـ مشروع جديد 46

5 . حول أرضية : "تفكير أولي حول أسلوب حسم السلطة" 61

6 . ملاحظات حول نص : "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" 63

7 . تقييمات مختلفة للقضايا الاستراتيجية والتكتيك في خط المنظمة 72

8 . خلاصة الندوة حول القضايا التكتيكية في خط المنظمة 110

9 . المهام العاجلة لمنظمتنا 113

10 . ملحق: نشرة "الشيوعي" (فبراير 1983) 140

القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية [1]

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرض بتركيز إلى القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية ، ونقصد بذلك القضايا الأساسية في الثورة ببلادنا ، والتي تظل ثابتة نسبيا خلال مرحلة تاريخية بكاملها أو فترة طويلة من هذه المرحلة. إننا نأمل أن تكون هذه الدراسة منطلقا لنقاش جاد حول هذه القضايا ، حتى تتمكن القوى الماركسية اللينينية المغربية من التقدم على طريق تحديد وتوحيد منظورها الاستراتيجي للثورة المغربية.

كل الهوامش هي من وضع موقع 30 غشت

1 .تعتبر وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" من أهم وثائق المرحلة الثانية من تاريخ منظمة "إلى الأمام" ، وتنتمي الوثيقة إلى الطور الأول من هذه المرحلة ، الممتدة من 1980 إلى 1985 ، ذلك الطور الذي عرف ما سمي ب "مسلسل إعادة البناء" ، الذي شكل المقدمة الأولى للتخلي عن الخط الثوري للمنظمة ، لصالح خط تحريفي جديد تم زرع بذوره خلال هذا الطور ، لينمو ويترعرع بعد خريف 1985.

الوثيقة من توقيع عيسى الوجدي (عبد الحميد أمين) أحد قادة "إعادة البناء" الأساسيين ، وتحمل تاريخ أبريل 1982 . وهي أول وثيقة في تاريخ المنظمة تنظر للتخلي عن أي استراتيجية ثورية ، تحت غطاء تبني ما أطلق عليه منذ لحظة ظهورها ب"استراتيجية العنف الثوري الجماهيري المنظم" ، أو ما نطلق عليه ب "غياب الاستراتيجية كاستراتيجية" ، أو "نظرية الغموض الاستراتيجي" ، كما سنرى لاحقا في وثيقة أخرى لنفس الكاتب .

عموما وبإيجاز يمكن القول أن الوثيقة ، وفي تجاهل ، بل وفي تناقض تام مع المفاهيم الاستراتيجية التي بلورها القادة الشيوعيون الكبار ، ماركس وانجلز ولينين وستالين وماو ، قدمت محاولة لطرح "استراتيجية" للثورة المغربية ، في وعاء فارغ منكفئ على نفسه بعيدا عن الأبعاد الأممية والقومية وما تستدعيه من تحليل للتناقضات على الصعيد العالمي ، فتصبح التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية كما لو أنها بدون روابط مع محيطها القريب والبعيد وبدون انخراط ضمن النظام الرأسمالي الامبريالي العالمي ، الذي بدونه يستحيل الحديث عن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية وعن الاشتراكية ، وكالعديد من وثائق "إعادة البناء" ، خطط أصحابها لإبعاد أي نقاش نظري أو إيديولوجي أو استراتيجي عن الحركة الشيوعية و الثورية العالميتين ، لتلافي النقاش في قضايا تلك الحركة الناجمة عن سقوط مجموعة من التجارب الاشتراكية وانتصار الخطوط التحريفية التي أصبحت العديد من مواقفها تجد لها صدى داخل الحركة الماركسية- اللينينية المغربية وداخل منظمة "إلى الأمام".

وبالإضافة إلى محاولة التغطية عن التخلي عن الاستراتيجية الثورية للمنظمة ، بل وعن أية استراتيجية ، تتخلى الوثيقة عن المواقف الاستراتيجية للمنظمة من قضية الصحراء والثورة في الغرب العربي دون تقديم أية مراجعة ، أو قراءة نقدية قد تبرر هذا التخلي. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الكتلة الطبقية السائدة في المغرب ، وعن التركيب الطبقي للمجتمع المغربي ، حيث تم الاكتفاء بتقديم مجموعة من التصورات الجاهزة دون أبسط تحليل ملموس للواقع ، بل تم ارتكاب أخطاء فادحة حينما تم الخلط بين التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي ، بحيث أصبحت البورجوازية الوطنية غير ذات معنى استراتيجيا ، ما دام التناقض الأساسي يجد حله في الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، وهو الأمر الذي لم يتم إدراكه ، وترك الغموض سائدا فيما يخص الفصل الاستراتيجي بين مرحلتي الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية والثورة الاشتراكية .(للمزيد من الاطلاع الرجوع إلى دراسة : "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" ..." الحلقة الثانية - الجزء الثالث) .

سنتعرض في هذه الدراسة إلى التناقضات في المجتمع المغربي ، إلى طبيعة الثورة في المرحلة التاريخية الراهنة – الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية –، إلى علاقة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية بالثورة الاشتراكية ، كما سنتعرض إلى القضايا المتعلقة بالقيادة الطبقية للثورة ، بالحزب البروليتاري ، بالتحالفات بين الطبقات الشعبية وأخيرا إلى أسلوب حسم السلطة.

1- التناقضات الطبقية

مع إحراز بلادنا على استقلالها الشكلي عام 1956 ، تحول النظام الاستعماري الذي أخضعت له بلادنا منذ بداية القرن إلى نظام الاستعمار الجديد. بينما كانت القوى الامبريالية خلال عهد الاستعمار القديم تسيطر مباشرة على بلادنا وشعبنا ، وفي جميع المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، فإن نظام الاستعمار الجديد قد تميز باستمرار السيطرة الامبريالية التي اتخذت أشكالا جديدة ،بانتقال السيطرة المباشرة كليا أو جزئيا إلى العملاء والحلفاء المحليين للامبريالية. وقد شكل نظام الرأسمالية التبعية الذي أصبح النظام الاقتصادي السائد في مجتمعنا القاعدة الاقتصادية الرئيسية للهياكل الطبقية ببلادنا.

- السيطرة الامبريالية:

إن التواجد الاستعماري بشكله القديم قد أصبح يقتصر على سبتة ومليلية والجزر المغربية الشمالية المحتلة من طرف الاستعمار الاسباني. لكن الامبريالية في شكلها الاستعماري الجديد تواصل استغلالها لشعبنا ونهبها لخيرات بلادنا وتلعب دورا كبيرا في توجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ، بينما تشكل الثقافة الامبريالية إحدى المكونات الرئيسية للثقافة الرجعية السائدة في وطننا.

إن مجمل الدول الامبريالية الفرنسية (المستعمر القديم) والأمريكية (زعيمة المعسكر الامبريالي) هما الامبرياليتان الأساسيتين من حيث المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في المغرب. لهذا فإن النضال الوطني لشعبنا سيظل موجها بالأساس ضد الامبرياليتين الفرنسية والأمريكية وضد الاستعمار الاسباني الذي يحتل جزءا من ترابنا الوطني.

– إن البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار: هم القوى الطبقية الرجعية السائدة في مجتمعنا ، وهم يشكلون مع الامبريالية مجمل الأعداء الطبقيين للجماهير الشعبية المغربية. إن البرجوازية الكمبرادورية تتشكل من الفئات البرجوازية الرأسمالية التي تندمج مصالحها الاقتصادية بصفة وطيدة وبمختلف الأشكال

بالمصالح الامبريالية ، والتي لا يمكنها خدمة مصالحها الخاصة إلا بخدمة مصالح الامبريالية في نفس الوقت ، أما ملاكي الأراضي الكبار فهم الذين يملكون مساحات واسعة من الأرض لا يشتغلون فيها ويعيشون من استغلالهم للفلاحين (الفقراء بالخصوص) وللعمال الزراعيين . يقع التمييز داخل ملاكي الأراضي الكبار بين ملاكي الأراضي الكبار الرأسماليين ، المعمرين الجدد ، وملاكي الأراضي الكبار شبه الإقطاعيين الذين ما يزالون يستغلون أراضيهم كليا أو جزئيا في إطار العلاقات شبه الإقطاعية.

إن ملاكي الأراضي الكبار لهم ارتباطات متعددة ومتفاوتة الأهمية بالامبريالية.إن المعمرين الجدد الذين ينتجون من أجل التصدير يشكلون الفئة الأكثر ارتباطا واندماجا بالامبريالية وهي بالتالي فئة كمبرادورية.

إن البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار نظرا لاندماج وارتباط مصالحهم بمصالح الامبريالية ، يشكلون القاعدة الاجتماعية المحلية للامبريالية ، التي تخدم مصالحها بواسطتهم ، وبواسطة الدولة التي يسيطرون عليها . وهذه الدولة التي تجسد دكتاتورية الكمبرادوريين وملاكي الأراضي الكبار على الجماهير الشعبية هي الخادم الأمين لمصالحهم ولمصالح أسيادهم الامبرياليين. أما النظام الملكي الاستبدادي فهو ليس سوى الشكل الحالي لدولة الكمبرادور وملاكي الأراضي الكبار[2].

- إن الطبقات الوطنية والشعبية:

تتشكل من البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة والجماهير شبه البروليتارية والفلاحين.

- إن البرجوازية الوطنية:

2 .يخالف هذا الطرح لبنية الطبقات السائدة (البورجوازية الكومبرادورية والملاكون العقاريون كطبقتان منفصلتان عن بعضهما البعض) الطرح السائد آنذاك داخل منظمة "إلى الأمام" والتي كانت تتحدث عن كتلة طبقية كومبرادورية سائدة تضم البورجوازية الكومبرادورية والملاكين العقاريين الرأسماليين ، والبورجوازية البيروقراطية العليا . وإذا كان رأي الوثيقة لا يقدم أساسا ماديا تقوم عليه العلاقات داخل بنية الطبقات السائدة ، فإن موقف وجود الكتلة الطبقية السائدة يحدد الأساس المادي الذي يجمع بين الفئات المختلفة والكتلة الطبقية السائدة بتأكيده على وجود فئات رأسمالية احتكارية في الصناعة والأبناك والمالية مندمجة بالرأسمال الامبريالي ضمن علاقات التبعية للمراكز الامبريالية ، وهذه الفئات تشكل الأساس المادي والقاعدة الاجتماعية التي تبنين الكتلة الطبقية السائدة ، وبمعنى آخر ، هناك فئات سائدة داخل الكتلة الطبقية السائدة ، وتتشكل من البورجوازية الاحتكارية الكومبرادورية التي تمثل العائلة الملكية نواتها الأساسية .
إن التحليل الذي جاء في الوثيقة يغيب عنه البعد التبعي للتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية ، وانعكاس ذلك على البنية الطبقية والاقتصادية السائدة ، وهو خطأ فادح آخر.

تتشكل من الفئات البرجوازية المستغلة التي لا ترتبط مصالحها بشكل مباشر بمصالح الامبريالية ، والتي ترى تطور مصالحها الاقتصادية محجوزا وطموحاتها السياسية معرقلة ، بسبب السيطرة الامبريالية والسيادة الاقتصادية والسياسية لحلفائها المحليين.

إن البرجوازية الوطنية تتشكل أساسا من البرجوازية المتوسطة. إنها طبقة ذات طبيعة مزدوجة: فمن جهة أولى أن مصالحها الاقتصادية والسياسية تتناقض إلى حد ما مع مصالح الامبريالية ، وهي تطمح إلى بناء دولة وطنية مستقلة وحماية السوق الداخلية وتوسيعها ، وإلى الاستحواذ على المواقع الاقتصادية للامبريالية وحلفائها المحليين ، وهذا ما يقربها من الجماهير الشعبية. ومن جهة ثانية فإنها ترتبط جزئيا بالامبريالية وبحلفائها المحليين. كما أنها هي كذلك طبقة مستغلة ، كل هذا يقربها من القوى الطبقية الرجعية. إن هذه الطبيعة المزدوجة للبرجوازية الوطنية غالبا ما تعبر عن نفسها في التناقضات بين جناحين ، أحدهما محافظ ، والآخر تقدمي ، أو في انتقال البرجوازية الوطنية من سياسة تلتقي مع مصالح الجماهير الشعبية إلى التعامل مع أعداء الشعب.

- تتكون البرجوازية الصغيرة :

من جميع الذين يملكون قطعة من الأرض و وسائل فردية للإنتاج أو رصيد مالي أو رصيد ثقافي أو مهارة تقنية ، تمكنهم على العموم من كسب معيشتهم بعملهم الخاص ، من دون أن يستغلوا الآخرين ، ومن دون أن يستغلهم أحد اللهم إذا تم ذلك الاستغلال بشكل ثانوي.

إن جل الحرفيين والتجار الصغار والموظفين المتوسطين والصغار والمستخدمين وأصحاب المهن الحرة والطلبة وكذا الفلاحين المتوسطين ينتمون إلى طبقة البرجوازية الصغيرة.

تضم طبقة البرجوازية الصغيرة ثلاثة شرائح: الشريحة العليا هي شريحة ميسورة ، تلتقي في بعض مصالحها مع البرجوازية الوطنية .الشريحة المتوسطة والشريحة الدنيا التي غالبا ما تعيشان وضعية البؤس والقهر ، وتظلان معرضتان للتبلتر والتشرد وهما تلتقيان في العديد من مصالحهما مع الطبقة العاملة.

إن الأغلبية الكبرى للبرجوازية الصغيرة ثورية لكنها غير منسجمة ، ومتذبذبة وقصيرة النفس. لهذا فإن من مصلحة الطبقة العاملة أن تعمل على كسبهما للتحالف الشعبي مع الحرص على أن تكون الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة لهذا التحالف.

- الطبقة العاملة: تتكون من جميع الكادحين الذين لا يملكون وسائل الإنتاج ، والذين يضطرون إلى بيع قوة عملهم في إطار الإنتاج الرأسمالي ، مقابل الأجر الذي يشكل مدخولهم الأساسي أو الوحيد.

إن الطبقة العاملة تعمل بشكل جماعي في إطار الوحدات الرأسمالية للإنتاج (المصانع ، المناجم ، أوراش الأشغال العمومية ، المؤسسات الكبرى للنقل ، الضيعات الفلاحية العصرية...) وترتبط بنمط الإنتاج الأكثر تقدما في مجتمعنا ، نمط الإنتاج الرأسمالي. إنها الطبقة التي تنتج جل الخيرات بالبلاد من دون أن تستفيد من نتائج كدحها ، وذلك نظرا للاستغلال الذي تعاني منه والذي يتجسد في استحواذ الرأسماليين على جزء كبير من قيمة إنتاجها والمسمى بفائض القيمة.

تتشكل الطبقة العاملة في بلادنا من فئتين أساسيتين: عمال الصناعة والعمال الزراعيين . وتجدر الإشارة إلى أن جزءا هاما من العمال المغاربة يعملون في البلدان الرأسمالية الأوربية. إن العمال الزراعيين سيلعبون بدون شك دورا حاسما في بناء التحالف العمالي الفلاحي ببلادنا وفي الثورة الشعبية. كما أن العمال المغاربة المهاجرين سيلعبون دورا بالغ الأهمية في الربط بين الثورة المغربية والبروليتاريا ، وقواها الثورية في البلدان الرأسمالية الأوربية ، ويمكنهم أن يقوموا كذلك بدور ثوري هام في مناطقهم الأصلية بالمغرب.

إن الطبقة العاملة في بلادنا كما في جميع المجتمعات التي يسود فيها نمط الإنتاج الرأسمالي تشكل الطبقة الثورية حتى النهاية ، الطبقة الوحيدة التي لها مؤهلات قيادة كفاح الجماهير الشعبية من أجل الاشتراكية والقضاء على الاستغلال والاضطهاد.

- الجماهير شبه البروليتارية:

تضم مجموع الكادحين الذين لا يملكون وسائل الإنتاج أو يملكونها بشكل هزيل ، والذين يعملون في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي ، لكن بشكل متقطع (العمال المؤقتين في الأشغال العمومية والإنعاش الوطني والصناعات الموسمية والعمال الزراعيين المؤقتين...) أو خارج الإنتاج الرأسمالي (الفلاحون الفقراء ، الباعة المتجولون ،خادمات البيوت ، أصحاب الحرف الهامشية ، "المتعلمون" المشتغلون مع أصحاب الصناعة التقليدية ، الجنود البسطاء..) إن ما يميز هؤلاء جميعهم ، هو الضعف الكبير لمداخلهم وبؤسهم الشديد وكذا القهر والاستغلال المكثف الذي يعانون منه.

نظرا لهذه الخصائص ، ونظرا للحجم العددي الكبير للجماهير شبه البروليتارية ، فإن هذه الجماهير مؤهلة لتلعب دورا حاسما في الثورة الشعبية ، سواء في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، أو في مرحلتها الاشتراكية. لكن عدم انسجامها وعلاقات الإنتاج والعمل التي ترتبط بها ، يشكلون مصدرا للاندفاع والعفوية

وقصر النفس ، مما يحتم على الطبقة العاملة أن تعمل على قيادة الجماهير شبه البروليتارية لتتمكن هذه الأخيرة من توظيف طاقاتها الثورية الهائلة لصالح الثورة.

إن البروليتاريا المتشردة تتكون من العاطلين الدائمين الذين يعيشون عالة على عائلاتهم ، أو يتعاطون لأنشطة هامشية مهنية لكسب لقمة العيش: السرقة ، الشعوذة ،التسول ، العهارة...يمكن للبروليتاريا المتشردة أن تلعب دورا مهما في الثورة ، إذا تمكنت الطبقة العاملة والقوى الثورية في إدماجها في مسلسل الثورة ، لكن القوى الرجعية تتمكن هي الأخرى في العديد من الأحيان من إرشائها واستعمالها لأغراضها السياسية.

- إن الفلاحين:

يعيشون في البادية ويعملون في الأرض ويشكل عملهم بالأرض (أو تربية الماشية) المصدر الرئيسي لقوتهم ، إن الجماهير الفلاحية لا تشكل طبقة اجتماعية أو فئة طبقية ، إنما مجموعة من الفئات تنتمي كل واحدة منها لطبقة مختلفة.

* إن الفلاحين الأغنياء يملكون مساحة من الأرض (أو ، و) وسائل إنتاج أخرى (حيوانات الجر ،ماشية ،بذور ،رصيد مالي..) بمقدار يفوق إمكانياتهم وإمكانيات عائلاتهم على استخدامها. وهم بالتالي يلجؤون إلى استغلال الآخرين (عمال زراعيين ، رباعين ، محاصصة) ، إن الجزء الرئيسي من مداخيلهم لا يأتي من عملهم ، ولكن من استغلال الغير. إنهم يشكلون إذن فئة مستغلة يمكن تصنيفها ضمن البرجوازية المتوسطة ، وإن ما يميزهم عن ملاكي الأراضي الكبار ، هو امتلاكهم لمساحات من الأرض تقل بكثير عن مساحة ممتلكات هؤلاء ، وكذا مشاركتهم الفعلية في العمل الفلاحي.

* أما الفلاحون المتوسطون والذين يشكلون جزءا من البرجوازية الصغيرة ، فهم يملكون قطعة من الأرض (أو ، و) وسائل الإنتاج الأخرى ويعيشون بفضل استخدامها هم وعائلاتهم ، ولا يلجأون إلى استغلال قوة عمل الآخرين أو بيع قوة عملهم للغير إلا بصفة ثانوية.

يمكن تحديد ثلاث شرائح داخل الفلاحين المتوسطين: الشريحة العليا أو الفلاحين المتوسطين الميسورين ، الشريحة الوسطى ، الشريحة الدنيا أو الفلاحين المتوسطين الفقراء.

*إن الفلاحين الفقراء أو شبه البروليتاريا الفلاحية ، هم الذين يملكون قطعة من الأرض (أو ، و) وسائل الإنتاج الأخرى بكمية ضعيفة ، تقل بشكل كبير عن قدرتهم عن العمل ، أو لا يملكون أدنى شيء سوى قوة عملهم ،

إن هؤلاء جميعا يلجؤون بصفة دائمة إلى عرض قوة عملهم للاستغلال بشكل أو بآخر ، من أجل توفير الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة .إنهم يلجؤون إلى بيع قوة عملهم لأن مواردهم من استخدام ما يملكونه من وسائل الإنتاج تظل دائما دون حاجياتهم. يمكن التمييز داخل الفلاحين الفقراء بين الفلاحين الفقراء المالكين لقطعة أرضية صغيرة ، وبين الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أدنى مساحة من الأرض. إن الفلاحين الفقراء يشكلون نظرا لما يعيشونه من استغلال وقهر ، ونظرا لوزنهم العددي (حوالي نصف سكان البلاد هم من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين) القوة الرئيسية في الثورة[3].

2- طبيعة الثورة

1) إن قيامنا بالعرض السابق الجد مركز للتحليل الطبقي للمجتمع المغربي[4] ، يهدف إلى التعريف بالطبقات الاجتماعية المتصارعة في بلادنا وبعض خصائصها الهيكلية الأساسية ، إننا لم نتعرض لا للتطورات التاريخية لهذه الطبقات ، ولا لتعبيراتها السياسية ، وهذا ما يجب أن يقوم به تحليل طبقي أشمل[5] ، لكن ما يتجلى بشكل ساطع من خلال عرضنا الوجيز للقوى الطبقية المتصارعة في البلاد ، ولمصالحها الاقتصادية والسياسية ، هو وجود معسكرين لهما مصالح متناقضة ومتناحرة. إن التناقض الأساسي في مجتمعنا هو التناقض القائم بين المعسكر الرجعي ، المشكل من الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ، والجماهير الشعبية التي تضم الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية وجماهير شبه البروليتارية والبرجوازية الصغيرة. أما موقع البرجوازية الوطنية في هذا التناقض الأساسي ، فهو معقد ويتغير حسب الشروط الملموسة للصراع الطبقي ، وبصفة مختزلة يمكن القول أن الجناح التقدمي في البرجوازية الوطنية ، يمكن أن يلتحق رغم تذبذباته بمصاف الجماهير الشعبية ، بينما الجناح المحافظ يمكن أن يلتزم الحياد أو يتم اجتذابه من طرف المعسكر الرجعي.

---

3 .اعتمدت الوثيقة في تصنيفها للطبقات على وثيقة معروفة لصاحبها (عيسى الوجدي) كانت متداولة داخل السجن آنذاك ، وقد لاحظ العديد من الذين ساروا على خط "إعادة البناء" أن تحليل الوثيقة للطبقات لا علاقة له بالواقع الملموس ، بل هناك من اعتبره متأخرا بالنسبة لما كانت قد توصلت إليه المنظمة من تحاليل . فالتحليل عبارة عن مجموعة من القوالب تم توزيعها مسبقا على مجموعة من الطبقات والفئات ، مما جعل التحليل لا يتميز بشيء عن تحاليل أخرى في بلدان أخرى .

4 .نتساءل هنا عن أي تحليل يتحدث الكاتب ؟

5 .لعل العذر أكبر من الزلة ، وخلاصة القول أن هناك تنبيه معناه أن ما سيأتي لا يقوم على تحليل شامل. وهذا مربط الفرس وبيت القصيد ، فهل تبنى الاستراتيجية على معرفة ضئيلة لواقع الطبقات الاجتماعية ...؟!

إن التناقض الأساسي لا يتجلى فقط من خلال المصالح الموضوعية للطبقات الاجتماعية ، ولكن كذلك من خلال صراعات طبقية ملموسة ، والتي شهدتها بلادنا في عهد الاستعمار الجديد ، والتي جسدت على العموم التناقض بين الجماهير الشعبية من جهة ، والامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار من جهة أخرى[6].

2) إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تشكل الحل التاريخي لحسم التناقض الأساسي في مجتمعنا. نظرا للطبيعة التناحرية للتناقض بين الجماهير الشعبية والمعسكر الرجعي ، فإن هذا التناقض لا يمكن حله بشكل نهائي عبر التعايش السلمي أو الحلول الإصلاحية ، بل إن حله النهائي يكمن في إلحاق الهزيمة بمعسكر أعداء الشعب ، والقضاء على سلطتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية وهيمنتهم الإديولوجية ، وفي نهاية الأمر القضاء عليهم كطبقات رجعية. إن الثورة وحدها قادرة على القضاء على السيطرة الامبريالية ببلادنا ، وعلى البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ، واستبدال سيطرتهم بسيطرة القوى الشعبية ، وهذه الثورة كما سنرى لاحقا ثورة شعبية مسلحة. بالثورة فقط يمكن حل التناقض الأساسي ، لكن ما هي طبيعة هذه الثورة. إنها ثورة وطنية ديموقراطية شعبية.

- إن الثورة ستكون وطنية لأنها ستقضي على الاستعمار الجديد وعلى كافة السيطرة الامبريالية في بلادنا: الاحتلال الاستعماري لجزء من التراب الوطني ، التواجد العسكري والسيطرة الامبريالية والاقتصادية والثقافية والسياسية على بلادنا. وستقضي الثورة كذلك على الحلفاء المحليين للامبريالية ، ذلك أنه لا يمكن القضاء على عملائها وحلفائها ولا يمكن القضاء على هؤلاء بدون القضاء على السيطرة الامبريالية. كما أن الثورة ستكون وطنية لأنها تسعى إلى إقامة سلطة وطنية مناهضة للامبريالية والصهيونية إلى بناء اقتصاد وثقافة وطنية.

إن الثورة ستكون ديموقراطية لأنها تسعى القضاء على النظام الملكي الاستبدادي (وعلى أي شكل آخر لسلطة البرجوازية والكمبرادورية يمكن أن يحل محله). إلى ضمان تمتع الجماهير الشعبية بالحريات الديموقراطية الأساسية دون قيد أو شرط ، إلى القضاء على العلاقات شبه الإقطاعية المتواجدة في المجتمع سواء على المستوى السياسي الاقتصادي ، الاجتماعي والإديولوجي. إن الثورة ستكون ديموقراطية كذلك ، لأن الثورة الزراعية وهي الحل الجذري للمسألة الفلاحية تشكل إحدى مهماتها الأساسية. إن الثورة ستكون شعبية ، لأنها

6. هل يتعلق الأمر بتناقض أساسي أم بتناقض رئيسي ، وما موقع البورجوازية الوطنية من أحدهما ؟ فهل تنتمي البورجوازية الوطنية ، على الأقل بعض فئاتها ، إلى الطرف الثاني في التناقض الأساسي (انظر في هذا المجال وثيقة "المرحلوية أو النيومنشفية" وملحقاتها حول التناقض الرئيسي والتناقض الأساسي الصادرة في موقع "30 غشت").

ستكون أولا وأخيرا من صنع الجماهير الشعبية وليس من صنع نخبة عسكرية ، أو نخبة حزبية تقوم بالثورة نيابة عن الجماهير أو بتفويض منها. كما أن الطابع الشعبي للثورة يرمز إلى أن الديموقراطية التي تستجيب في المرحلة التاريخية الحالية للمطامح العميقة للجماهير الشعبية في بلادنا ، ليست هي الديموقراطية اللبرالية البرجوازية وإنما هي ديموقراطية جديدة ، يعني الديموقرطية الشعبية ، ديموقراطية سلطة المجالس الشعبية ، مجالس العمال والفلاحين وسكان الأحياء الشعبية.

إن طرح المحاور الرئيسية لبرنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، سيمكن بشكل ملموس أكثر ، من توضيح الطبيعة الوطنية الديموقراطية الشعبية للثورة في مرحلتها الراهنة. هذه المحاور هي:

+ القضاء على البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار والنظام الملكي الاستبدادي ، وتحطيم جهاز الدولة الكمبرادورية وبناء الدولة الديموقراطية الشعبية المجسدة للسلطة الشعبية (سلطة المجالس الشعبية) والتي تضمن للجماهير حق التمتع بجميع الحريات الديموقراطية.

+ القضاء على الوجود الاستعماري ببلادنا وذلك بتحرير سبتة ومليلية والجزر الشمالية المغربية ، والقضاء على جميع أشكال التواجد السياسي والعسكري للامبريالية ببلادنا.

+ إنجاز الثورة الزراعية والتي تنتزع الأرض من ملاكي الأراضي الكبار بالأساس ، لتعطيها للفلاحين — الفقراء بالخصوص- وللعمال الزراعيين طبقا لشعار: "الأرض لمن يحرثها". وسيكون دور التنظيمات الثورية الجماهيرية للفلاحين وللعمال الزراعيين حاسما ، في إنجاز هذه العملية ، وفي اقتناع الفلاحين لاحقا بالانخراط في النظام التعاوني. إن الثورة الزراعية تهدف إلى القضاء على ملاكي الأراضي الكبار كطبقة ، وكذا على علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في البادية.

+ القضاء على السيطرة الامبريالية والكمبرادورية على اقتصاد بلادنا ، بتأميم كافة مصالحهم ، بتكسير جميع علاقات التبعية الاقتصادية إزاء الامبريالية ، وبناء اقتصاد وطني مستقل عن الاقتصاد الامبريالي ، والقادر على الاستجابة للحاجيات الأساسية لشعبنا من مواد غذائية وملابس و أدوية وسكنى وخدمات اجتماعية (التعليم ، الصحة ، النقل...).

+ ضمان الشغل للجميع وضمان الحد الأدنى للأجور يوفر حياة إنسانية كريمة لكافة المأجورين ، وتحسين الأوضاع المعاشية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الجماهير الشعبية. وضع قانون للشغل يهدف إلى حماية الكادحين ، تحسين شروط العمل وتعيين أوقات العمل ، تقنين أوقات العمل.

إن ترسيخ هذه المكتسبات يتطلب بالضرورة أن تلعب التنظيمات الجماهيرية للطبقة العاملة ولكافة الكادحين دورا حاسما في تعبئة الجماهير وبلورة إرادتها الجماعية.

+ بناء ثقافة وطنية ديموقراطية شعبية وعلمية ، مع ضمان الحقوق الثقافية لجميع مكونات شعبنا.

+ تحرير المرأة المغربية من العبودية والاضطهاد والقيود التي تفرضها عليها العلاقات الاجتماعية العتيقة ، وتحقيق مساواتها في جميع المجالات مع الرجل ، مع ضمان حقوقها كأم.

+ مساندة كفاح الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال ، والنضال من أجل وحدة بلدان المغرب العربي[7] ، وحدة ديموقراطية نابعة من إرادة جماهيرها الشعبية.

+ دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني وإقامة دولته الديموقراطية فوق كامل ترابها الوطني. دعم كفاح الشعوب العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية من أجل التحرر الوطني ، والديموقراطية والاشتراكية. الكفاح المشترك مع كافة الشعوب العربية من أجل وحدة الأمة العربية من المحيط إلى الخليج.

+ الدعم والتضامن مع جميع حركات التحرر الوطني وقوى التقدم والاشتراكية عبر العالم[8].

7 .هناك حديث عن ثورة وطنية ديموقراطية شعبية معزولة عن أبعادها الأممية والعربية ، فهل هذا مجرد نسيان أم أن في الأمر مناورة تهدف إلى التهرب من مناقشة تلك الأبعاد ، والوثيقة تؤشر على بعض التخليات عن المواقف السابقة للمنظمة ، ففي منظورها فالثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية بالمغرب لوحدها قادرة على هزم الامبريالية وعملائها ، هنا كذلك التخلي عن استراتيجية الثورة في الغرب العربي وتأكيد على وحدة المغرب العربي ، بمعنى أن هناك تغيير استراتيجي غير معلن .

8 .بالإضافة إلى غموض عبارة "قوى التقدم والاشتراكية" ، يتضح هنا الأمر أكثر بالنسبة لأفق الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، التي أصبحت حسب الوثيقة لا تنخرط في خط الثورة العالمية المناهضة للتحريفية ، وهذا تحول إيديولوجي واستراتيجي ساهم في تأسيس خط تحريفي جديد ، وقد ساعد على ذلك الحديث عن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية وكأنها عرض نظري عام ، وهو أمر تميزت به الوثيقة على طول الخط فيما يخص مجموعة من القضايا النظرية ، كما لو أن الأمر يتعلق بعرض تكويني موجه للمبتدئين لإقناعهم بأطروحات نظرية .

هذه هي المحاور الرئيسية لبرنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، وهو ما يمكن أن يشكل برنامج الحد الأدنى للتنظيمات الماركسية – اللينينية المغربية ، والحزب الشيوعي[9] ، الذي نناضل من أجل المساهمة في بنائه.

4) ماهي الطبقة المؤهلة لقيادة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية في الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ؟

إن المساهمة الفعالة لكافة الطبقات والفئات الشعبية مسألة ضرورية لنجاحها. إن هزم العدو الطبقي (الرجعية المحلية وحلفائها الرجعيين العرب وأسيادهم الامبرياليين) المتوفر على قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية وإديولوجية ضخمة ، يتطلب تعبئة جميع قدرات الطبقات والفئات الشعبية وتنظيماتها الوطنية الديموقراطية وتوجيهها بشكل محكم. وهذا ما يتطلب وضع برنامج للثورة يستجيب للمطامح الحيوية لكافة الطبقات والفئات الشعبية ، مما يتطلب تنظيم هذه الأخيرة في إطار تحالف شعبي واسع يتطلب قيادة سياسية صلبة ومقتدرة.

إن الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة القادرة ليس فقط على قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية حتى النصر ، المتجسد في تحقيق كافة مهام هذه الثورة ، ولكن كذلك على قيادة الكادحين لمواصلة مسلسل الثورة ، كإنجاز مهام الثورة الاشتراكية.

هذه الأطروحة تستمد صحتها من جهة أولى ، من الخصائص الهيكلية للطبقة العاملة ، من جهة ثانية من دورها النضالي الطليعي في بلادنا ، وأخيرا من تجارب الشعوب الأخرى. إن الطبقة العاملة هي أكثر الطبقات الشعبية طموحا للثورة ، لأنها تفتقد لوسائل الإنتاج ، لا تملك سوى قوة عملها وتعاني من الاستغلال بصفة مباشرة. ليس لها ما تفقده خلال مسلسل الثورة سوى أغلالها ، بينما ستكسبها الثورة كل شيء سياسيا واقتصاديا وثقافيا. من جهة أخرى أن الطبقة العاملة بتمركزها في وحدات الإنتاج الرأسمالية العصرية ، بارتباطها بأحدث وسائل الإنتاج ذات الطابع الاجتماعي وبأساليب الإنتاج الأكثر تقدما ، بخوضها للعمل الجماعي المنظم ، و ما يصاحبه من تعاون في الإنتاج ودقة وانضباط في العمل ، إن الطبقة العاملة بفضل

9 .يلاحظ القارئ تعاقب استعمال صيغ مختلفة للتعبير عن حزب الطبقة العاملة ، ففي أغلب الأحيان صيغة الحزب الشيوعي ، بينما يقل استعمال صيغة الحزب الماركسي – اللينيني ، قد يظهر في بادئ الأمر أن الأمر بريء ، لكن كاتب الوثيقة هو أحد العناصر الأساسية في خط ما يسمى ب "إعادة البناء" ، وقد سبق له أن تخلى إيديولوجيا عن خط ماو تسي تونغ ، الذي كان مكونا هاما للخط الإيديولوجي للمنظمة ، علما أنه قبيل ندوة نهاية يناير بداية فبراير 1983 كان الحديث قد بدأ عن تغيير اسم المنظمة بحذف مصطلح الماركسية – اللينينية وتسميتها بالمنظمة الشيوعية ، بل ستعرف الأدبيات اللاحقة استعمال تسمية منظمة "إلى الأمام"فقط ، كما عرفت الفترة اللاحقة على سنة 1985 تخليا نهائيا عن مصطلح الماركسية – اللينينية هو الآخر ، ضمن خط تراجعي تحريفي جديد .

هذه الخصائص مؤهلة لاكتساب خبرات ومعارف متقدمة ، لخوض النشاط الجماعي الخلاق ، ولابتكار أرقى الأشكال التنظيمية المبنية على أساس المركزية الديموقراطية ، إضافة إلى ذلك ، أن الطبقة العاملة خلافا للطبقات والفئات الشعبية الأخرى ، التي تسعى للإطاحة بمجتمع استغلالي من أجل استبداله بمجتمع استغلالي آخر ، فهي تحمل مشروع مجتمع جديد ينعدم فيه استغلال الإنسان للإنسان. وأخيرا فإن الطبقة العاملة مؤهلة نظرا لخصائصها للف مجموع الطبقات الشعبية حولها ، من أجل مواجهة الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ، ومؤهلة للارتباط كفصيل من البروليتاريا العربية والعالمية بهذه الأخيرة ، مما سيمكن من سند خارجي هائل للثورة المغربية.

— ليس المجال هنا للتعرض إلى تاريخ النضالي للطبقة العاملة في بلادنا ، إن مثل هذا العرض يوضح أن الطبقة العاملة لعبت دورا طليعيا ، سواء في المعارك التي خاضها شعبنا من أجل وضع حد لعهد الحماية ، أو في المعارك الضارية التي شهدتها بلادنا في عهد الاستعمار الجديد.

- إن التجارب الثورية للشعوب منذ ثورة أكتوبر العظيمة تؤكد حقيقة لا مفر منها: أن الثورات الوطنية الديموقراطية الوحيدة التي تمكنت من إنجاز مهامها بكاملها ، وفتح طريق الاشتراكية ، هي تلك الي قادتها الطبقة العاملة منذ بداية المسلسل الثوري ، أو تمكنت من قيادتها أثناء المسيرة الثورية. إن هذه التجارب تؤكد كذلك بأن جميع الثورات الوطنية الديموقراطية ، التي ظلت قيادتها بيد البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية الوطنية ، قد انتهت بالفشل والتقهقر إلى الوراء ، رغم إنجازاتها التقدمية في فترات صعودها. إننا نستخلص مما سبق أن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، يمكن أن تندلع و تتقدم في إنجاز بعض مهامها بدون قيادة الطبقة العاملة ، لكن التقدم السريع وإنجاز كافة مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية ، يتطلب بشكل حتمي قيادة الطبقة العاملة لكافة الطبقات والفئات الشعبية ذات المصلحة في الثورة.

إن هذا يحتم على كافة الشيوعيين المغاربة أن يناضلوا بدون كلل من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، كشرط ضروري لتمكنها فعلا من قيادة الجماهير الشعبية خلال مسيرة الثورة الشعبية. - الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية والثورة الاشتراكية

إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية كما يتضح ذلك من خلال طبيعتها وأهدافها ، ليست هي الثورة الاشتراكية ، فالثورة الاشتراكية تهدف إلى إقامة سلطة دكتاتورية البروليتاريا ، والقضاء التام على كافة أشكال الاستغلال ، لفتح الطريق أمام المجتمع اللاطبقي ، المجتمع الشيوعي. أما الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية فهي تسعى إلى إقامة نظام الديموقراطية الشعبية ، الذي تجسده الجمهورية الديموقراطية الشعبية.

إن المضمون الجوهري لنظام الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية هو الديكتاتورية ضد أعداء الشعب والديموقراطية للشعب. ففي هذا النظام إن الطبقات والفئات الشعبية (الطبقة العاملة ، والفلاحين ، أشباه البروليتاريا ، البرجوازية الصغيرة ، البرجوازية الوطنية التقدمية) وقواها الوطنية الديموقراطية المنظمة تساهم في السلطة وتفرض ديكتاتوريتها المشتركة على أذناب الامبريالية والعناصر المعادية للثورة. إن نظام الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية يجسد ديكتاتورية للأغلبية الساحقة ضد الأقلية المعادية لتحرر الشعب. بينما كانت كل الديكتاتوريات السابقة ، حتى عندما تتخذ أشكالا ديموقراطية ، تفرض من طرف الأقلية المستغلة والمضطهدة على الأغلبية الساحقة من الشعب. إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تنجز المهام التاريخية للثورة البرجوازية ، وتفتح الطريق للثورة الاشتراكية ، لكن تحول الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية إلى الثورة الاشتراكية ليس حتميا ، بل يمكن للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية نفسها أن تفشل إذا لم تتجذر ، وبقيت قيادتها بيد البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية الوطنية. إن تحول الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية إلى ثورة اشتراكية يتطلب بالضرورة قيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري ، وبنائها لتحالف متين بين العمال والفلاحين ، التحالف العمالي الفلاحي ، وهيمنتها وسط التحالف الشعبي الذي يجمع في خندق واحد كافة الطبقات والفئات الشعبية ، وقواها الوطنية الديموقراطية. تلك هي الضمانات التي تسمح بإنجاز الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية لمهامها كاملة ، وبالانتقال السلمي والتدريجي من ديكتاتورية ديموقراطية شعبية إلى ديكتاتورية بروليتارية. تجدر الإشارة إلى أن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية كمرحلة انتقالية نحو الاشتراكية قد تطول أو تقصر ، في ظروف موضوعية محددة ، حسب قدرة البروليتاريا على توفير الأسس السياسية والإديولوجية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الانتقال ، وبالخصوص حسب قدرتها على إحكام تحالفها وقيادتها لكافة الكادحين.

إننا كشيوعيين لا نناضل من أجل الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية في حد ذاتها ، لأن هدفنا الأسمى كمناضلين يقفون على أرضية المصالح الآنية والأهداف البعيدة للطبقة العاملة ، نناضل من أجل المجتمع الاشتراكي والمجتمع الشيوعي الذي يسمح بالتحرر الشامل للطبقة العاملة والإنسانية جمعاء. لهذا إن برنامجنا كشيوعيين ، كتنظيمات ماركسية لينينية وكحزب شيوعي في المستقبل يجب أن يتضمن إلى جانب برنامج الحد الأدنى ، أي برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، البرنامج الأقصى أي برنامج الثورة الاشتراكية.

إن جوهر النظام الاشتراكي هو من جهة ديكتاتورية البروليتاريا ، ومن جهة أخرى الملكية والتحكم الجماعي للكادحين في وسائل الإنتاج الأساسية. لا اشتراكية فعلية بدون دكتاتورية البروليتاريا. إن دكتاتورية البروليتاريا تعني:

- أولا دكتاتورية الطبقة العاملة وحلفائها ضد الرأسماليين وكافة المستغلين. كما أن الطبقات المستغلة أينما وجدت لا تسمح أبدا للطبقة العاملة بالوصول إلى السلطة كطبقة سائدة ، وتستعمل لهذه الغاية كافة الوسائل السلمية والعنيفة ، فإن الكادحين بقيادة البروليتاريا يحق لهم ويجب عليهم أن يستعملوا بدورهم كافة الوسائل السلمية والعنيفة لقمع محاولات البرجوازية للرجوع من جديد إلى نظام الاستغلال الرأسمالي.

- ثانيا الديموقراطية الواسعة للطبقة العاملة ولكافة الكادحين ، فلا دكتاتورية للبروليتاريا بدون هذه الديموقراطية البروليتارية أو الاشتراكية بدون ضمان الديموقراطية البروليتارية لكافة الكادحين ، فإن مصير الاشتراكية هو الإفلاس. لأن العلاقات البيروقراطية والسلطوية والأبوية ستنخر تدريجيا النظام الاشتراكي ، ممهدة الطريق للتقهقر نحو هذا الشكل أو ذاك من علاقات الاستغلال والاضطهاد.

إن الديموقراطية الاشتراكية الحقيقية هي ديموقراطية شاملة ، إذ أنها خلافا للديموقراطية البرجوازية الليبرالية ، لا تشمل فقط الميدان السياسي ولكن كذلك الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وخلافا للمنظور التحريفي البيروقراطي للديموقراطية الاشتراكية[10] ، فإن هذه الأخيرة في المنظور الماركسي اللينيني تضمن أوسع الحريات الديموقراطية للطبقة العاملة والكادحين ، بما في ذلك الحريات الديموقراطية التي تم تحقيقها في ظل المجتمع الرأسمالي نفسه.

إن المجتمع الاشتراكي ، مجتمع دكتاتورية البروليتاريا ، خلافا لبعض التصورات الميتافيزيقية والتحريفية ، لا يشهد نهاية الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي. فالصراع الطبقي بين كافة الطبقات وخصوصا بين الطبقة العاملة والبرجوازية يستمر بأشكال جديدة وبأساليب جديدة ، في ظروف تكون فيها السلطة السياسية في يد الطبقة العاملة وحلفائها. وقد يتخذ هذا الصراع أشكالا عنيفة كما أنه يمكن أن يؤدي إلى انتصار البرجوازية ، والرجوع إلى مجتمع الاستغلال والاضطهاد[11].

إن الهدف الأساسي لدكتاتورية البروليتاريا هو خلق شروط تجاوز هذه الدكتاتورية نفسها ، والقضاء على الطبقات الاجتماعية وانقراض الدولة والمجتمع الطبقي ، وبزوغ المجتمع الشيوعي الذي يظل هدفنا الأسمى كشيوعيين.

---

10 .لأول مرة تتحدث الوثيقة عن التحريفية ضمن ما أسمته ب "المنظور البيروقراطي للديموقراطية الاشتراكية" ، مما يعني تخلي عن الأطروحة التأسيسية لخط المنظمة حول التحريفية العالمية.

11 .يتم الحديث هنا كما لو أن الثورة الثقافية البروليتارية الصينية لم تكن ، وفي هذا تجاهل للدروس الجديدة التي قدمتها تلك الثورة لمواجهة خطوط التحريفية وبناء الاشتراكية ، ولكن لا يعدو الأمر غريبا عن أصحاب "إعادة البناء" الذين دشنوا بداية عملهم بالتخلي عن خط ماو تسي تونغ ، ثم بهذه الوثيقة تخلوا عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية ، باعتبارها طريقة لحسم السلطة مستنسخة من التجربة الصينية.

- (ملاحظة): (يجب التمييز بين مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ومفهوم هيمنة البروليتاريا. إن الدكتاتورية هي علاقة البروليتاريا وحلفائها من جهة ، والأعداء الطبقيين من جهة أخرى. أما هيمنة البروليتاريا فهي علاقة داخل الكادحين بين البروليتاريا والجماهير الكادحة الأخرى. إن قيادة البروليتاريا لتحالف الجماهير الكادحة واعتراف كافة الكادحين بقدرة وبأهلية الطبقة العاملة لممارسة هذه القيادة هو ما يسمى بالهيمنة. إن استمرار هيمنة البروليتاريا وسط الكادحين في المجتمع الاشتراكي مسألة ضرورية لاستمرار الدكتاتورية وتعزيزها. بارتباط مع مسألة الهيمنة والدكتاتورية ، تجدر الإشارة إلى أنه لا يحق بتاتا الخلط بين نوعين من التناقضات في المجتمع الاشتراكي ، أولا التناقضات العدائية بين البروليتاريا وحلفائها من جهة ، والبرجوازية من جهة أخرى ، وهي التي تحل في إطار ممارسة البروليتاريا لدكتاتوريتها على أعدائها ، ثانيا التناقضات في صفوف الكادحين وهي تناقضات في صفوف الشعب تحل بالأساليب الديموقراطية في إطار هيمنة البروليتاريا).

في الخلاصة نسجل أن مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تختلف عن مرحلة الثورة الاشتراكية ، وأنه لا يجوز كذلك الخلط بين المهام المركزية لكل مرحلة على حدى ، لكنه لا يصح اعتبارهما كمرحلتين منفصلتين تماما. إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تهيء مرحلة الثورة الاشتراكية ، وتشكل مقدمة ضرورية لها ، في حين أن الثورة الاشتراكية تشكل تطويرا ضروريا للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية. إن الثورتان مرحلتان من مسلسل ثوري واحد ، مرحلتان متتاليتان ومتداخلتان في نفس الوقت. إن بعض مهام المرحلة الثانية يتم الشروع في إنجازها خلال المرحلة الأولى ، وبعض مهام المرحلة الأولى لا يتم استكمالها سوى في المرحلة الثانية.

3- بناء الحزب الشيوعي

1. رأينا سابقا أن قيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية مسألة ضرورية من أجل إنجاز كافة مهامها ، ومن أجل فتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية ، لكنه يستحيل على الطبقة العاملة أن تقوم بمهامها التاريخية بدون تنظيم نفسها سياسيا ، وبناء حزبها الثوري المستقل ، الحزب الشيوعي المغربي. إن الاستقلالية السياسية والتنظيمية والإديولوجية للطبقة العاملة عن كافة الطبقات بما في ذلك الطبقات والفئات الثورية الأخرى في مجتمعنا مسألة ضرورية ، لتتمكن الطبقة العاملة من تعبئة طاقاتها الثورية الهائلة وتفجرها بشكل منظم لصالح تحررها وتحرر المجتمع.

2- إن الحزب الثوري البروليتاري (الذي نكافح من أجل المساهمة في بنائه) هو الطليعة المكافحة ، المجمعة والواعية للطبقة العاملة ، وحتى يكتسب هذا الحزب طابعه البروليتاري لابد أن تتوفر فيه الخصائص السياسية التالية:

- أن يضم في صفوفه الفصائل والعناصر العمالية الطليعية في النضال والأكثر وعيا من الناحية السياسية. ويجب أن تتبوأ العناصر البروليتارية المواقع القيادية والاستراتيجية داخل الحزب.

- أن يعتمد على إيديولوجية الطبقة العاملة ، الماركسية اللينينية ، كمنظور للعالم ، كأداة للتحليل وكمرشد في العمل ، وأن يتمكن هذا الحزب من التطبيق الخلاق للماركسية اللينينية على واقع بلادنا وأمتنا العربية[12].

- إن الحزب البروليتاري يجب أن يتبنى كمبدإ تنظيمي أساسي ، المركزية الديموقراطية ، وأن يعمل على تطبيق هذا المبدأ بشكل خلاق ليضمن مشاركة كافة أعضاء الحزب في تحديد خطه وتوجهاته ، وليضمن الوحدة والفعالية والسرعة في الممارسة النضالية. كما يجب أن يشكل النقد والنقد الذاتي الأسلوب الأساسي لمعالجة التناقضات الداخلية للحزب وضمان تطوره.

- يجب أن يكون للحزب علاقات وطيدة وعضوية مع الطبقة العاملة ، وأن يكون دائم الإنصات لمشاكلها ولمطامحها حتى لا يسقط الحزب في العزلة عن الطبقة العاملة وعن الجماهير الكادحة ، وبعبارة أخرى ، من أجل تحديد خطه وتوجهاته ، يجب أن يعتمد الحزب على خط الجماهير وأن يظل الذهاب والإياب مستمرا بين الطبقة العاملة والطليعة ، وكافة الجماهير وبين النظرية والممارسة.

- وأخيرا لابد للحزب البروليتاري أن يكون له برنامج واضح يستجيب للمطامح القريبة والبعيدة للطبقة العاملة ، وللمطامح التحررية لكافة الكادحين. وقد رأينا سابقا أن هذا البرنامج يتضمن برنامجا أدنى ، وهو يلتقي مع برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، وبرنامجا أقصى هو برنامج الثورة الاشتراكية والانتقال نحو المجتمع الشيوعي.

---

12 .بالنسبة لبناء الحزب الشيوعي وهويته ، تقول الوثيقة أنه "يعتمد على إيديولوجية الطبقة العاملة ، الماركسية – اللينينية ، كمنظور للعالم ، كأداة للتحليل وكمرشد في العمل ، وأن يتمكن هذا الحزب من التطبيق الخلاق للماركسية – اللينينية ، على واقع بلادنا وأمتنا العربية".

لعل صاحب الوثيقة تذكر على حين غرة أن هناك "أمة عربية" غابت عنه في منظوره الاستراتيجي وأصبح الآن لازما قيام الحزب بالتطبيق الخلاق للماركسية – اللينينية عليها ...!!

من جهة أخرى فالحديث عن الماركسية – اللينينية هنا ، بعد التخلي عن الخط النظري للمنظمة فيما يخص التحريفية العالمية وخط ماو تسي تونغ وموقعنا الأممي ضمن خط الثورة العالمية ، وبعد التخلي عن الأبعاد المختلفة للاستراتيجية الثورية فلا يعدو أن يكون محاولة تغطية الشمس بالغربال عن خط تحريفي جديد سيهيء مرحليا للتخلي نهائيا عن الماركسية – اللينينية.

3- ما هي التشكيلة الاجتماعية للحزب؟ إن ذوي النزعة العمالية يعتبرون أن حزب البروليتاريا يجب أن يكون حزبا عماليا فقط ، وأن لا يضم في صفوفه سوى العمال. ونحن نعتبر هذا منظورا خاطئا ، لأنه يتجاهل أن هناك فئات اجتماعية ثورية داخل المجتمع ، مستعدة للعمل الثوري على أرضية مصالح ومطامح البروليتاريا ، ولأنه لا يدرك بأن الطبقة العاملة من أجل تبلور وعيها الثوري لابد أن ترتبط كفاحيا و وضعيا بواسطة طليعتها بمجموع الجماهير الشعبية. لهذا نعتبر أن الحزب البروليتاري يجب أن يضم في صفوفه إلى جانب الفصائل البروليتارية الطليعية التي يجب أن تحتل المواقع القيادية والاستراتيجية داخل الحزب ، الفصائل والعناصر الطليعية من الطبقات والفئات الأكثر ثورية في المجتمع. هكذا فإن الحزب سيتشكل من العمال والفلاحين الفقراء وأشباه البروليتاريا والمثقفين الثوريين. وهذا ما سيسمح للحزب بالارتباط ليس فقط بالطبقة العاملة ولكن كذلك بكافة الجماهير الشعبية ، وهذا ما يجعل منه الطليعة المكافحة المنظمة والواعية ، ليس فقط بالنسبة للطبقة العاملة ولكن بالنسبة لكافة الجماهير الشعبية المناضلة. وهذا ما يضمن القيادة السياسية البروليتارية لكافة الجماهير الشعبية.

4- يتضح من خلال خصائص الحزب البروليتاري المسطرة أعلاه ، أن هذا الحزب غير موجود ببلادنا رغم ادعاء بعض القوى السياسية (حزب التقدم والاشتراكية وأحيانا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) بأنها تمثل الطبقة العاملة أو تعبر عن مصالحها.

إن المحاولة الأولى لبناء حزب البروليتاريا والتي ارتبطت باسم "الحزب الشيوعي المغربي" الذي تم إنشاؤه عام 1943 قد باءت بالفشل ، نظرا للخط التحريفي اليميني لهذا الحزب ، والذي تجسد بشكل ساطع مواقفه المتخاذلة من المسألة الوطنية في فترة معينة خلال العهد الاستعماري ، ثم في مواقفه الإصلاحية من الحكم الرجعي ومن قضايا الجماهير الشعبية في عهد الاستعمار الجديد. أما حزب التقدم والاشتراكية الذي ينصب نفسه كوارث "للحزب الشيوعي المغربي", فإنه مجرد حزب برجوازي صغير ، إصلاحي شوفيني ، لا علاقة له بالمطامح العميقة للطبقة العاملة.

5- إن المحاولة الثانية لبناء الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني المغربي ، والتي ارتبطت باسم "الحركة الماركسية اللينينية المغربية" التي برزت كفصائل منظمة منذ 1970 قد فشلت لحد الآن في تحقيق هدفها الرئيسي ، ولا زال مطروحا على الحركة الماركسية اللينينية كحركة للثوريين الذي يتبنون الماركسية اللينينية ، والذين يعملون من أجل بناء الحزب البروليتاري ، أن تستخلص الدروس والعبر من تجربتها الغنية ، وأن تواصل كفاحها من أجل الاندماج بالطلائع البروليتارية وانصهار الماركسية اللينينية بالحركة العمالية.

إن الخطوات التي نعتبرها أساسية بالنسبة للحركة الماركسية اللينينية المغربية ، من أجل التقدم على طريق بناء الحزب الشيوعي ، تكمن أولا في نضال كافة الفصائل والمجموعات الماركسية اللينينية من أجل التجذر وسط العمال والفلاحين ، ثانيا في النضال من أجل الوحدة التدريجية للحركة الماركسية اللينينية ، ثالثا في الصراع الإديولوجي والسياسي ضد النفوذ البرجوازي والبرجوازي الصغير وسط الطبقة العاملة ، وذلك من أجل اجتذاب العناصر البروليتارية المناضلة (التي يتواجد عدد كبير منها داخل الأحزاب الإصلاحية المتشذقة بالاشتراكية وداخل النقابات المناضلة) للوعي الماركسي اللينيني ودفعها لتقوم هي الأخرى بواجبها في المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

6- وفي الأخير نسجل أن مهمة بناء الحزب الشيوعي للبروليتاريا وتوطيده وتصليبه ، مسلسل طويل وشاق قد يستغرق طيلة مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، يستمر خلال مرحلة الثورة الاشتراكية نفسها. لكنه من الضروري استكمال الحلقات الأساسية من هذا المسلسل في أقرب وقت لتمكين البروليتاريا من لعب دورها القيادي في الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية.

4- مسألة التحالفات

1 - إن مشاركة كافة الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في الثورة مسألة ضرورية لانتصار الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية. لهذا يطرح على الشيوعيين المغاربة ليس فقط تحديد العدو بدقة ، ولكن كذلك لتحديد القوى الثورية في كل مرحلة وفي كل فترة من فترات هذه المرحلة ، وتحديد من هم الحلفاء الاستراتيجيين للطبقة العاملة ، ومن هم حلفاؤها المؤقتين ، ومن هي القوى التي يجب الاكتفاء بتحييدها.

إن تحديد العدو وتحديد الحلفاء لا يكفي ، بل يجب بناء وهيكلة التحالف الشعبي في إطار ما يمكن نعته حاليا بالجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية (من دون أن نعرف ما هو الاسم الذي ستحمله هذه الجبهة في المستقبل) والتي تضم كافة القوى المعبرة عن مصالح الطبقات والفئات الشعبية: الطبقة العاملة ، الفلاحين ، أشباه البرولتاريا ، البرجوازية الصغيرة ، الجناح التقدمي من البرجوازية الوطنية.

2 - إن الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية تشكل إلى جانب الحزب البروليتاري والجيش الشعبي ، إحدى الأدوات الثلاث الرئيسية لانتصار الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية واستكمال مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية. فبدون هذه الجبهة ستظل القوى الثورية مبعثرة ويصعب عليها الانتصار على العدو الطبقي.

3- إن قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي للجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية مسألة ضرورية لضمان الانتصار الشامل للثورة الديموقراطية الشعبية ، وإنجاز كافة مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتركية. لكنه من الخاطئ رهن قيام هذه الجبهة والمشاركة فيها بالقدرة الفعلية للطبقة على قيادتها. إن الشرطين الأساسيين لمشاركة الحزب الشيوعي (أو القوى الماركسية اللينينية قبل إنشاء الحزب الشيوعي) في هذه الجبهة هما أولا ، أن تخدم الجبهة مصلحة الثورة الشعبية ، وثانيا ، أن يحافظ الحزب على استقلاليته الإديولوجية والسياسية والتنظيمية بالنسبة للقوى الأخرى المشاركة في الجبهة. إن الاستقلالية تسمح للحزب الشيوعي من مواصلة كفاحه الخاص على أساس برنامجه ، إلى جانب المساهمة بتفاني وإخلاص في النضال الوحدوي داخل الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، وهذا ما يوفر تدريجيا للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي شروط قيادتها للجبهة.

4- إن التحالف الفلاحي العمالي بقيادة الطبقة العاملة وحزبها هو العمود الفقري لتحالف الطبقات والفئات الشعبية ، ذلك أن الطبقة العاملة هي الطبقة الثورية حتى النهاية والطبقة المؤهلة لقيادة الثورة ، بينما الجماهير الفلاحية (نقصد بالجماهير الفلاحية الفلاحون الفقراء والمتوسطون) وخاصة منها جماهير الفلاحين الفقراء ، تشكل القوة الرئيسية للثورة ، نظرا لوزنها العددي (أكثر من نصف سكان البلاد فلاحون) ونظرا لمصلحتها في الثورة الناجمة عما تعيشه من استغلال واضطهاد وقهر ، بدون مشاركة الجماهير الفلاحية في الثورة فإن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية لن تعرف طريقها نحو الانتصار. إن التحالف العمالي الفلاحي ، هو تحالف استراتيجي بين الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية. إن هذا التحالف خلافا للتحالف مع البرجوازية الوطنية أو حتى مع فئات البرجوازية الصغيرة ، سيظل قائما طيلة مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، وخلال مرحلة الثورة الاشتراكية نفسها.

إن بناء التحالف العمالي الفلاحي يتم بالعمل في الاتجاهات التالية: أولا اندماج بعض الطلائع الفلاحية المناضلة داخل الحزب البروليتاري مع تبنيها لبرنامج الحزب المتكامل ولتصور البروليتاريا للثورة ، ثانيا ، انضمام الفلاحين المناضلين للمنظمات الجماهيرية أو الشبه جماهيرية المرتبطة بالحزب الشيوعي ، والتي تناضل بارتباط مع الحزب على قاعدة برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية المطروح من طرفه ، وخاصة برنامجه فيما يخص الثورة الزراعية. ثالثا ، يمكن للتحالف العمالي الفلاحي أن يتخذ كذلك شكل تحالف بين الحزب الشيوعي ومنظمات سياسية ذات طابع فلاحي.

5- كما أن بناء الحزب الشيوعي للبروليتاريا مسلسل طويل وشاق ، فإن بناء الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية ليست عملية يمكن إنجازها بين عشية وضحاها ، بل هو مسلسل طويل ويواكب مسلسل بناء

الحزب الشيوعي. إنهما عمليتان مترابطتان. فبقدر ما يتقدم الشيوعيون المغاربة في بناء الحزب ، بقدر ما يتوفرون على الأداة الفعالة والحازمة لبناء الجبهة. وبقدر ما يتقدم الثوريون بما فيهم الشيوعيون في بناء الجبهة ، بقدر ما يتقدم كفاح أوسع الجماهير ضد العدو الواحد ، وتتوفر الشروط للتقدم في بناء الحزب. لكن القطب الرئيسي في عملية بناء الحزب وبناء الجبهة يظل هو بناء الحزب ، ولهذا يبقى اهتمام الشيوعيين الرئيسي هو بناء الحزب البروليتاري.

6- إن مسلسل بناء الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية يتضمن جانبين:

الجانب الأول يتعلق ببناء التحالف الطبقي للطبقات والفئات ذات المصالح الأساسية في الثورة ، وهذا ما يتطلب تجذر المنظمات الماركسية اللينينية (والحزب الشيوعي لاحقا) داخل هذه الطبقات والفئات وتنظيمها وما يتطلب بصفة خاصة بناء التحالف العمالي الفلاحي.

الجانب الثاني من مسلسل بناء الجبهة هو التحالف السياسي على أساس برنامج الجبهة ، برنامج جبهوي واضح محدد جماعيا ، وفي إطار تنظيم جبهوي واحد لكافة القوى الثورية والجماهيرية ومع حفاظ هذه القوى على استقلاليتها السياسية والتنظيمية.

تجدر الإشارة إلى أن التحالف الجبهوي في إطار الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية يواكبه بالضرورة الصراع بين مكونات هذا التحالف ، لكن هذا الصراع يكون ديموقراطيا ويتم على أساس مقولة "وحدة – صراع – وحدة" أي أن الصراع ينطلق من الرغبة في الوحدة وينتهي بتعزيز الوحدة.

يتضح مما سبق أن الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، التي يجب أن يناضل الثوريون من أجل بنائها هي في نفس الوقت تحالف من فوق ، بين قيادات المنظمات المتحالفة وكذلك تحالف منظم على مستوى القواعد.

7- إن بناء الجبهة ، وهو كما رأينا سابقا مسلسل طويل ومعقد ، يتطلب كمهمات في الفترة الحالية من جهة ، تجدر المنظمات الماركسية اللينينية داخل العمال والفلاحين ، ومن جهة ثانية النضال المستمر من أجل تكريس التقاليد النضالية الوحدوية ، وضرب الحلقية المقيتة التي تعاني منها الحركة التقدمية المغربية والحركة الثورية بصفة خاصة. لهذا يجب الاستمرار في النضال من أجل الوحدة النضالية لكافة المناضلين التقدميين المخلصين لقضية الجماهير ، ومن أجل بناء تنسيق ثوري بين التنظيمات الثورية لمواجهة الامبريالية والرجعية ، ولدعم كفاح الجماهير الشعبية من أجل الحريات الديموقراطية ، وتحسين أوضاعها المعاشية والاجتماعية.

8- وننهي هذه الفقرة حول مسألة التحالفات ، بالتأكيد على ضرورة بناء تحالفات قوية بين الحزب الشيوعي المغربي (أو المنظمات الماركسية اللينينية حاليا) ، والقوى الشيوعية على الصعيد العربي والعالمي[13] ، وكذا مع كافة القوى التقدمية المناهضة للامبريالية والصهيونية والرجعية في الوطن العربي وعبر العالم.

إن الثورة في المغرب ستكون من صنع الجماهير الشعبية ، التي يجب أن تعتمد على طاقاتها الثورية أساسا. لكن هبوب الامبريالية والرجعية العربية لمساندة ودعم البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ببلادنا وبجميع الوسائل ، سيجعل من دعم القوى الثورية العربية والعالمية للثورة المغربية ، مسألة ذات أهمية كبيرة ، مما يتطلب من الشيوعيين المغاربة الاهتمام بمسألة التحالفات على الصعيد العربي والعالمي.

5- أسلوب حسم السلطة

1- إن المشكل الأساسي في الثورة الشعبية هو مشكل السلطة. كيف يمكن للجماهير الشعبية أن تقضي على أعدائها الطبقيين ، الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ، وعلى سلطتهم الرجعية وتستبدلها بالسلطة الشعبية ؟ هل يمكن أن يتم ذلك عبر المساومة مع العدو الطبقي ؟ عبر العمل من أجل الحصول على الأغلبية في البرلمان أو حتى في "المجلس التأسيسي" ؟ عبر النضالات الجماهيرية السلمية ؟ قطعا ،لا.

فجميع الأساليب الإصلاحية مهما تنوعت لن تسمح أبدا للجماهير الشعبية من هزم العدو الطبقي. إن القوى الرجعية التي تحرم الجماهير وقواها المناضلة من أبسط الحريات الديموقراطية ، وتواجه تحركاتها النضالية بالقمع والإرهاب لا يمكنها أن تتخلى عن المصالح الاقتصادية وسلطتها السياسية من تلقاء خاطرها ، وبدون مقاومة شرسة لطموحات الجماهير الشعبية للانعتاق والتحرر. لهذا فإن العزم الثوري هو السبيل الوحيد لمواجهة العزم الرجعي ، والقضاء على سلطة الكمبرادور والمعمرين الجدد ، واستبدالها بالسلطة الشعبية والشروع في بناء المجتمع الجديد.

---

13 .جاء في مسألة التحالفات ما يلي : "وننهي هذه الفقرة حول مسألة التحالفات بالتأكيد على ضرورة بناء تحالفات قوية بين الحزب الشيوعي المغربي والقوى الشيوعية على الصعيد العالمي والعربي" .
وكما قلنا سابقا ، سيتذكر صاحب الوثيقة أن هناك أحزابا شيوعية عربية وقوى شيوعية على الصعيد العالمي وجب التحالف معها.
في غياب مفاهيم ثورية ماركسية – لينينية أساسية حول التحريفية العالمية وحول "الاشتراكية الامبريالية" وحول الانضمام الواضح لخط الثورة العالمية ، فهاته المفاهيم المستعملة لا تعني أكثر من التحالف مع التحريفية عربيا وعالميا.

إن إحدى المقاييس الأساسية التي تميز الثوريين عن الإصلاحيين ، وعن مختلف أصناف الانتهازيين هو الموقف من العنف الثوري كضرورة للقضاء على سلطة العدو الطبقي واستبدالها بسلطة الشعب[14]. إلا أن التأكيد على هذه الضرورة لا يجب أن يؤدي إلى احتقار النضال السلمي للجماهير. فهذا النضال يلعب دورا هاما جدا في تهييء الكفاح الجماهيري العنيف ، كما أن الجماهير تستمر في خوضه حتى بعد اندلاع الكفاح الثوري المسلح وبالموازاة مع هذا الكفاح.

2- إن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الثوري الجماهيري[15]. إننا كشيوعيين نؤمن بأن الثورة الشعبية ستكون من صنع الجماهير التي هي ، وهي وحدها صانعة التاريخ. لهذا فإننا لا نتفق مع جميع الأشكال النخبوية أو الفوقية للعنف الثوري ، تلك الأشكال التي لا تشارك فيها الجماهير رغم تصفيقها في بعض الأحيان للنخبة الثورية التي تقوم بها. من هذا المنطلق يتم تفسير معارضة الشيوعيين للانقلابات العسكرية للبلانكية ، للغيفارية ولجميع أشكال العنف الثوري التي تصارع فيها النخب الثورية أجهزة الدولة القمعية بمعزل عن الجماهير.

3- إن العنف الثوري الجماهيري يجب أن يكون منظما حتى لا يتم السقوط في العفوية ، التي تؤدي إلى إهدار الطاقات الثورية الجماهيرية ثم إلى الفشل واليأس.

---

14 .ليس حمل السلاح في حد ذاته كافيا لتحديد الفرق بين الثوريين والإصلاحيين ، فقد أبانت التجربة خاصة في أمريكا اللاتينية عن ظهور حركات إصلاحية أو تحريفية مسلحة (التوباماروس في الأروغواي ، الفارك في كولومبيا ، الجبهة الساندينية في نيكاراغوا ، الحركة الزباطية في المكسيك ...).

15 .فيما يخص شكل العنف ، تقول الوثيقة : "إن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الثوري الجماهيري" ، إن هذه الجملة التي سيرددها التحريفيون الجدد لسنوات طويلة قبل أن يتبنوا خط النضال السياسي السلمي بوضوح ، ستصبح تميمة (حرزا) يتقون بها أي نقاش حول استراتيجية ثورية حقيقية ، بل يواجهون بها خصومهم باعتبارها الاستراتيجية الحقيقية ، بل إن صاحب الوثيقة نفسه سيدافع عن وثيقته باسم واقعية "الغموض" في تحديد الخط الاستراتيجي كما جاء في أحد الوثائق .

وسيلاحظ القارئ أن الوثيقة في فصلها حول حسم السلطة ، أن الحديث عن تمرحل العنف الجماهيري المنظم من الطابع الدفاعي إلى حدود تأسيس أنوية أولى لحزب شعبي ، يغيب عنه أي تصور استراتيجي لذلك العنف يقود استعماله من مرحلة إلى أخرى ، بل هناك عنف دفاعي يعمل خارج أي طرح استراتيجي ، إلى أن يقع تراكم عفوي يقود إلى تأسيس جيش شعبي لمواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي . فلا في النقطة الثالثة أو الرابعة في هذا الفصل نستطيع تبين من هو هذا العدو الطبقي ولا من هو بديله السياسي الطبقي ، ولا شكل السلطة السياسية الثورية البديلة ، كل ما هنالك فالعدو هلامي غير مرئي والأهداف كذلك غير واضحة ، فالعنف حتى في ظل "نظرية تراكم القوى" التحريفية يظل بدون هدف استراتيجي اللهم إلا مواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي ، علما أن المنظور الدفاعي المحض للاستراتيجيات العسكرية الثورية قد أبان منذ ستينيات القرن 20 عن فشله ، كما تبين ذلك تجارب "مليشيات الدفاع الذاتي الثوري" في أمريكا اللاتينية .

تقع الوثيقة في مجموعة من الأخطاء عندما تحاول القيام بمقارنة بين مختلف نماذج العنف الثوري ، لتبرير تخليها عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية ، ويقوم هذا الخلط بالنسبة لثلاث تجارب وهي التجربة الصينية ، التجربة الفيتنامية والتجربة الساندينية ، ولا نريد هنا الإطالة في الموضوع لأن ذلك سيدخلنا في حقل تصنيف الاستراتيجيات الثورية وليس هذا مجال للخوض في هذا الموضوع .

إن تنظيم العنف الثوري للجماهير في هذا الميدان يتم على واجهتين: فمن جهة أولى يتم بالعمل على تفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في هذا الميدان ، وتدريبها على أساليب النضال الجماهيري العنيف ، وتأطير مبادراتها الثورية العنيفة ، وذلك لتتمكن من الدفاع عن نفسها أثناء هجومات الأجهزة القمعية بأقل ما يمكن من الخسائر في صفوف أعدائها. ومن جهة ثانية وفي ظرف معين من تقدم مسلسل الثورة ، تقوم القوى الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي بإنشاء أجهزة ثورية كأنوية أولى للجيش الشعبي ، الذرع المسلح للجماهير الشعبية وأداتها الأساسية في مواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي.

4- إن القوى الثورية حتى عندما تتقدم في التجدر وسط الجماهير ، في توحيد نفسها وبناء قواها ستبقى خلال فترة معينة ضعيفة بالنسبة للعدو ، الذي يتوفر على إمكانيات ذاتية وسياسية واقتصادية كبيرة جدا ، بالنسبة لإمكانيات القوى الثورية. لهذا فإن الاستراتيجية الكفاحية التي ستتبناها القوى الثورية ، يجب أن تسمح لها بتعزيز قواها باستمرار وإضعاف قوى أعدائها. لذا فإنه من المحتمل ألا يقتصر العنف الثوري الجماهيري المنظم في حالة بلادنا على بعض المواجهات الحاسمة مع العدو الطبقي ، وإن من المحتمل جدا هو أن يشكل هذا العنف الثوري الجماهيري مسلسلا طويلا قد يتطور ويتعمق مع الزمن .

5- إن الثورة الشعبية ببلادنا ستكون من صنع الجماهير الثورية في المدن والبوادي.

خلافا للصين أو الفيتنام خلال النصف الأول من هذا القرن ، واللذين كانا بلدين فلاحيين (10% من السكان فقط في المدن ، بروليتاريا قليلة عدديا) فإن بلادنا تتوفر على طبقة عاملة قوية بالمقارنة مع البلدين المذكورين آنذاك وتتميز بكون 40% من سكانه يوجدون في المدن ، وهذه النسبة ترتفع باستمرار وبسرعة ، ففي الصين والفيتنام لعبت البادية والفلاحون الدور الرئيسي والحاسم في الثورة ، بينما ظل دور المدن رغم أهميته ثانويا بالنسبة للبادية. أما في المغرب فإن المدن ستلعب بدون شك ، نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولطاقاتها البشرية دورا هاما جدا في الثورة من بدايتها (هذا تؤكده التجربة التاريخية للمقاومة ضد الاستعمار بالمدن وكذا الطاقات الثورية التي تفجرت في المدن خلال سنوات الاستعمار الجديد) إلى نهايتها ، كما أن البادية ستلعب هي الأخرى دورا لا يقل أهمية عن دور المدن ، وذلك نظرا لطاقاتها البشرية والاقتصادية ، وللدور السياسي والنضالي لجماهير العمال الزراعيين والفلاحين.

إن المدن والبوادي ستشارك إذن بشكل فعال في الثورة الشعبية ، كما أن جميع الفئات الشعبية ذات المصلحة الأساسية في الثورة (الطبقة العاملة ، الفلاحين الفقراء ،أشباه البروليتاريا ، المثقفين الثوريين) ستلعب دورها الأساسي في مسلسل العنف الثوري ، الذي تواجه به الجماهير أعداءها. وستكون قيادة الطبقة

العاملة وحزبها الشيوعي لمسلسل العنف الثوري الجماهيري عاملا أساسيا يسمح بتوفير التنظيم المحكم ، الآفاق الواضحة ، طول النفس والانتصار الشامل على العدو الطبقي.

6- إن أشكال العنف الثوري الجماهيري المنظم متعددة. فهناك مثلا الانتفاضة الجماهيرية المسلحة ، كما حصل خلال ثورة أكتوبر 1917 المجيدة ، هناك حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد ، والتي أدت إلى انتصار الثورة الصينية والفيتنامية ، هناك الشكل الذي اتخذه العنف الثوري مع الثورة الساندينية بالنيكاراغوا ، والذي يدمج بين الشكلين السابقين مع الاختلاف عنهما معا ...

أي شكل من العنف الثوري الجماهيري المنظم يصلح إذن لبلادنا ؟

لقد أعطينا في النقط السابقة بعض الخصائص التي يحتمل أن يتخذها العنف الثوري ببلادنا ، لكن التحديد الدقيق للشكل أو الأشكال التي سيتخذها هذا العنف الثوري الجماهيري المنظم ، سيمكن القيام به في المستقبل مع أولا ، تقدم الشيوعيين المغاربة وتنظيماتهم في التجدر وسط العمال والفلاحين ، ثانيا مع تعميق دراستنا لواقع بلادنا ولتجارب العنف الثوري للشعوب الأخرى.

أما في الفترة الحالية فإن تبني صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم كاف للقيام بجميع مهامنا الثورية ، السياسية والتنظيمية والنضالية المستعجلة ، وعلى رأسها منظمتنا كمنظمة شيوعية ، مكافحة ، صلبة متجدرة وسط العمال والفلاحين.

عيسى الوجدي

صدرت الوثيقة بالداخل في أبريل 1982 وأعادت نشرها مجلة "إلى الأمام" بالخارج ، عدد 4 غشت 1982

التخبط السياسي نتيجة حتمية

لمنهج الصراع بدون هوادة

(جواب على نص الرفيق مبروك المعنون : نقاش نصوص القيادة المعدة للندوة)[1]

تقديم :

يخوض الرفيق منذ عدة شهور صراعا بدون هوادة ضد القيادة وضد عدد آخر من الرفاق ، وقد كرس لهذا الصراع طاقاته الأساسية. ولم يتردد الرفيق في استعمال جملة من الأساليب الغير الرفاقية في الصراع مثل التشويه وقلب الحقائق ، وذلك للطعن في شرعية القيادة وتبيان "بيروقراطيتها". أما على الصعيد السياسي فقد اكتفى الرفيق بالتلميح إلى "تحريفية" و"يمينية" الخط الذي تتبناه القيادة ، وذلك من دون أن يشرح الرفيق مبروك أين تكمن هذه "التحريفية" وهذه اليمينية.

عندما طرحت القيادة التحليل السياسي الأخير ("حول الوضع في المغرب خلال عام 1981")[2] للنقاش ، اكتفى الرفيق بتسجيل عدم اتفاقه على هذا التحليل ، بدون أن يقدم نقدا واحدا لهذا التحليل ، مع العلم أن هذا التحليل كان فرصة ذهبية لتبيان "يمينية" و"تحريفية" القيادة ، وعوض القيام بالنقد الرفاقي الصارم للخط السياسي الذي تدافع عنه القيادة والمسطر في العديد من النصوص والأرضيات ، ظل الرفيق مبروك يردد بدون ملل نفس أطروحاته الهادفة إلى الطعن في شرعية القيادة.

ملحوظة :

هناك أقواس داخل النص الأصلي فارغة وتم نقلها كما هي. الهوامش : من وضع موقع 30غشت.

1 . .صدرت هذه المقالة بهذا العنوان في النشرة الداخلية "الشيوعي" ، السلسلة الجديدة ، العدد رقم 5 مكرر ، وتحمل تاريخ نهاية ماي 1982 ، وموقعة باسم رفيق قيادي . وهي تدخل ضمن النقاشات التهييئية لندوة الداخل المنعقدة بتاريخ 28 — 29 - 30/ 01/ 1983 . المقالة عبارة عن رد صاحب وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" على وثيقة أخرى بعنوان "نقاش نصوص القيادة المعدة للندوة" وهي موقعة باسم مبروك (عبد الرحمان النوضة) .

إن الطرفين معا هما من العناصر القيادية لما أطلق عليه ب "إعادة البناء" ، والنقاش بينهما يعكس إلى حد كبير طبيعة التصورات "الاستراتيجية" لأصحاب "إعادة البناء" ، وما يهمنا هنا هو أننا ننشر الوثيقة للمزيد من تسليط الضوء على حقيقة التصورات التي تبنتها وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" ، من خلال إبراز الجوانب التي اعتمدها صاحبها في بناء ما أسماه ب "القضايا الاستراتيجية ..." ، والتي أسس من خلالها ما يمكن تسميته ب"نظرية الغموض الاستراتيجي" ، أو كيف أصبحت اللاستراتيجية استراتيجية ، وذلك من خلال دفاعه عن مشروعه ضد الانتقادات الموجهة إليه ، ولكل هذا أهمية كبرى لكون وثيقة "القضايا الاستراتيجية ..." قد تم تبنيها من طرف من عقدوا ندوة الداخل في نهاية يناير 1983.

2 . .وثيقة سياسية تقدمت بها قيادة ما سمي ب "إعادة البناء" تضمنت مميزات الوضع السياسي بالمغرب سنة 1981.

عندما شرع الداخل[3] في تهييء الندوة الداخلية بادر...[4] إلى مطالبة القيادة بأن تساهم في التهييء السياسي للندوة بصياغة بعض الأرضيات المتعلقة بالاستراتيجية والتكتيك ، بالدعاية والتنظيم ، بالمركزية الديموقراطية ، في حين يتكلف الداخل من جهة بإعداد الأرضيات الأخرى المتعلقة بتهييء الندوة (العمل في الطبقة العاملة ، وسط المثقفين ، تقييم تجربة الداخل ...) ، وقد قبلت القيادة أن تقوم بهذا الواجب على شرط أن تشكل أرضيات القيادة والأرضيات الأخرى مجرد أرضيات للنقاش في الداخل ، وعلى شرط أن يتكلف الداخل بصياغة مشاريع توصيات ترتكز على الأرضيات والنقاشات الدائرة في الداخل لتقديمها للندوة.

وكانت القيادة في مستوى التزامها مع اللجنة ، إذ قامت بصياغة أربع أرضيات كمساهمة في تهييء الندوة:

1) القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية.

2) حول دعاية المنظمة.

3)القضايا التنظيمية الملحة.

4) القضايا التكتيكية في خط المنظمة.

وعند الانتهاء من صياغة كل أرضية على حدى ، كانت القيادة تقدمها لكافة الرفاق من ضمنهم طبعا الرفيق مبروك ، هكذا توفرت فرصة جديدة للرفيق مبروك من أجل النقد الرفاقي الصارم للخط السياسي الذي تتبناه القيادة وتبيان "تحريفية" و"يمينية" وكذا أسس "بيروقراطيتها".

كيف تعامل الرفيق مبروك مع هذه الأرضيات ؟ هذا ما يوضحه نصه المعنون "نقاش أرضيات القيادة المعدة للندوة" ، والذي خصصه الرفيق مبروك لانتقاد الأرضيات الثلاث الأولى للقيادة ، بالإضافة إلى نص أحد الرفاق هنا حول العمل في الأحياء الشعبية ، فهل تمكن الرفيق مبروك من الكشف عن "بيروقراطية" و"يمينية" و "تحريفية" القيادة ؟ هذا ما يمكن لأي رفيق أن يتأكد منه بنفسه ، ومن جهتي أعتبر أن النهج العدائي في الصراع كمنطلق للرفيق مبروك في نقده للقيادة ، قد أدى به إلى الدوران في حلقة مفرغة ، إلى السقوط في الجزئيات ، وإلى العجز عن تقديم أي نقد جدي لوجهات النظر السياسية ، وأخيرا رفض أرضيات القيادة بدون اي مرتكز معلن عنه بدون تقديم أي بديل.

2) **ممارسة بيروقراطية خطيرة جديدة للقيادة !**

3. .المقصود بالداخل فرع المنظمة الذي تم تجميعه ابتداءا من نهاية السبعينات ، وعرف هيكلته في بداية الثمانينات.

4. .في النص الأصلي هناك فراغ ، ونعتقد أن الأمر يتعلق باسم "مبروك".

إن إحدى الانتقادات الأساسية التي يوجهها مبروك لأرضية "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" تتعلق بإقدام القيادة على طرح هذه الأرضية للنقاش داخل المنظمة ، وحسب الرفيق مبروك "ليس من حق القيادة أن تطرح وأن تعمم داخل المنظمة رأيا مثل أرضيتها المعنونة : "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" والتي تدعو فيه إلى التخلي عن استراتيجية المنظمة ... وإلى استبدالها باستراتيجية أخرى مخالفة ...لأن واجب القيادة في أي تنظيم وفي أي حزب مهما كان هو السهر على تطبيق الاختيارات التي حددها المؤتمر الوطني السابق.

إن الرفيق مبروك يولي أهمية كبرى لهذا النقد وهذا ما يمكن أن يفسر تلك المسالة الغريبة ، والمتعلقة بإدخال هذا النص (نقاش أرضية القيادة المتعلقة بالندوة)[5] ضمن سلسلة "ضد اختصار المركزية الديموقراطية"[6]. لهذا وجب علينا مناقشة هذا النقد :

سبق لي في التقديم أن أوضحت أن مبادرة القيادة لطرح أرضية حول القضايا الاستراتيجية جاء كاستجابة لطلب لجنة ...[7] لمساهمة القيادة في التهييء السياسي للندوة ، وبالتالي فإن القيادة قامت بواجبها عندما أقدمت على طرح هذه الأرضية للنقاش ، ولا شك أن الرفيق مبروك الذي ينتظر أدنى خطأ فعلي أو وهمي ترتكبه القيادة لتوظيفه في إطار الصراع العدائي ، كان أول من سينتقد القيادة لعدم استجابتها لطلب اللجنة لو أن القيادة رفضت طلب اللجنة.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن واجب أي قيادة فعلية ليس هو فقط " السهر على تطبيق الاختيارات التي حددها المؤتمر الوطني السابق" ولكن كذلك طرح التحاليل الملائمة للأوضاع الجديدة ، وإن اقتضى الحال طرح رؤى تكتيكية واستراتيجية جديدة للنقاش الجماعي ، إن هذا الواجب يصبح أكثر إلحاحا بالنسبة لمنظمة مثل منظمتنا أصبح خطها السياسي مهزوزا بعد الاعتقالات الكبرى ، وبعد الأزمة التي انفجرت داخل مجموع الحملم ، ومن هذا المنطق بادرت القيادة منذ 1979 إلى القيام بهذه التحاليل السياسية وطرحت عدة أرضيات

---

5 . .المعني هنا وثيقة مبروك (ع .ن) "نقاش أرضية القيادة المتعلقة بالندوة".

6 . ."ضد اختصار المركزية الديموقراطية" عبارة عن سلسلة تضم مجموعة من الحلقات من توقيع مبروك ، وأصدرتها نشرة "الشيوعي". والغريب أن مبروك الذي اشتهر بعدائه المطلق للرفاق الذين دافعوا عن الخط الثوري وهاجمهم بعنف في وثيقة شهيرة تحت عنوان "تعبؤوا" خاض من خلالها حربا بلا هوادة ضد الاتجاه الثوري داخل المنظمة ، وصلت حد استنكار بعض رفاقه في "إعادة البناء" لأساليب هذا الأخير. ومن الغريب أن مبروك في مواجهته لأصدقائه في "إعادة البناء" قد استعمل بشكل انتقائي بعض أطروحات الخط الثوري لمواجهة أصدقائه في معركته المستمرة من أجل الاستيلاء على قيادة المنظمة ، وتبوء موقع الزعامة داخلها بكل الوسائل حتى الدنيئة منها.

7 . .هناك فراغ في النص الأصلي للوثيقة ، ولعل المقصود هنا ب "لجنة" لجنة الفرع بالداخل.

هامة للنقاش ("وضعية المنظمة والمتطلبات العاجلة لإعادة البناء" ، "المهام العاجلة للمنظمة" ...)[8] وردت فيها مواقف تصحيحية لخط المنظمة ، لا تتفق بالضرورة مع مواقف المنظمة قبل الاعتقالات. فلماذا انتظر الرفيق مبروك كل هذه السنوات قبل طرح هذا الاكتشاف الديموقراطي العظيم ! ولماذا فجأة يصدر الرفيق هذه الفتوى الجديدة بحرمان القيادة من حقها و واجبها في المبادرة إلى طرح أرضيات سياسية للنقاش داخل المنظمة مهما كانت أهميتها.

إضافة إلى ذلك لماذا يصر الرفيق مبروك على تجاهل أن استراتيجية حرب التحرير الشعبية لم تحدد من طرف الندوة الوطنية ، وإنما حددت من طرف اللجنة الوطنية بضعة أشهر بعد انتهاء الندوة الوطنية[9]. إن الندوة الوطنية قد أكدت على ضرورة الاهتمام أكثر بدور البادية في الثورة ، وأوصت اللجنة الوطنية بتحديد استراتيجية المنظمة . وهذا ما تم فعلا من طرف اللجنة الوطنية في منتصف 1972 ، كما تم تسجيل ذلك في النص حول "القضايا الاستراتيجية"[10].

8 . الوثيقتان معا من أولى وثائق ما سمي ب "إعادة البناء" ، وللمزيد من المعلومات حولها انظر دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية اللينينية ..." التي أصدرها موقع "30 غشت".

9 . إن الطريقة التي حاول بها كاتب المقال – الرد التأكيد على أن تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية ، قد تم في يونيو 1972 بقرار من اللجنة الوطنية ، وبالتالي لا علاقة للندوة الوطنية المنعقدة في نهاية دجنبر 1971 بداية يناير 1972 بمدينة الرباط ،هي محاولة ولاشك للتقليل من أهمية تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية ، ومن تم التقليل من شرعيتها . ولوضع القارئ أمام الحقيقة التاريخية ، فإن الندوة الوطنية الأولى قد تناولت في جدول أعمالها مسألة الاسترلتيجية الثورية ، واستمعت إلى آراء مختلفة في ذلك ، من بينها "استراتيجية القواعد الحمراء المتحركة" ، التي كانت تحظى باتفاق أغلبية الرفاق حولها ، ورغم أن الندوة الوطنية لم تتبنى استراتيجية محددة للمنظمة ، فإنها أوصت بالحسم في ذلك قريبا . وهو ما حصل حينما أصدرت اللجنة الوطنية المنعقدة في دورة لها بمدينة الرباط ، وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" ، وذلك في يونيو 1972. وفي سياق التطور الذي عرفته المنظمة بعد صدور وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم ، نقد ونقد ذاتي" المعروفة اختصارا ب"تقرير 20 نونبر 1972" ، أصدرت المنظمة مجموعة من الوثائق يظهر أن صاحب المقالة إما أنه كان يجهلها أو عمد على تجاهلها خدمة لموقفه ، ومن بين هذه الوثائق "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية-اللينينية" (النص الداخلي ،وهو نص خاص بأطر المنظمة) ثم وثيقة "من أجل خط ماركسي – لينيني لحزب البروليتاريا ..." والوثيقتان المنشورتان على موقع "30 غشت" تتبنيان استراتيجية حرب التحرير الشعبية ، المعروفة ب "استراتيجية القواعد الحمراء المتحركة" ، وقد قامت وثيقة "الوضع الراهن ..." بتعميق أطروحات وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" بتأكيدها على ضرورة بناء خط عسكري ماركسي – لينيني للمنظمة ودعم ذلك ببناء مدرسة عسكرية للمنظمة . وخلال سنة 1974 أصدرت قيادة المنظمة مشروع وثيقة للنظام الداخلي للمنظمة ، ناقشته كل خلايا المنظمة وتوج ذلك النقاش بانعقاد ندوتين لأطر المنظمة بالدار البيضاء ، حيث تمت المصادقة على وثيقة النظام الداخلي بالإجماع لتعلن الكتابة الوطنية حسمها النهائي لوثيقة النظام الداخلي في اكتوبر 1974 . وفي الديباجة التي وضعت لنص تلك الوثيقة كان هناك تأكيد على تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية.

10 . .أخطأ كاتب المقال في عنوان الوثيقة وعنوانها الصحيح هو "مسودة حول الاستراتيجية الثورية".

خلاصة القول أن نقد الرفيق غير جدي ، كما أنه في تحامله المتواصل ضد القيادة يضرب بالحقائق عرض الحائط ، وأخيرا فإن الرفيق ، من أجل إعطاء أسس نظرية لهذا التحامل ، قد بدأ وبدون شعور يسقط في نزعة ليبرالية لا علاقة لها بالمركزية الديموقراطية كما يفهمها الشيوعيون.

3) نقد مبروك لمضمون أرضية "القضايا الاستراتيجية".

إذا كان انتقاد مبروك للشكل الذي طرحت به الأرضية حول القضايا الاستراتيجية يفتقد للجدية ، فإن نقده لمضمون هذه الأرضية هو في مستوى نقده للشكل ، ويتميز بالعجز عن نقد مضمونها بشكل جدي ، بغياب أدنى بديل ولو جنيني لما ينتقده وبالتخبط في التناقضات.

- يقول الرفيق مبروك : "إن هذه الأرضية استطاعت القيام بمعجزة ، حيث استطاعت في مجموع 17 صفحة تلافي تناول أية قضية من القضايا الاستراتيجية الحقيقية. والقضايا الوحيدة التي طولت فيها هي القضايا المعروفة المأخوذة أحيانا بشكل حرفي من تجارب الثورات الصينية والفيتنامية" (التسطير من عندي).

هذا هو النقد الأول الذي يطرحه الرفيق بأسلوب البولميك المبتذل. حسب الرفيق مبروك أن الأرضية إذن قد "تلافت تناول أية قضية من القضايا الاستراتيجية الحقيقية". بعبارة أخرى وبأسلوب الأساتذة المتعالين ، يقول الرفيق مبروك أن القيادة خرجت عن الموضوع ، لكن أي أستاذ مهما بلغ تعاليه يقوم بواجبه وينبهك إلى الموضوع الحقيقي فيقول لك : ها هي "القضايا الاستراتيجية الحقيقية" التي كان يجب أن تتناولها ، لكن مبروك لم يقم بذلك ، وتركنا على جهل تام بفهمه ل "القضايا الاستراتيجية الحقيقية" ناهيك عن إعطائنا موقفه منها.

طيب ، إذا كنت أيها الرفيق مبروك تعتبر أن قضايا مثل "التناقضات الطبقية ، وطبيعة الثورة ، ومضمون الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، وعلاقاتها بالثورة اشتراكية ، والقيادة الطبقية للثورة ، وبناء الحزب الشيوعي ، والجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، وأسلوب حسم السلطة ، لا تدخل في "القضايا الاستراتيجية الحقيقية" ، فما هو فهمك للقضايا الاستراتيجية ؟ إنني في انتظار الجواب الذي لا أثر له داخل أرضيتك.

- حسب الرفيق مبروك أن "القضايا الوحيدة التي طولت فيها الأرضية ، هي القضايا المعروفة ، المأخوذة أحيانا بشكل حرفي من تجارب الثورات الصينية والفيتنامية".

إن الرفاق الذين سيطلعون على الأرضية هم الذين يمكنهم أن يحددوا هل القضايا التي تطرحها "معروفة" أم لا. لكن المهم ليس هو هل الأرضية تطرح قضايا "معروفة" أو مجهولة ، المهم هو أن تجيب على السؤال التالي : هل تعتبر ما طرح في الأرضية صحيحا أم لا. إن الرفيق مبروك يحاول تفادي الجواب بنهج أسلوب التعويم. إنه لا يقدر أن يقول أن ما طرحه خاطئ لأنه في هذه الحالة سيرغم على توضيح أين يكمن الخطأ ، كما أنه لا يقدر أن يقول بأن القيادة يمكن أن يكون لها موقفا صحيحا ، لأن الإقرار بهذه المسألة يتنافى مع منظوره للصراع.

إن الرفيق مبروك يطرح بأن "القضايا المطروحة في الأرضية مأخوذة أحيانا بشكل حرفي من تجارب الثورات الفيتنامية والصينية" كان أحرى بالرفيق مبروك إذا كان يحترم قارئه بان يأتيه ولو بحجة واحدة على ما يدعيه هنا.

- **أسلوب حسم السلطة :**

يقول مبروك : "إن هذه الأرضية دعتنا إلى التخلي عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية ، واستبدالها بصيغة العنف الثوري المنظم أي استبدالها بلا شيء " (التسطير من عندي).

هكذا وبكل بساطة ، فإن العنف الثوري الجماهيري المنظم ، كاستراتيجية لحسم السلطة يساوي "لا شيء" في نظر الرفيق مبروك. فعندما نرفض كمنظمة ثورية الاستراتيجية البرلمانية ، كاستراتيجية إصلاحية وهمية للتغيير ، فهاذا "لا شيء" أيها الرفيق مبروك.

وعندما نرفض الأساليب النخبوية للعنف كالانقلابات العسكرية ، فهاذا :"لا شيء".

وعندما نقول بأنه لا تغيير ولا حل لمشاكل الجماهير بدون ثورة ، فهاذا : "لا شيء". وعندما نقول أن الثورة ستكون عنيفة بالضرورة ، فهاذا : "لا شيء".

وعندما نقول بأن الجماهير هي صانعة الثورة ، وهي صاحبة الدور الأساسي فيها ، فهاذا : "لا شيء". وعندما نقول بأن العنف الثوري للجماهير الشعبية يجب أن يكون منظما ، فهاذا : "لا شيء".

أليس هذا هو ما تتضمنه صيغة العنف الثوري الجماهير المنظم ؟ وإذا كان كل هذا : "لاشيء" ، فلماذا يناهضه كل الرجعيين والإصلاحيين والانقلابيين على حد سواء ![11]

11 . يلجأ الكاتب إلى منطق غريب في محاولة لدعم موقفه حول ما يسميه استراتيجية ثورية (استراتيجية العنف الثوري الجماهيري المنظم) ، فهل هناك أصلا استراتيجية حتى يعارضها المعارضون الذين أشار إليهم الكاتب.

إن القيادة بالفعل لم تعد تتبنى حرب التحرير الشعبية كأسلوب لحسم السلطة ، وذلك لاعتبارها بأن هذا الأسلوب سواء بالشكل الذي مورس بالفيتنام أو الصين ، أو بالفهم الذي ساد داخل المنظمة ليس ملائما للواقع الموضوعي لبلادنا[12] ، ولهذا ، في انتظار أن نتمكن كمنظمة من معرفة واقع بلادنا بشكل أكثر عمقا ، وعبر تجدرنا وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، اعتبرت القيادة أن تبني صيغة عامة كالعنف الثوري الجماهيري المنظم ، كافية في الوقت الراهن لتمييزنا عن الإصلاحيين والانقلابيين والعفويين ، ويسمح لنا في نفس الوقت بالقيام بمهامنا الراهنة ، أما تحديد الشكل الدقيق لهذا العنف الثوري الجماهيري المنظم ، فهو رهين بمعرفة أدق لواقع بلادنا الراهن وبتجربتها في هذا الميدان ، وهذا لن يتم فعلا إلا في المستقبل[13].

إن الرفيق مبروك يتهكم ويسخر من هذا الموقف "المضحك" ، ولو كانت له نظرة جدلية لهذه المسألة لما سخر من هذا الموقف. يقول مبروك : "أعتقد أن أي عاقل لن يقبل استبدال مفهوم واضح بمفهوم غامض ، ولن يتفق على أن المفاهيم الغامضة هي التي تكون ملائمة للواقع". هذه الجملة نموذج من التفكير الميتافيزيقي اللاجدلي.

إن المفهوم الواضح لا يكون إيجابيا ويقدم المعرفة الإنسانية إلا إذا كان مطابقا للواقع. قديما كان للناس مفهوم واضح عن علاقة الفكر بالمادة حيث كانوا يعتقدون أن الله هو الذي خلق الدنيا (المادة) ، ومع تطور الإنتاج والعلوم بدأ الشك في هذا المفهوم الواضح وبدأ الغموض. وكان الغموض ثورة ضد الوضوح السابق ، حيث أنه شكل خطوة نحو الوضوح الجديد والذي يشكل نقيضا للوضوح القديم[14].

وقديما كذلك كان للبشر نظرة "واضحة" حول علاقة الشمس بالأرض ، فكانوا يعتقدون أن الشمس تدور حول الأرض ، تم تراكمت بعض المعطيات لدى البشر وأصبح الغموض يسود لدى أكثرهم تقدما (أما المتخلفين منهم فقد بقي لديهم الوضوح السابق) حتى تحول هذا الغموض إلى وضوح جديد مناقض تماما للوضوح القديم[15].

---

12 . إن ادعاء عدم الملائمة لتلك الاستراتيجية لا يعتمد على أي تحليل موضوعي يمكن الركون إليه.

13 .هنا اعتراف صريح من الكاتب من ألا جدوى من استراتيجية ثورية قبل التقدم في المهام الثورية ، كما لو أن هذه المهام ستنجز عفويا ، وهنا العودة من طرف الكاتب إلى خط العفوية الذي ساد في بداية المنظمة والمعروف ب "خط الانطلاقة الثورية" الذي تم الحسم معه استراتيجيا في وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" يونيو 1972 ، وسياسيا وتنظيميا في وثيقة " 10 أشهر من كفاح التنظيم ..." الصادرة في 20 نونبر 1972.

14 .بتأكيده على جدلية الوضوح والغموض سقط الكاتب في تبسيطية عفوية بدائية لسيرورة تطور الفكر في علاقته بالواقع المادي ،متجاهلا الجدلية الحقيقية التي أسست لها النظرية المادية الجدلية للمعرفة ، ومتناسيا ألا وجود لدرجة صفر للنظرية أو المعرفة ، وبذلك سقط في النسبوية بعدما تخلى عن جدلية النسبي والمطلق ....

15 .تأكيد للهامش (14).

وبالنسبة لخط المنظمة وإلى حدود الاعتقالات الكبرى في 1976 ، كان كل أعضاء المنظمة تقريبا يعتبرون خطها بروليتاريا ، لكن بعد الاعتقالات وانفجار أزمة الحملم ، طرحت القيادة تقييما "غامضا" للخط واعتبرته خطا متناقضا فيه ما هو بروليتاري وما هو بورجوازي ، وكان هذا الغموض ثورة ضد "الوضوح"القديم الذي اتضح أنه غير ملائم للواقع ، وفتح هذا الطرح الغامض إمكانية التقييم الموضوعي للتجربة وإمكانية التقدم بينما التشبث الميتافيزيقي "بالوضوح" القديم لم يكن من شأنه أن يخدم المنظمة[16].

إن الجدلية تعلمنا أيها الرفيق مبروك بأن معرفة الإنسان للطبيعة والمجتمع معرفة نسبية. فما هو واضح اليوم يصبح غامضا غدا ، وهذا الغموض هو مرحلة وضوح جديد ، وجوابا على الرفيق مبروك اقول بأن "العاقل" الذي يستعمل المنهج الجدلي هو ذلك "العاقل" الذي يفضل "الغموض" الذي يقربه من معرفة الواقع ، على الوضوح المثالي الذي يريح باله ويبعده عن متاعب التفكير الجدي. هذا عن الوضوح والغموض[17].

لكن ما دمت أيها الرفيق مبروك رفيقا "عاقلا" وتفضل الوضوح على الغموض ، فما هو موقفك الشخصي من أسلوب حسم السلطة ؟ لقد أشبعت القيادة نقدا حول الشكل الذي طرحت به موقفها وحول المضمون ، مضمون العنف الثوري الجماهيري المنظم ، وطرحت بأنه لا يحق للقيادة أن تتراجع عن حرب التحرير

16 .إن النزعة اللاجدلية عند الكاتب مستمرة هنا ، وتكرر نفسها بأمثلة حول خط المنظمة ، حيث الانتقال من شيء إلى أخر بدون رابط.

17 .لقد قلنا ألا وجود لدرجة الصفر في النظرية أو المعرفة (انظر كتاب "نظرية التناقض" لآلان بادیو) ، أما جانب النسبوية فنحيل القارئ على نظرية كارل بوبر القائلة بأن كل نظرية ليس بالإمكان البرهنة على خطئها فليست بنظرية علمية ، وبالتالي فإن الماركسية مثلا ليست بنظرية علمية ، وقد فتح هذا الطرح الباب أمام مجموعة من الأطروحات الفلسفية صبت في نظرية ما يسمى اليوم ب"ما بعد الحداثة" التي تتنكر لكل الجوانب الإيجابية في الفكر الإنساني وتسقط في العدمية الفكرية والثقافية والعبث . وفي مجال العلوم الطبيعية نحيل هنا على "مبدأ التوافق" الذي بلوره بوهر أحد مؤسسي علم ميكانيك الكم وحائز على جائزة نوبل ، ويرى بوهر:"أن تعاقب نظرية العلوم الطبيعية الواحدة بعد الأخرى لا يكشف فقط الفارق بينها بل التواصل أيضا ، وهو ما يمكن التعبير عنه بدقة رياضية... وعندما تحل النظرية الجديدة محل النظرية السابقة فإنها لاتنفيها فقط بل تحتفظ بها أيضا بصورة معينة. وهذا يتيح الإنتقال المعاكس من النظرية اللاحقة إلى النظرية السابقة وتوافقهما والتقائهما في مجال اقصى معين يتضائل فيه الفارق بينهما ، ويمكن تتبع مفعول التوافق في تاريخ الرياضيات والفيزياء وعلوم أخرى. ان التسلسل الطبيعي للنظريات القديمة والجديدة ينبع من الوحدة الباطنية لمستويات المادة المختلفة من حيث الكيف".

إن قطع كل صلة بين النظرية السابقة واللاحقة ، وبين هذه وماضيها أو مستقبلها هو حكم على المعرفة بالتقطع وهي سلسلة متصلة الحلقات ،وكما رأينا فمبدأ التوافق يعبر فلسفيا عن ديالكتيك المعرفة أي الحركة من الحقيقة النسبية إلى الحقيقة المطلقة.

للقارئ أن يتمعن في هكذا أطروحات كاتب المقالة ، وليتصور لحظة واحدة تطبيقها في مجال العمل السياسي أو العسكري ، فكلاهما يضيع في متاهات الغموض والنسبوية القاتلة .

الشعبية ، وعندما نبحث سطرا بسطر عن موقفك من هذه المسألة فإننا لا نعثر عليه ، كل ما هناك أنك تتخبط وعندما تتشبث بالتخبط تبدأ في إضافة الهوامش من أجل محاولة الإفلات من التخبط السياسي[18].

هكذا فإن الرفيق مبروك يطرح في الهامش 3 : "سبق لي مرارا ومنذ سنوات (!!) أن استعملت عبارة العنف الثوري الجماهيري المنظم ، وذلك بهدف التأكيد على ضرورة العنف ، على ضرورة كونه ثوريا ومنظما. لكنني لم أعبر بها أبدا عن أي استراتيجية ، ولا يمكن في رأيي أن يعبر عنها. يقول المثل الشعبي "الذئب حلال والذئب حرام" فالعنف الثوري الجماهيري المنظم حلال على مبروك وحرام على القيادة.

إن الرفيق مبروك هنا يردد ما قالته القيادة ، إنه ينتقد القيادة طولا وعرضا ، شكلا ومضمونا ، يخرج العنف الثوري الجماهيري المنظم من الباب ليدخله خفية من النافذة ، ينتقده في صلب نصه ليتبناه في الهامش. أما هل العنف الثوري الجماهيري المنظم استراتيجية أم لا ، فهذا مجرد كلام فارغ ما دام الرفيق مبروك لم يزودنا بمفهومه للاستراتيجية كما رأينا ذلك سابقا.

نفس الشيء يتكرربالنسبة لحرب التحرير الشعبية. ففي صلب النص ينتقد الرفيق مبروك تخلي القيادة عن حرب التحرير الشعبية ، ثم يطرح في هامش صغير يكاد لا يراه أحد وهو الهامش 4 : لا أناقش في هذه الأرضية هل حرب التحرير الشعبية ملائمة أم غير ملائمة .."[19].

بتلخيص شديد يمكن صياغة ما قال الرفيق مبروك كالتالي : إن العنف الثوري الجماهيري المنظم يساوي : "لاشيء" "لكنني أنا مبروك أستعمله منذ سنوات ، كما أن القيادة خاطئة في تراجعها عن حرب التحرير الشعبية ، لكنني أنا مبروك لا أناقش هل هي ملائمة أم غير ملائمة ، لهذا لا تطالبونني بموقفي منها".

وما يزيد الطين بلة هو أن الرفيق مبروك في موقف صاغه في الصيف الماضي 1981 (حول تفكير أولي حول أسلوب حسم السلطة)[20] كان يدافع عن حرب التحرير الشعبية لكن نفس الرفيق مبروك يطرح بضعة أسابيع من بعد وفي أرضية "خطة عمل" ، أربع أو خمس مرات مسالة العنف الثوري الجماهيري المنظم بدون أن يطرح مرة واحدة حرب التحرير الشعبية[21].

---

18 . ليس ضروريا أن يقدم كل منتقد للنص تصورا بديلا ما دام لا يمتلكه بعد ، أو أنه يؤجل ذلك إلى أن تتوفر شروط البث فيه ، أما القول بذلك فهو ببساطة مصادرة للحق في النقد.

19 . إن المنتقد نفسه (مبروك) كان قد تخلى عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية ، وما نقده لصديقه في "إعادة البناء" فليس سوى مزايدة في إطار الصراع من أجل الاستيلاء على قيادة المنظمة .

20 . الوثيقة من توقيع مبروك (ع . ن) وقد صدرت في نشرة الشيوعي السلسلة الجديدة.

21 . وثيقة "خطة عمل" لصاحبها مبروك وهي تثبت تهافته وتقلباته المختلفة وتخليه الواضح عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية.

أليس هذا هو التخبط السياسي بعينه. ألم يكن أفضل بالنسبة للرفيق مبروك أن يعلن مثله مثل معظم الرفاق بأن لديه غموض ، وهذا ما يحتاج إلى شيء من التفكير الجماعي لتجاوزه ولو بشكل جزئي ، عوض أن تكون له كل هذه المفاهيم والمواقف "الواضحة" التي تتطاحن فيما بينها من كثرة وضوحها.؟

3) استراتيجية حسم السلطة في نيكاراغوا :

كتبت القيادة في أرضية "حول القضايا الاستراتيجية" : أن أشكال العنف الثوري الجماهيري المنظم متعددة. فهناك مثلا الانتفاضة الجماهيرية المسلحة ، كما حصل خلال ثورة أكتوبر 1917 المجيدة ، هناك حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد والتي أدت إلى انتصار الثورة الصينية والفيتنامية ، هناك الشكل الذي اتخذه العنف الثوري في الثورة الساندينية بنيكارغوا والذي يدمج بين الشكلين السابقين مع الاختلاف عنهما (العبارة المسطرة من طرفي هنا تم حذفها من طرف الرفيق مبروك عندما ساق هذا المقتطف ، لماذا !!)[22].

22 .إن التعميم الذي يقدمه صاحب المقال حول الثورة السندينية وتجربتها تغافل العديد من المعطيات التي تحكمت في تلك التجربة ، وسقط في خطأ كان منتشرا إبان كتابة المقالة ، ساهمت في تعميمه بعض الكتابات التروتسكية ، ولذلك فقوله بأن التجربة السندينية قد دمجت بين استراتيجية حرب التحرير الشعبية والانتفاضة الثورية قول غير سليم من الناحية المنهجية ومن الناحية المعرفية .

لقد تأسست الجبهة السندينية للتحرير الوطني كمنظمة سياسية وعسكرية سنة 1961 على يد كارلوس فونسيكا وتوماس بورخي وآخرين . وتبنت في البداية تصورا اشتراكيا فضفاضا متأثر بشكل كبير بأفكار وشخصية أوغيستو سندينو.

ولذلك ضمت الجبهة السندينية للتحرير الوطني تيارات مختلفة تتبنى إما الاشتراكية أو الوطنية اليسارية أو لاهوت التحرير أو الاشتراكية الديموقراطية أو الماركسية وأفكار سندينو ...

كانت نيكارغوا بلدا فلاحيا بطبقة عاملة ضعيفة وبسلطة مركزية قوية في المدن . ولما كانت سنوات الستينيات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية ، تعرف انتشارا واسعا لأفكار الثورة الكوبية ، فقد تأسست الجبهة تحت ذلك التأثير ، وإلى حدود 1967 خاضت الجبهة حرب عصابات على الطريقة الكوبية المنظر لها بما سمي ب "نظرية الفوكو" لاحقا ، لكن تلك الاستراتيجة السياسية والعسكرية باءت بالفشل لتدخل الجبهة في مراجعة لتجربتها فيما سمي ب "الفترة الصامتة لتراكم القوى" حيث خصصت للفترة للتجهيز المالي والمادي والعسكري .

ومن 1974 إلى 1976 خاضت الجبهة معارك في الجبال وفي البوادي وفي المدن ، وتحت تأثير هذه التجربة الأخيرة ، حيث تعرضت الجبهة لضربات قوية من طرف نظام سوموزا الفاشي ، فانشقت الجبهة إلى ثلاث اتجاهات وهي :

- الجبهة السندينية للتحرير الوطني (الاتجاه البروليتاري) وهو اتجاه كان يعتبر نفسه ماركسيا – لينينيا وكان يشتغل أساسا في الوسط المديني مساهما في تنظيم الإضرابات والنضالات العمالية متبنيا استراتيجية قلب النظام مباشرة انطلاقا من المدن (لا مجال هنا لمناقشة الماركسية – اللينينية عند هذا الاتجاه ، فهي عموما لا تخرج عن إطار الخط الإديولوجي الكوبي والأمريكو لاتيني .

إن الرفيق مبروك عوض أن يهتم بالقضايا الاستراتيجية الجوهرية المطروحة في الأرضية ، والمتعلقة بالمغرب ، وإعطاء موقف منها فضل التعويم وفضل الهروب إلى نيكاراغوا ليبين "حنة يديه" حول نيكارغوا ، بعد أن عجز أن يقول لنا أدنى شيء جدي بشأن القضايا الاسترلتيجية في المغرب.

- الجبهة السندينية للتحرير الوطني (اتجاه حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد) وكان هذا الاتجاه يشتغل في البوادي وبين الفلاحين.

- الجبهة السندينية للتحرير الوطني (اتجاه دانييل أورتيغا) ، اتجاه وطني يساري أكد دائما على التحالف مع اللبراليين ، وهو أهم اتجاه داخل الجبهة السندينية للتحرير الوطني ، وكان هذا الاتجاه يجمع بين العمل في الجبال والبوادي (حرب عصابات على الطريقة الغيفارية) وبين العمل في المدن ضمن تصور سياسي عسكري يقوم على الإعداد للانتفاضات في المدن .

وعند منعطف 1978 عرف الوضع الدولي مجموعة من المتغيرات لصالح الجبهة السندينية للتحرير الوطني سواء لدى دول الجوار أو داخل الرأي العام الأمريكي ، حيث ساهم ذلك في عزلة نظام سوموزا الفاشي .

وقد ارتكب النظام خطأ مميتا عندما اغتال بيدرو جواكين شامورو أحد القادة اللبراليين ومدير جريدة "الفكر" . وقد تبع هذا الاغتيال مظاهرات كبرى في العاصمة مناغوا . في هذه الأجواء تصاعد العمل العسكري للجبهة السندينية ، حيث قام كوموندوس تابع للجبهة باحتجاز داخل القصر الرئاسي لمجموعة من النواب والشيوخ واستطاع أن يفرض على النظام شروطه لإطلاق سراح المعتقلين السنديين بالإضافة إلى الفدية ونشر نداءات للجبهة تدعو إلى الانتفاضة .

وفي شتنبر من نفس السنة انتفضت الجماهير في العديد من المدن ، لكن نظرا لميزان القوى تراجعت القوات السندينية متجهة نحو الجبال والبوادي ، مما سهل على قوات النظام التنكيل وتصفية الشباب والأطفال الثائرين داخل المدن .

لكن السخط على النظام اتسعت دائرته وظل متقدا وسط المدن نفسها .

وفي ظل هذه الأجواء وتحت تأثيرها تجمعت الظروف والشروط التي ساعدت على وحدة الاتجاهات الثلاث داخل الجبهة السندينية للتحرير الوطني ، التي تحققت سنة 1979 ، وفي يوليوز 1979 أعلنت الجبهة السندينية الهجوم النهائي العام على النظام ، فافتتحت مجموعة من الجبهات العسكرية في البوادي والجبال وتحركت أجنحتها المختلفة على مستوى المدن لتنظيم الإضراب العام ليبدأ الزحف العام على مدينة مناغوا الذي توج بهروب سوموزا وفلوله وانتصار الثورة السندينية .

بعد كل هذه المعطيات هل يصح الكلام عما أسماه كاتب المقال بدمج لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية باستراتيجية الانتفاضة في المدن في تجربة نيكارغوا ؟

إن كل المعطيات أعلاه لا تؤكد ذلك من منظور أصناف السياسة العسكرية الثورية. فتاريخ الثورات أو التصورات الاستراتيجية عرف العديد من الأصناف الاستراتيجية التي تقوم على الانتفاضة ، من قبيل الاستراتيجية الانتفاضية البلانكية واستراتيجية الإضراب العام الانتفاضية المنسوبة لباكونين واستراتيجية الانتفاضة اللينينية التي تبنتها في ما بعد الأممية الثالثة . اما التجربة النكارغوية فهناك

وحتى إذا افترضنا جدلا أن كل ما قاله الرفيق مبروك عن نيكاراغوا صحيح ، فهل هذا يغير شيئا من مضمون النص حول القضايا الاستراتيجية (قضية نيكاراغوا تحتل سطرا ونصف من نص فيه 17 صفحة) ببلادنا. وهل هذا يعلمنا شيئا عن القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالمغرب.

على كل حال إنني لن أتبع الرفيق مبروك في هذا التعويم ، وأكتفي بتسجيل مقتطف من نفس الاستجواب الذي أعطاه أرتيغا ، أحد ابز القادة الساندينيين ، والذي أورد منه الرفيق مبروك بعض الجمل المبثورة كعادته ، عندما يريد تغليب وجهة نظره بأي ثمن.

يقول أورتيغا : "فيما يخصني على الأقل ، إنني لا أتصور الانتصار في أمريكا اللاتينية ولا في أي منطقة من العالم بدون مساهمة قوية ( ) للسكان ، وبدون أزمة شاملة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، شبيهة بالأزمة التي عرفناها في نيكاراغوا ، في رأيي أنه من الصعب الاستيلاء على السلطة بدون الدمج بشكل خلاق بين جميع أشكال النضال أينما أمكن تنظيمها : البادية ، المدينة ، الحي ، المناطق الجبلية ألخ ... لكن محور النضال يجب أن يتشكل دائما من الجماهير الفاعلة ( ) وليس من طليعة لا ترى في الجماهير سوى قوى تكميلية.

إن تجربتنا قد بينت أنه من الممكن المزاوجة بين النضال في البادية وفي المدينة. لقد قاتلنا في المدن وعلى طول خطوط المواصلات ، وكان لنا أيضا ثوار مسلحون ( ) في المناطق القروية والجبلية. لكن هذه الفصائل من الثوار المسلحين لم تكن هي محور الانتصار ، وشكلت فقط جزءا من محور أعلى هو الكفاح المسلح للجماهير".

إن ما قاله أرتيغا في هذا المقتطف هو روح وجوهر استجوابه ، وهو يبين فعلا أن الثورة الساندينية ما كانت لتنتصر لولا اعتمادها في نهاية الأمر على العنف الثوري المنظم للجماهير ، وعلى كافة أشكال الكفاح العنيف للجماهير.

4) **موقف مبروك من أرضية "القضايا التنظيمية الملحة"**[23].

تصنيفات تدخلها ضمن ما يسمى "الاستراتيجية الانتفاضية الجديدة" . ومن المعروف أن بعض الأحزاب الشيوعية قد تخلت عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية وتبنت هاته الاستراتيجية في محاولة للتسريع بالانتفاضة في المدن وإسقاط النظام ، من بين هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الفلبيني الذي قام بتجريب هذه الاستراتيجية فكان مآله الفشل . وفي سنة 1992 عادت قوات "جيش الشعب الجديد" التابعة للحزب إلى استراتيجية حرب التحرير الشعبية من جديد .

23 . يتعلق الأمر بإحدى وثائق ما يسمى ب "إعادة البناء".

إن الرفيق مبروك أضاع فرصة جديدة لإظهار "بيروقراطية" و"تحريفية" و"يمينية" القيادة. فطوال عشر صفحات طرحت القيادة موقفها من كافة القضايا التنظيمية الملحة ، وبدل أن ينتقدها الرفيق مبروك برفاقية وصرامة في نفس الوقت ، أخذ منها جملة واحدة ليعتمد عليها من أجل رفض الأرضية برمتها. ياله من أسلوب عظيم في الصراع !!

ليس بهذا الأسلوب يمكن إظهار "بيروقراطية" و"تحريفية" و"يمينية" القيادة : إن هذا الأسلوب يظهر فقط التخبط السياسي للرفيق مبروك الذي يوجه أخطر الانتقادات للقيادة في شكل يافطات ( ) ضخمة من دون التمكن من إيجاد مستندات جديدة لهذه اليافطات.

هل يعني هذا أن القيادة الحالية ليست فيها مشاكل ؟ لقد سبق للقيادة نفسها أن طرحت عدة مرات نقدها لوضعية القيادة ، لضعفها كهيئة قيادية كأفراد ، وطرحت ضرورة تحمل الداخل للمسؤوليات الرئيسية في القيادة الوطنية. لكن ما ظلت ترفضه القيادة ، هو أن تبقى المنظمة بدون قيادة ، لهذا طرحت القيادة ضرورة تطعيمها الديموقراطي كحل مؤقت ، لمشكلة القيادة ، وكخطوة على طريق المؤتمر الوطني الذي يحل نهائيا مشكل القيادة. إضافة إلى ذلك لقد عبر أعضاء القيادة الحالية عن استعدادهم للاستقالة بمجرد الانتهاء من عملية التطعيم إذا رغب الرفاق في ذلك.

ماذا كان رأي مبروك ؟

لقد ظل يرفض التطعيم الديموقراطي للقيادة ، معبرا عن أن المؤتمر الوطني هو الذي يمكنه وحده أن يأتي بقيادة جديدة. وها هو اليوم الرفيق مبروك يغير موقفه ويطرح على اللجنة المنتخبة من طرف الندوة ، أن تتحمل مسؤوليتها "كقيادة مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر وطني قريبا".

لقد سبق للقيادة أن طرحت استعدادها للاستقالة من القيادة بعد انتخاب لجنة جديدة والتحاق أعضائها الجدد بالقيادة الوطنية ، كأعضاء كاملي العضوية ، إن الحل الجديد الذي يطرحه الرفيق مبروك رغم اختلاف المنطلقات ، يلتقي إلى حد ما بما سبق أن طرحته القيادة. فماذا سيكون موقف الرفاق بالداخل ؟

نهاية ماي 1982 / **رفيق قيادي**

خلاصة ندوة الفرع بالداخل حول
القضايا الاستراتيجية في خط المنظمة

تقديم من وضع موقع 30 غشت:

انعقدت خلال أيام 28 - 29 — 30 من شهر يناير 1983 ، ندوة فرع منظمة "إلى الأمام" بالداخل ، حضرها مجموعة من ممثلي خلايا الفرع بالداخل ، وبعد الاستماع إلى تقرير لجنة الفرع تداول المندوبون في مجموعة من القضايا أثارتها الأوراق المعدة للندوة ، وهي في نفس الوقت الأوراق المعدة لما سمي بمسلسل "إعادة البناء" ، ورغم أن الندوة تهم مناضلي الداخل ، فهي في ظل الوضع السائد داخل المنظمة آنذاك ، اكتست طابع ندوة وطنية سيكون لها ما بعدها في مستقبل منظمة "إلى الأمام" ، وإذا كانت ندوة 31 دجنبر 1971- فاتح يناير 1972 قد شكلت لبنة على طريق بناء الخط الثوري ، الذي شكلت وثيقة "20 نونبر 1972" ("عشرة أشهر من كفاح التنظيم ، نقد ونقد ذاتي") أولى انطلاقته ، فإن ندوة يناير 1983 (الندوة الثانية في تاريخ المنظمة من حيث طبيعتها) فقد مثلت إحدى اللبنات المؤدية إلى الانبثاق الواضح للخط التحريفي الجديد ، الذي أعلن عن نفسه بشكل واضح و مكشوف بعد خريف 1985.

وبعد الندوة ، في فبراير 1983 أصدرت قيادة ما سمي ب"إعادة البناء" عددا خاصا من نشرة "الشيوعي" (نشرة داخلية) تضمنت خلاصات وتوصيات الندوة ، مع افتتاحية للعدد ننقلها للقراء والمناضلين :

****

افتتاحية (نشرة "الشيوعي" الصادرة في فبراير 1983)

وأخيرا انعقدت ندوة الداخل ، وبهذا يكون الفرع قد توج نقاشاته الداخلية بندوة الفرع ، التي تمخضت عنها الخلاصات والتوصيات ، المدرجة في هذا العدد من "االشيوعي" . ورغم ما يمكن أن يقال عن النتائج التي تمخضت عنها الندوة ، فإن لابد من تسجيل الملاحظات الأساسية التالية :

1 – إن الندوة هي في حد ذاتها أسلوب ديموقراطي لمعالجة قضايا المنظمة على طريق المؤتمر الوطني.

2 – أن الندوة مرت في شروط أمنية شبه مطلقة.

3 – أن روح الديموقراطية الداخلية قد سادت كل جلسات الندوة.

4 – لقد مكنت الندوة من تلمس عدة قضايا وتناولها من وجهة نظر نقدية ، مساهمة من الفرع في بناء الخط السياسي والتنظيمي للمنظمة.

5 – لقد مكنت الندوة من حل مشكل القيادة بشكل ديموقراطي. وبهذا يكون الفرع قد نجح في جعل ندوته خطوة حاسمة على طريق بناء منظمتنا كمنظمة شيوعية مكافحة صلبة متجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين.

ورفعا لكل لبس لا بد من تسجيل أن الندوة هي ندوة الفرع بالداخل ، وبالتالي فإنها لا تلزم بالضرورة كل المنظمة ، هذا رغم الأهمية التنظيمية والسياسية للفرع داخل المنظمة ، وبالتالي فإن ما سيتم وضعه حيز التطبيق فورا هو ما يهم الفرع كفرع. أما ما يهم المنظمة كمنظمة ، فعلى القيادة الوطنية أن تتحمل مسؤولياتها في جعل تلك النتائج تدخل حيز التطبيق عبر تعميم داخلي ، أو الاحتفاظ بها في شكل توصيات للمؤتمر الوطني الأول.

ولاشك أن مساهمة الرفاق في الفروع الأخرى ، وكذا رفاق الفرع بالداخل ، سواء منهم من حضر أو من لم يحضر الندوة في نقاش نتائجها وكيفية التعامل معها سيسهل مأمورية القيادة الوطنية ويمكنها آنذاك الحسم حسب الاتجاه العام داخل المنظمة ...

على الفرع بالداخل أن يعمل على ترجمة نتائج الندوة إلى الواقع الملموس ، حتى يجعل منها فعلا قفزة نوعية في طريق تصليب وبلترة المنظمة.

وهنيئا للفرع بالداخل بندوته ، وهنيئا لمنظمتنا بندوة فرعها بالداخل.

"**الشيوعي**" **فبراير** 1983

****

قبل نشر "خلاصة الندوة حول القضايا الاستراتيجية" ، افتتحت "الشيوعي" لائحة الخلاصات بخلاصة الندوة حول تقرير لجنة الفرع ، التي نقدمها هنا كذلك للقراء والمناضلين.

****

خلاصة الندوة حول تقرير لجنة الفرع

إن الندوة تعتبر أن تقرير لجنة الفرع يعبر بشكل واضح عن وضعية المنظمة من الناحية التنظيمية (أي ضعفها) وتصادق على أن لجنة الفرع ، كما جاء في الملاحظتين المصاغتين تحت عنوان "بصدد تقرير الفرع" كانت قاصرة في توجيه عمل الفرع ، وتصادق على تلك الوجهة نظر المشار إليها أعلاه — كما تشير الندوة إلى أن الرفاق في الفرع ككل كانت تنقصهم روح المبادرة في حياة المنظمة - .

وقد صادق أغلبية الرفاق على هذا التقرير إلا أحد الرفاق الذي امتنع عن التصويت إذ يعتبر أنه كان على أعضاء لجنة الفرع خلافا للتقرير ، الذي جاء كجرد تاريخي ، أن يقدموا للندوة تقييما لنشاط الفرع خلال السنوات الأخيرة مع استخلاص دروسها الأساسية ، كأساس لانطلاقة جديدة لعمل المنظمة - في حين يرى ممثل لجنة الفرع أن الخلافات التي كانت داخلها لا تسمح بمثل هذا التقييم ، وهذا لم يكن ليمنع رفاق الفرع بالقيام بمثل هذا التقييم على ضوء تقرير لجنة الفرع- .

أما بالنسبة للمالية فقد اقترحت الندوة صياغة توجيه حول المالية تقدمها للقيادة للعمل بموجبها.

****

خلاصة الندوة حول

القضايا الاستراتيجية في خط المنظمة [1]

1) يتفق كل الرفاق المندوبون على أن أرضية "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" تشكو من عدة نواقص هي :

- غياب الخلاصات الأساسية لتقييم التجربة ، رغم قصور بعض التقييمات الضمنية.

- غياب الاستناد على الواقع المجتمعي الملموس في خصوصيته أثناء إنجاز التحليل الطبقي — وهذا يترجم ضعف المنظمة السياسي والتنظيمي ، وضعف ارتباطها بحركة الواقع .

- هناك طمس لأزمة الحركة الشيوعية العالمية.

- غياب الأسس النظرية التي يرتكز عليها المشروع في تناوله لأدوات الثورة.

2) يتفق كل الرفاق على أنه يجب أن لا ننتظر حتى نحدد استراتيجية دقيقة لكي نخرج للممارسة — لذا يجب ان نتفق على الشعارات الاستراتيجية العامة والرئيسية كضوابط ملزمة لنا في نشاطنا الجماهيري اليومي ، وهذا لا ينفي ضرورة استمرار الصراع الداخلي حول كل القضايا الاستراتيجية ، على أساس الحسم فيها في المؤتمر الأول للمنظمة — ونعتبر من جهة أخرى ، أن تقدمنا في تقويم وبلورة منظور استراتيجي سديد رهين بتقدمنا في عملية إعادة بناء منظمتنا ، كمنظمة شيوعية صلبة مكافحة ومتجدرة أساسا في العمال والفلاحين .

3) كما يسجل كافة الرفاق إيجابية المشروع ، نظرا لكونه أول نص شمولي تتوفر عليه المنظمة ، يتناول القضايا الاستراتيجية الأساسية .

4) يعتبر كافة الرفاق أن شعار "العنف الثوري الجماهيري المنظم" إيجابي ويجب تدقيقه لاحقا على ضوء التحليل الملموس للواقع الملموس.

الهامش من وضع موقع 30 غشت

1. لقد أثارت وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" مجموعة من النقاشات لدى العديد من المناضلين الذين شاركوا في مسلسل ما يسمى ب "إعادة البناء" ، ورغم أن العديد منهم قد تلمس بعض هفوات هذه الوثيقة ، التي جعلت من غياب الاستراتيجة استراتيجية ، فإنه لم يكن مدركا لخطورة هذا المنحى الذي شكل لبنة أساسية في ضرب الخط الثوري للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" ، ولذلك صادق على الوثيقة بشكل عام ، كما صادق على ما سمي بالخطة التكتيكية أيضا ، وهو يعلم أنه لا وجود هناك لاستراتيجية حتى تتفرع عنها خطة تكتيكية.

5) كما قرر الرفاق إعادة صياغة المشروع من طرف الهيئة القيادية ، انطلاقا من خلاصات النقاش وتمشيا مع روح الندوة ، أما فيما يخص نشر المشروع الجديد جماهيريا ، فقد انقسم الرفاق إلى ثلاث اتجاهات :

- الاتجاه الأول (الأغلبية) : يتفق على نشر المشروع جماهيريا.

- الاتجاه الثاني : لا يتفق على نشره جماهيريا.

- الاتجاه الثالث امتنع عن إبداء وجهة نظره.

6) كما أجمع الرفاق على عدم استعمال صيغة "المنظمة الشيوعية" أو المنظمة الماركسية – اللينينية في دعايتنا الجماهيرية ، وأكدوا تشبتهم بالمبادئ الشيوعية ، وطلبوا بهذا الصدد رفع توصية إلى القيادة.

البرنامج العام والنظام الداخلي للمنظمة
مشروع جديد ـ شتنبر 83

أ ـ البرنامج العام[1]

1- مع إحراز بلادنا على الاستقلال الشكلي عام 1956 على إثر الكفاح الجماهيري والمسلح الذي خاضه شعبنا ، تحول النظام الاستعماري الذي أخضعت له بلادنا منذ أوائل القرن إلى نظام الاستعمار الجديد ، بينما كانت القوى الامبريالية الاستعمارية خلال عهد الاستعمار القديم تسيطر مباشرة على بلادنا وشعبنا وفي جميع المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، فإن نظام الاستعمار الجديد قد تميز باستمرار السيطرة الامبريالية مع اتخاذها أشكالا جديدة ناتجة عن انتقال السيطرة المباشرة إلى العملاء والحلفاء المحليين للامبريالية : البرجوازية الكمبرادورية و ملاكي الأراضي الكبار والحكم الرجعي الساهر على مصالحهم. فالتواجد الاستعماري في شكله القديم أصبح يقتصر على سبتة ومليلية والجزر الشمالية المغربية (الجزر

الهامشان اللذان يحملان علامة (*) هما أصليان في نص الوثيقة. أما الهوامش التي تحمل أرقاما فهي من وضع موقع 30 غشت.

1 . صدرت هذه الوثيقة تحت هذا العنوان في شتنبر 1983 ، وتضم جزئين وهما البرنامج العام والنظام الداخلي ، ضمن مشروع جديد يعيد النظر في البرنامج العام والنظام الداخلي الصادر في أكتوبر 1974 ، وننشر هنا الجزء الأول المتعلق بالبرنامج العام ، لما يحتويه من قضايا ذات طبيعة إيديولوجية واستراتيجية ، تتعلق بالخط العام الذي سار عليه دعاة "إعادة البناء" ابتداءا من 1980 ، والوثيقة خلافا لمجموعة من وثائق "إعادة البناء" تتوجه إلى عموم المنظمة ضمن سياق الإعداد لمؤتمرها الأول الذي لم ينعقد أبدا ، نظرا لفشل مسلسل "إعادة البناء" ، واجتثات المنظمة في خريف 1985 ، ولذلك لا تضم خلاصات ندوة يناير 1983 أية إشارة إلى الوثيقة ، من حيث مناقشتها أو الإدلاء بخلاصات حولها . من الناحية الزمنية تأتي الوثيقة بعد صدور وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" الصادرة في أبريل 1982 ، التي تحمل بصماتها في العديد من القضايا الأيديولوجية والاستراتيجية ، مثل استعمال صيغة "العنف الثوري الجماهيري المنظم" ، والخلط بين التناقض الرئيسي والتناقض الأساسي والتغيير في طبيعة الخط النظري والإيديولجي للحملم والمنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" ، عندما تموقعت في صف دعاة وحدة الحركة الشيوعية العالمية ، والمقصود هنا البلدان التي أصبحت معقلا للتحريفية العالمية (الاتحاد السوفياتي ، دول أوروبا الشرقية والصين ...) ، وقد نتج عن هذا تغيير في الموقف من الأحزاب التحريفية العربية ، ولجأت الوثيقة كذلك إلى تغييرات إيديولوجية في مجموعة من التسميات السابقة من قبيل المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية ، الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية ، الحزب الماركسي ـ اللينيني لتصبح "المنظمة الشيوعية" ، "الحركة الشيوعية المغربية" ، "الحزب الشيوعي المغربي" ، هذا رغم اضطرارها أحيانا إلى استعمال مصطلح الماركسية ـ اللينينية ، الذي لم يكن سوى مناورة وتمويها للتغطية عن الانقلابات الإيديولوجية التي كان يهيء لها سرا . وسيلاحظ القارئ مجموعة من التغييرات تثبت مدى إيغال التحريفيين الجدد في مسار مراجعاتهم للخط النظري والإيديولوجي ، سواء في تفسيرهم لمسلسل التراجعات التي قد يعرفها بناء الاشتراكية بعد الثورة ، وهم هنا إنما يعودون بالمنظمة إلى الوراء فيما يخص ظاهرة انتصار التحريفية في البلدان الاشتراكية متخلين عن الأطروحات التأسيسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" ، مبتعدين عن خط الثورة العالمية الذي أسست له الثورة الصينية العظيمة بقيادة ماو تسي تونغ ودروس الثورة الثقافية البروليتارية في الصين . في واقع الأمر كان التحريفيون الجدد بعد تخليهم عن خط ماوتسي تونغ ، يعدون العدة للتخلي عن اللينينية تحت شعار "تجديد الماركسية" وتبني "الجوهر الحي للماركسية" أي التحريفية الجديدة .

الجعفرية والنكور وبادس) المستعمرة من طرف اسبانيا ، لكن الامبريالية في شكلها الاستعماري الجديد تواصل استغلالها لشعبنا ونهبها لخيرات بلادنا وتلعب دورا كبيرا في توجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ، بينما تشكل الثقافة الامبريالية مكونا أساسيا للثقافة الرجعية السائدة في مجتمعنا.

إن نظام الرأسمالية التبعية الذي يشكل القاعدة الاقتصادية لنظام الاستعمار الجديد الذي يكبل وطننا وشعبنا قد أصبح النظام الاقتصادي السائد في بلادنا بعد أن تمكن تدريجيا من إضعاف واستيعاب أنمطة الإنتاج الماقبل الرأسمالية التي كانت سائدة ببلادنا قبل الغزو الاستعماري وأصبح بذلك يشكل القاعدة الاقتصادية الرئيسية للهياكل الطبقية ببلادنا. إلا أن العلاقات الإقطاعية والشبه الإقطاعية ما تزال ، رغم تقلصها الكبير على المستوى الاقتصادي حاضرة بشكل بارز على المستويات الإديولوجية والسياسية والاجتماعية وما تزال تشكل عرقلة أساسية أمام انعتاق وتقدم الجماهير الشعبية في البادية بالخصوص.

يتميز نظام الرأسمالية التبعية بكونه يجمع بين مآسي الاستغلال المكثف والاضطهاد الرأسماليين وعاهات التبعية والخضوع للاحتكارات والمراكز الامبريالي ، بينما يستحوذ الرأسماليون الأجانب والرأسماليون المغاربة وملاكو الأراضي الكبار إضافة إلى الدولة الكمبرادورية على وسائل الإنتاج الأساسية (أراضي ، معامل ، مناجم ، سدود ، وسائل النقل ، مؤسسات البناء والأشغال العمومية ...) فإن مآل الجماهير الكادحة هو الحرمان من أبسط شروط العمل والعيش وبالتالي التفقير والبلترة والتشريد والهجرة إلى الخارج والبطالة وما يصاحب كل ذلك من تحطيم ونفي الكرامة والشخصية.

إن الأزمة الهيكلية لنظام الرأسمالية التبعية والتي تزداد حدة بفعل عوامل أخرى مثل الأزمة الاقتصادية العالمية أو الجفاف أو الحرب تؤدي باستمرار إلى تفاقم الفوارق الطبقية وإلى تراكم الخيرات لدى الرأسماليين الأجانب والبرجوازيين الكمبرادوريين وملاك الأراضي الكبار وخدامهم البيروقراطيين الكبار المدنيين والعسكريين وتؤدي في نفس الوقت إلى تزايد البؤس والفقر والانحطاط والاستيلاب والقهر والاضطهاد والاستغلال لدى الجماهير الشعبية الكادحة والمسحوقة: العمال والفلاحين وأشباه البروليتاريا والبروليتاريا المشردة وفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة[2].

لكل هذا فإن تحطيم نظام الرأسمالية التبعية يعد شرطا أساسيا لتحرر بلادنا من نظام الاستعمار الجديد ولتقدم شعبنا.

2- أن المصالح الموضوعية لمختلف الطبقات الاجتماعية ببلادنا وكذا الصراعات الطبقية الملموسة التي عرفها المغرب طيلة عهد الاستعمار الجديد تظهر بوضوح أن التناقض الأساسي في مجتمعنا هو التناقض القائم بين المعسكر الرجعي المشكل من الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار من جهة ، ومن

2 . في التحليل الذي تقدمه الوثيقة لبنية النظام السياسي وللطبقات التي يرتكز عليها ، لا يمكن الوصول إلى معرفة موقع الفئة التي يشار إليها ب "الخدام البيروقراطيين الكبار المدنيين والعسكريين" إلى جانب الطبقتين اللتين تتحدث عنهما الوثيقة ونعني بذلك البورجوازية الكومبرادورية والملاكين العقاريين الكبار ، بحيث يغيب عن التحليل ذلك الإسمنت الذي يجمع بين العناصر الثلاثة.

جهة أخرى الجماهير الشعبية التي تضم الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية الجماهير شبه البروليتارية والبرجوازية الصغرى[3].

إن الدولة القائمة بالبلاد والتي تتشكل قاعدتها الطبقية من البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار هي الحارس الأمين على وحدة ومصالح المعسكر الرجعي ، لهذا فإن النظام الملكي الاستبدادي وهو الشكل الذي اتخذته سلطة الدولة الطبقية طيلة عهد الاستعمار الجديد يدخل بدوره ضمن المعسكر الرجعي المعادي لمطامح ومصالح الجماهير الشعبية.

أما موقع البرجوازية الوطنية — المشكلة أساسا من البرجوازية المتوسطة - من التناقض الأساسي فهو معقد ويتغير حسب الشروط الملموسة للصراع الطبقي. فالبرجوازية الوطنية يمكن أن تلتحق بمصاف الجماهير الشعبية أو بمعسكر الرجعية حسب الظروف. كما يمكن أن يتمايز داخلها جناح محافظ يلتحق بالرجعية أو يلتزم الحياد وجناح تقدمي يلتحق رغم تذبذباته بمصاف الجماهير الشعبية[4].

3- إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تشكل الحل التاريخي للتناقض الأساسي في مجتمعنا[5].

- نظرا للطبيعة التناحرية للتناقض بين الجماهير الشعبية والمعسكر الرجعي ، فإن هذا التناقض لا يمكن حله بشكل نهائي عبر التعايش السلمي بين الطبقات المتعادية والحلول الإصلاحية بل إن حله النهائي يكمن في الثورة التي تصنعها الجماهير والتي من خلالها إلحاق الهزيمة بمعسكر أعداء الشعب والقضاء على مؤسساتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية وسيطرتهم الإديولوجية ، وفي نهاية الأمر في القضاء عليهم كطبقات رجعية.

إن هذه الثورة لا يمكن أن تعرف طريقها للنجاح إلا عبر مواجهة الاضطهاد والقهر والاستغلال والعنف الرجعي الدائم بالكفاح الجماهيري المتعدد الأشكال وعلى رأسه العنف الثوري الجماهيري المنظم[6].

- إن الثورة تكتسب طابعها الوطني من خلال القضاء على نظام الاستعمار الجديد وعلى كافة أشكال السيطرة الامبريالية ببلادنا والاحتلال الاستعماري لجزء من ترابنا الوطني ، التواجد العسكري ، السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على بلادنا ، وستقضي الثورة كذلك على العملاء والحلفاء المحليين للامبريالية ، كما ستعمل الثورة على إقامة سلطة وطنية مناهضة للامبريالية وحلفائها وصنائعها وذلك على الصعيدين الوطني والقومي[7] وعلى بناء اقتصاد وثقافة وطنيتين.

---

3. يشكو النص في عمومه من خلط كبير بين مفهوم التناقض الرئيسي والتناقض الأساسي ، وينسحب ذلك على النتائج المتوصل إليها . وهو في ذلك يعيد أخطاء وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية".

4. تغيب البورجوازية الوطنية تارة عن إحدى طرفي التناقض الأساسي وتحضر ثانية مما يكشف عن غموض في تحديد طبيعة الكتلة الشعبية المواجهة للطبقات الرجعية وأسيادها الامبرياليين ، ولعل عدم فهم طبيعة التناقض الأساسي قد أسقط أصحاب الوثيقة في هذه اللخبطة.

5. استمرارا في خطإ الوثيقة حول طبيعة التناقض الأساسي ومضمونه جعلت الوثيقة من استراتيجية ث و د ش حلا للتناقض الأساسي.

6. تتبنى الوثيقة نفس الطرح الذي جاءت به وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" فيما يخص أسلوب حسم السلطة ، أي تبني ما سمي ب "العنف الثوري الجماهيري المنظم" الذي ليس في حقيقته سوى التخلي عن أي استراتيجية ثورية.

7. لا نستطيع فهم المقصود من إقامة سلطة وطنية ... وذلك على الصعيدين الوطني والقومي ، فما معنى سلطة وطنية على الصعيد القومي ؟!!.

- إن الثورة ستكون ديموقراطية لأنها تسعى للقضاء على النظام الملكي الاستبدادي (وعلى أي شكل لسلطة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار يمكن أن يحل مكانه) ، وإلى ضمان تمتع الجماهير الشعبية بالحريات الديموقراطية الأساسية بدون قيود ، وإلى القضاء على العلاقات الإقطاعية و الشبه الإقطاعية المتواجدة في المجتمع. إن الثورة ستكون ديموقراطية كذلك لأن الثورة الزراعية وهي الحل الجذري للمسألة الفلاحية تشكل إحدى مهماتها الأساسية.

- إن الثورة ستكون شعبية لأنها ستكون أولا وأخيرا من صنع الجماهير الشعبية وليس من صنع نخبة عسكرية أو نخبة حزبية تقوم بالثورة نيابة عن الجماهير أو بتفويض منها. كما أن الطابع الشعبي للثورة يرمز إلى أن الديموقراطية التي تستجيب في المرحلة التاريخية الحالية للمطامح العميقة للجماهير الشعبية ليست هي الديموقراطية اللبرالية البرجوازية أو بالأحرى الديموقراطية المزيفة التي فرضتها الرجعية على بلادنا في عهد الاستعمار الجديد ولكنها ديموقراطية جديدة ، الديموقراطية الشعبية ، ديموقراطية سلطة المجالس الشعبية ، مجالس العمال والفلاحين وسكان الأحياء الشعبية وغيرها.

تهدف الثورة الديموقراطية الشعبية (الثودش) إلى إقامة الجمهورية الديموقراطية الشعبية ونظام الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية. في هذا النظام فالطبقات والفئات الشعبية وقواها الوطنية الديموقراطية المنظمة تتمتع بكافة الحقوق الديموقراطية وتساهم في السلطة وتفرض ديكتاتوريتها المشتركة على أعداء الشعب والثورة .

4- إن الهدف الأقصى للبروليتاريا المغربية وللحركة الشيوعية المغربية يتجسد في الثورة الاشتراكية ، وفي المجتمع الاشتراكي ثم المجتمع الشيوعي.

إننا كحركة شيوعية مغربية[8] ونحن نكافح من أجل (ثودش) ومجتمع الديموقراطية الشعبية ندرك جيدا بأن الاشتراكية وحدها قادرة على إنجاز مجمل المطامح الأساسية للطبقة العاملة وكافة الكادحين . لهذا فإن برنامجنا كمنظمة شيوعية[9] ،كحركة شيوعية ، وكذا في المستقبل الحزب الشيوعي[10] المنشود يتضمن إلى جانب برنامج الحد الأدنى أي برنامج ثودش ، البرنامج الأقصى وهو برنامج الثورة الاشتراكية والانتقال نحو المجتمع الشيوعي[11].

إن جوهرالنظام الاشتراكي هو من جهة دكتاتورية البرولتاريا ومن جهة أخرى الملكية[12] والتحكم الجماعي للكادحين في وسائل الإنتاج الأساسية. فلا اشتراكية فعلية بدون استيلاء الكادحين بقيادة الطبقة العاملة

---

8. هناك محاولة لتغيير تسمية حركة ماركسية ـ لينينية مغربية بتسمية "حركة شيوعية مغربية".

9. نفس الملاحظة حيث استعمال "منظمة شيوعية" بدل منظمة ماركسية ـ لينينية.

10. استعمال صيغة "الحزب الشيوعي" بدل الحزب الماركسي ـ اللينيني.

11. لا تتبنى الوثيقة مفهوما واضحا لمفهوم التحالف العمالي الفلاحي باعتباره مرتكزا استراتيجيا للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، سواء في بناء السلطة الوطنية الديموقراطية الشعبية أو في بناء أداتها السياسية أي الجبهة الديموقراطية الثورية بقيادة الحزب الثوري الماركسي ـ اللينيني.

12. لعل الوثيقة تقصد هنا الملكية الجماعية أما استعمال مصطلح "الملكية" فأمر خاطئ .

على السلطة وإقامة نظام دكتاتورية البروليتاريا الذي يضمن من جهة دكتاتورية الطبقة العاملة وحلفائها ضد الرأسماليين وعامة المستغلين وأعداء الاشتراكية ومن جهة أخرى الديموقراطية البروليتارية الواسعة والعميقة التي تضمن أوسع الحريات الديموقراطية للطبقة العاملة والكادحين والتي تشكل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فبدون ضمان الديموقراطية البروليتارية لكافة الكادحين فإن المصير النهائي لدكتاتورية البروليتاريا والاشتراكية هو الإفلاس لأن العلاقات البيروقراطية والسلطوية والأبوية ستنحر تدريجيا النظام الاشتراكي ممهدة الطريق للتقهقر نحو هذا الشكل أو ذاك من علاقات الاستغلال والإضطهاد[13].

إن المجتمع الاشتراكي خلافا لبعض التصورات الميتافيزيقية والتحريفية لا يشهد نهاية الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي. فالصراع الطبقي بين كافة الطبقات وخصوصا بين الطبقة العاملة والبرجوازية سيستمر بأشكال جديدة وبأساليب جديدة في ظروف تكون فيها السلطة السياسية في يد الطبقة العاملة وحلفائها. وقد يتخذ هذا الصراع أشكالا عنيفة كما أنه يمكن أن يؤدي إلى انتصار البرجوازية[14] والرجوع إلى مجتمع الاستغلال والاضطهاد ، لهذا فإن تقوية وتعميق دكتاتورية البروليتاريا مسألة ضرورية طيلة المرحلة الاشتراكية باعتبارها المرحلة الانتقالية نحو المجتمع الشيوعي .

إن المجتمع الشيوعي هو الهدف الأسمى للبروليتاريا وللشيوعيين. إنه المجتمع الذي تتلاشى فيه الطبقات والاستغلال والاضطهاد الطبقيين والدولة وتتحقق فيه أحلام الإنسانية في الأخوة والمساواة والحرية والسعادة.

إن بناء المجتمع الشيوعي ببلادنا رهين بتوفير الشروط التي تسمح بالانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية على نطاق عالمي واسع .

5- إن الطبقة العاملة هي الطبقة الأكثر ثورية وهي الطبقة الوحيدة القادرة ليس فقط على قيادة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية حتى النصر ،ولكن كذلك على قيادة كافة الكادحين لمواصلة المسلسل الثوري وإنجاز مهام الثورة الاشتراكية[15].

هذه الحقيقة التي يؤكدها الدور النضالي الطليعي للطبقة العاملة ببلادنا وكذا تجارب الشعوب الأخرى ، هي نتيجة للخصائص الهيكلية للطبقة العاملة ببلادنا ، إنها تفتقد لوسائل الإنتاج ، لا تملك سوى قوة عملها وتعاني من الاستغلال بصفة مباشرة ، ليس لها ما تخسره من خلال مسلسل الثورة سوى أغلالها بينما الثورة ستكسبها كل شيء سياسيا واقتصاديا وثقافيا. من جهة أخرى إن الطبقة العاملة بتمركزها في وحدات الإنتاج

13 . تتخلى الوثيقة هنا عن الأطروحات الأساسية حول عودة الرأسمالية والبورجوازية في البلدان الاشتراكية ، كما بلورتها الحركة الشيوعية العالمية الثورية في الستينات والسبعينات ، وهذا يعني إخفاء طبيعة المواقع التي تنشأ من داخلها (الحزب ، الدولة ، علاقات الإنتاج ...) ، وكذلك دروس مواجهتها ضمن خط ثوري ماركسي ـ لينيني.

14 . نفس الملاحظة تنطبق على أطروحة انتصار البورجوازية في البلدان الاشتراكية.

15 . لعدم التدقيق في مفهومي التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي ، تتحدث الوثيقة عن " قيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية وقيادة الكادحين لمواجهة المسلسل الثوري وإنجاز مهام الثورة الاشتراكية " ، فالصيغة تعتبر قمة في الغموض والإبهام.

الرأسمالية العصرية بارتباطها بأحدث وسائل الإنتاج ذات الطابع الاجتماعي وبأساليب الإنتاج الأكثر تقدما ، بخوضها للعمل الجماعي المنظم وما يصاحبه من تعاون في الإنتاج ودقة وانضباط في العمل ، إن الطبقة العاملة بفضل هذه الخصائص مؤهلة لاكتساب خبرات ومعارف متقدمة ، لخوض النشاط الجماعي الخلاق ولابتكار أرقى الأشكال التنظيمية المبنية على أساس المركزية الديموقراطية. إضافة إلى ذلك أن البروليتاريا خلافا للطبقات والفئات الشعبية الأخرى التي تسعى للإطاحة بمجتمع استغلالي من أجل استبداله بمجتمع استغلالي آخر ، فهي تحمل مشروع مجتمع جديد ينعدم فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. وأخيرا فإن الطبقة العاملة مؤهلة للف مجموع الطبقات الشعبية حولها من أجل مواجهة الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ومؤهلة للارتباط كفصيل من البروليتاريا العربية والعالمية بهذه الأخيرة مما سيمكن من توفير دعم خارجي هائل للثورة المغربية وكذا من تجاوز الوطنية الضيقة وتعزيز الروح والممارسة الأممية البروليتارية لدى الطبقة العاملة المغربية.

إذا كان من الممكن أن يندلع المسلسل الثوري ويتقدم في تحقيق بعض أهدافه بدون أن تتوفر بالضرورة قيادة الطبقة العاملة ، فإن التقدم السريع للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية وإنجاز كافة مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية يتطلب بشكل حتمي قيادة الطبقة العاملة لكافة الطبقات والفئات الشعبية ذات المصلحة في الثورة.

6 - لا يمكن للطبقة العاملة أن تقوم بمهامها التاريخية بدون تنظيم نفسها سياسيا وبناء حزبها الثوري المستقل ، الحزب الشيوعي المغربي. إن الاستقلالية السياسية والإديولوجية والتنظيمية للطبقة العاملة عن كافة الطبقات بما في ذلك الطبقات والفئات الثورية الأخرى في مجتمعنا مسألة ضرورية لتتمكن الطبقة العاملة من تعبئة طاقاتها الثورية الهائلة وتفجيرها بشكل منظم لصالح تحررها وتحرر المجتمع.

إن الحزب الثوري الذي تناضل منظمتنا ومجمل الحركة الشيوعية المغربية[16] من أجل المساهمة في بنائه هو الطليعة المكافحة المنظمة والواعية للطبقة العاملة. وحتى يكتسب هذا الحزب طابعه البروليتاري لابد أن تتوفر فيه الخصائص الأساسية التالية :

- أن يضم في صفوفه الفصائل والعناصر العمالية الطليعية في النضال والأكثر وعيا من الناحية السياسية. ويجب أن تتبوأ العناصر البروليتارية المواقع القيادية والاستراتيجية داخل الحزب. إلا أن الحزب البروليتاري يضم في صفوفه كذلك العناصر الطليعية من بين الفلاحين الفقراء وأشباه البروليتاريا والمثقفين الثوريين والمستعدة للعمل الثوري على أرضية أهداف وأيديولوجية البروليتاريا.

- أن يعتمد على إديولوجية الطبقة العاملة الماركسية- اللينينية ،كمنظور للعالم ، كأداة للتحليل وكمرشد في العمل وأن يتمكن هذا الحزب من التطبيق الخلاق للماركسية - اللينينية على واقع بلادنا وأمتنا العربية[17].

16 . هنا كذلك استعمال لصيغة "الحركة الشيوعية المغربية" بدل الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية.

17 . ولأن أصحاب الوثيقة لم يتخلوا بعد رسميا عن الماركسية ـ اللينينية ، فهم مضطرون إلى الاستمرار في استعمالها إلى حين وقت التخلص منها بعدما غيروا كل التسميات التي تضم الماركسية ـ اللينينية ويشبه حالهم حال من يلوحون بالعلم الأحمر لمحاربة العلم الأحمر ، كما يقول ماو تسي تونغ . وتعلمنا التجار أن التحريفيين غالبا ما حاربوا الماركسية ـ اللينينية باسم الماركسية ـ اللينينية سواء

- أن يتبنى المركزية الديموقراطية كمبدا تنظيمي أساسي في علاقته الداخلية وأسلوب النقد والنقد الذاتي في التعامل الداخلي ومع الجماهير.
- أن يعتمد على خط الجماهير وأن تكون له علاقات وطيدة وعضوية مع الطبقة العاملة ومجمل الكادحين ، وأن يظل الذهاب والإياب متواصلا بين الطليعة والطبقة العاملة ومجمل الجماهير الشعبية وبين الممارسة و النظرية.
- أن يكون له برنامج ثوري يستجيب للمطامح القريبة والبعيدة للطبقة العاملة وللمطامح التحررية لمجمل الكادحين.
- أن الحزب الثوري البروليتاري غيرموجود الآن ببلادنا. فالمحاولة الأولى لبنائه والتي ارتبطت باسم "الحزب الشيوعي المغربي" الذي تم بناؤه عام 1943 قد باءت بالفشل نظرا للخط التحريفي اليميني الذي ساد داخله. إن حزب التقدم والاشتراكية الذي ينصب نفسه كوارث للحزب "الشيوعي المغربي" هو مجرد حزب برجوازي صغير ، إصلاحي ، بعيد عن المطامح العميقة للطبقة العاملة. أما المحاولة الثانية لبناء الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني المغربي والتي ارتبطت باسم "الحركة الماركسية اللينينية المغربية (الحملم)التي برزت كفصائل منظمة منذ 1970فإنها لحد الآن لم تتمكن من إنجاز خطوات حاسمة على طريق بناء الحزب الثوري البروليتاري وذلك بسبب القمع الشرس الذي تعرضت له الحملم منذ نشأتها وكذا الآخطاء والانحرافات التي عرفتها.

إن بناء حزب البروليتاريا وتوطيده مسلسل طويل وشاق ومعقد قد يستغرق طيلة مرحلة الثودش وقد يستمر خلال مرحلة الثورة الاشتراكية نفسها ، لكنه من الضروري استكمال الحلقات الأساسية الأولى من هذا المسلسل بدون تأخر لتتمكن البروليتاريا من القيام بدورها الحاسم في الثود ش.

7- في المرحلة الراهنة من الثورة ، مرحلة الث ود ش ، إن مجمل الطبقات والفئات الشعبية- الطبقة العاملة ، الفلاحين ، أشباه البروليتاريا ، البرجوازية الصغرى ، الجناح التقدمي من البرجوازية الوطنية[18] - لها مصلحة موضوعية في الثورة ، لهذا من الضروري إقامة وهيكلة تحالف وطني ديموقراطي وشعبي واسع فيما بينها. بدون هذا التحالف الطبقي والسياسي الواسع ستظل القوى الشعبية مبعثرة ويصعب عليها تحقيق الانتصار على العدو الطبقي .

إن قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي للتحالف الوطني الديموقراطي الشعبي الواسع مسألة ضرورية لتقوية التحالف وتصليبه ، لحمايته من النزعات الانتهازية اليمينية واليسراوية القائمة موضوعيا لدى الفصائل الحليفة ، لضمان الانتصار الشامل للث و د ش وإنجاز كافة مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية. لكن

في الصين أو الاتحاد السوفياتي أو في بلدان أخرى.

18 .هنا تدخل البورجوازية الوطنية ضمن الجماهير الشعبية بعدما تم إلغاؤها في الفقرات الأولى من الوثيقة ، ودائما ضمن فهم خاطئ لما سمي بالتناقض الأساسي.

الشروط الموضوعية للصراع الطبقي يمكن أن تفرض إقامة التحالف الوطني الديموقراطي الشعبي ومشاركة الحركة الشيوعية المغربية فيه ، بينما لم تتوفربعد شروط قيادته من طرف الطبقة العاملة.

إن التحالف العمالي الفلاحي بقيادة الطبقة العاملة هو العمود الفقري للتحالف الوطني الديموقراطي الشعبي الواسع ذلك لأن الطبقة العاملة هي الطبقة الثورية حتى النهاية والطبقة المؤهلة لقيادة الثورة بينما الجماهير الفلاحية وخاصة منها جماهير الفلاحين الفقراء تشكل القوة الرئيسية للثورة نظرا لوزنها العددي ونظرا لمصلحتها الحيوية في الثورة الناتجة عما تعيشه من استغلال واضطهاد وقهر[19]. إن التحالف العمالي الفلاحي الذي يجب تعزيزه بالفئات الأكثر ثورية من بين الكادحين الآخرين من بين أشباه البروليتاريا بالخصوص ، هو تحالف استراتيجي سيظل قائما طيلة مرحلة الث و د ش وخلال مرحلة الثورة الاشتراكية نفسها[20] وذلك خلافا للتحالف مع البرجوازية الوطنية أو حتى مع عدة فئات داخل البرجوازية الصغيرة.

إن بناء التحالف الوطني الديموقراطي الشعبي الواسع هو مسلسل طويل وشاق ومعقد يواكب مسلسل بناء الحزب الشيوعي ويرتبط به. لا شك أن كلا المسلسلين سيعرفان قفزات نوعية بارتباط مع التحولات النوعية التي سيتخذها الصراع الطبقي ببلادنا[21].

8- إن المهمة الأساسية لكافة الشيوعيين المغاربة هي بناء حزب البروليتاريا وتوفير شروط قيادة الطبقة العاملة لمسلسل الثورة الشعبية من أجل تحقيق هذه المهمة الحيوية ، إن منظمتنا ، المنظمة الشيوعية للكادحين*[22] تطرح على نفسها من جهة أولى وكمهمة رئيسية مهمة بناء نفسها كمنظمة شيوعية مكافحة عملية متجذرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين ومن جهة ثانية مهمة الصراع الإديولوجي والسياسي ضد النفوذ البرجوازي والبرجوازي الصغير وسط الطبقة العاملة وذلك من أجل اجتذاب العناصر البروليتارية الطليعية في النضال (التي يتواجد عدد كبير منها داخل الأحزاب الإصلاحية والتحريفية المتشذقة بالاشتراكية وداخل النقابات المناضلة) للوعي الشيوعي ودفعها لتقوم هي الأخرى بواجبها في المساهمة في بناء الحزب الثوري للبروليتاريا ومن جهة ثالثة مهمة الكفاح المتواصل من أجل توحيد كافة الشيوعيين المغاربة في منظمة شيوعية موحدة تشكل النواة المركزية للحزب الشيوعي المغربي المنشود .

---

19 .لأول مرة في الوثيقة يتم الحديث عن التحالف العمالي ـ الفلاحي كعمود فقري للتحالف الوطني الديموقراطي الشعبي ، إلا أن هذا الاستعمال ضمن الفهم الخاطئ لمفهوم التناقض الأساسي قد جاء مرتبكا ومشوشا.

20 .إن الحديث عن التحالف العمالي ـ الفلاحي واستمراره في الثورة الاشتراكية ، في غياب تصنيف دقيق لفئات الفلاحين (فلاحين معدمين ، فلاحين فقراء ،فلاحين صغار ، فلاحين متوسطين وفلاحين أغنياء) ، ليسقط في أخطاء استراتيجية تمس الفئات التي ليست لها مصلحة في الثورة الاشتراكية ، ولأن أصحاب الوثيقة قد أخطأوا الفهم فيما يخص التناقض الأساسي فقد جاء طرحهم ملتبسا وفاقدا للاتجاه الاستراتيجي الصحيح.

21 .يظهر من الوثيقة أنها تتلافى وتتغافل الحديث عن الجبهة الديموقراطية الثورية.

* هذا هو الاسم الذي نعتبره ملائما للمنظمة (انظر نص "لماذا المنظمة الشيوعية للكادحين") طبعا إذا حصل الاتفاق على اسم آخر فيوضع هذا الاسم المتفق عليه.

22 .إن الهامش الأصلي رقم (2) في الوثيقة الأصلية يؤكد ملاحظاتنا حول تغيير التسميات ، وللمزيد من التدقيق الرجوع إلى خلاصات ندوة يناير 1983 حول الاستراتيجية.

9- إن منظمتنا هي منظمة شيوعية ، وهذا ما يتجسد من جهة في هدفها البعيد الممثل في الثورة الاشتراكية والمجتمع الاشتراكي ثم المجتمع الشيوعي ومن جهة أخرى في ارتكازها على الماركسية- اللينينية كمنظور للعالم ، كأداة للتحليل ومرشد في العمل ، إن الماركسية اللينينية كما وضعت أسسها من طرف ماركس وانجلز ولينين وكما طورها وأغناها الشيوعيون الذين قادوا الثورات الشعبية والاشتراكية المجيدة في عصرنا والتي تعززت وتطورت في خضم الصراع ضد مختلف أشكال الانتهازية والتحريفية اليمينية واليسراوية هي السلاح النظري العظيم للبروليتاريا شريطة التمكن من تطبيقها بشكل خلاق على واقعنا الملموس المغربي والعربي ودمجها بهذا الواقع وانصهارها مع الحركة العمالية المناضلة[23].

إن منظمتنا باعتبارها منظمة شيوعية هي جزء لا يتجزأ من الحركة الشيوعية المغربية وجزء من القوى الشيوعية العربية والعالمية المتمسكة بالجوهر الثوري للماركسية ـ اللينينية.

10- تتكون الحركة الشيوعية المغربية من كافة المنظمات والمجموعات والتيارات والعناصر الثورية التي تتبنى الماركسية- اللينينية كمنظور للعالم وكمرشد في العمل والتي تناضل بثبات من أجل بناء الحزب الثوري البروليتاري كمهمة لا تقبل التأجيل.

إن وحدة الحركة الشيوعية المغربية في منظمة شيوعية موحدة تشكل خطوة حاسمة على طريق بناء الحزب الشيوعي المغربي. إن تمسك مختلف مكونات الحركة الشيوعية المغربية بالماركسية اللينينية واستفادتها من دروس التجارب السابقة للشيوعيين المغاربة ("الحزب الشيوعي المغربي" و"الحملم") والتجذر وسط الطبقة العاملة وباقي الكادحين وبناء خط ثوري موحد للحركة الشيوعية المغربية ، كل هذه العوامل تشكل مقدمات ضرورية لوحدة مبدئية وصلبة. لهذا فإن وحدة الحركة الشيوعية المغربية ، رغم نضالنا المستميت من أجل تحقيقها ، لن تتم بين عشية وضحاها وستتم بشكل تدريجي قد ينطلق من التنسيق القاعدي والقيادي بين مختلف مكوناتها ، إلى العمل الجبهوي المنظم ، إلى الاندماج العضوي[24].

11- إن التجدر وسط الكادحين وأساسا وسط الطبقة العاملة هي المهمة المركزية للمنظمة. فبدون هذا التجدر لا يمكن الحديث عن منظمة شيوعية ، كما لا يمكن للمنظمة أن تساهم جديا في بناء الحزب الثوري البروليتاري وفي الثورة الشعبية. لهذا فالمنظمة تضع على عاتقها ضرورة إيجاد كافة الطرق والأساليب للتجدر وسط الكادحين ابتداءا من القلعات البروليتارية الأساسية.

إن أساليب وطرق التجدر متعددة ومتنوعة لكن الاستعداد للتضحية والتفاني في خدمة الجماهير والنضال بجانبهم وفي مقدمتهم والالتزام بخط الجماهير والانطلاق من واقعها لتغييره وتثويره ، وعدم استفزاز مشاعرها ومعتقداتها والعمل المتواصل وسط المنظمات الجماهيرية في اتجاه تعزيز وحدتها وجماهيريتها

23 . إن استعمال صيغة "القادة الشيوعيين" هنا هو تغطية عن التخلي عن ماو تسي تونغ وتعويم للمسألة لغرض في نفس يعقوب.

24 . هنا مرة أخرى تغيير للتسمية بحيث هناك حديث عن وحدة "الحركة الشيوعية المغربية" بدل الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية.

وديموقراطيتها ونضاليتها واستقلاليتها ، كل هذه العوامل تعد شروطا ضرورية لاجتذاب الكادحين نحو المنظمة وتجديرها وسطهم وتعميق طابعها البروليتاري والجماهيري.

12- إن المحاور الأساسية لبرنامج المنظمة بالنسبة للث و د ش هي:

1) القضاء على البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار والنظام الملكي الاستبدادي وتحطيم جهاز الدولة الكمبرادوري وبناء نظام الديموقراطية الشعبية الذي تجسده الجمهورية الديموقراطية الشعبية وسلطة المجالس الشعبية على كافة المستويات.

2) استدعاء مجلس تأسيسي شعبي منبثق عن هذه المجالس الشعبية ، وذلك بوضع دستور ديموقراطي شعبي يضمن لشعبنا ولقواه المنظمة حق التمتع بجميع الحريات الديموقراطية وكافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يخولها له النظام الجديد.

3) القضاء على بقايا الوجود الاستعماري ببلادنا وذلك بتحرير سبتة ومليلية والجزر المغربية الشمالية والقضاء على نظام الاستعمار الجديد بدءا بجميع اشكال التواجد العسكري والسياسي للامبريالية ببلادنا.

4) تسليح الشعب وبناء جيش شعبي هدفه الدفاع عن مصالح الشعب ، حماية استقلال وسيادة بلادنا وخدمة الأهداف القومية الثورية للأمة العربية.

5) إنجاز الثورة الزراعية التي تنتزع الأرض من ملاكي الأراضي الكبار بالأساس لتعطيها للفلاحين – الفقراء بالخصوص – وللعمال الزراعيين طبقا لشعار "الأرض لمن يحرثها". سيكون دور التنظيمات الثورية الجماهيرية للفلاحين وللعمال الزراعيين حاسما في إنجاز هذه العملية وفي اقتناع الفلاحين لاحقا بالانخراط في النظام التعاوني وتطويره. إن الثورة الزراعية تهدف أساسا إلى القضاء على ملاك الأراضي الكبار كطبقة وعلى العلاقات الإقطاعية والشبه الإقطاعية في البادية و ،إلى تحرير الفلاحين والعمال الزراعيين.

6) القضاء على السيطرة الامبريالية والكمبرادورية على اقتصاد بلادنا وتدمير نظام الرأسمالية التبعية السائد فيها ، تأميم القطاعات والمؤسسات الاقتصادية الحيوية وبناء اقتصاد وطني مستقل عن الاقتصاد الامبريالي وقادر على الاستجابة للحاجيات الأساسية لبلادنا وشعبنا من تجهيزات وطاقة ومواد أولية أساسية ومواد غذائية وملابس وأدوية وسكنى وتجهيزات اجتماعية (التعليم ، الصحة ، النقل...).

7) ضمان الشغل للجميع ، رجالا ونساءا ، وضمان حد أدنى للأجور يوفر حياة إنسانية كريمة لكافة المأجورين وتحسين الأوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الجماهير الشعبية ورفع مستواها المعيشي باطراد. وضع قانون جديد للشغل يهدف إلى حماية الكادحين والكادحات أثناء العمل (بالخصوص عبر تقنين أوقات العمل وتوفير شروط صحية وإنسانية للعمل) وإلى ضمان مدخول أدنى خلال التقاعد عن العمل.

إن ترسيخ هذه المكتسبات يتطلب بالضرورة أن تلعب المنظمات الجماهيرية للطبقة العاملة ولكافة الكادحين دورا حاسما في تعبئة الجماهير الشعبية وبلورة إرادتها الجماعية.

8) ضمان تعليم وطني ديموقراطي شعبي علمي لكل أبناء الشعب.

- بناء ثقافة وطنية ديموقراطية شعبية على أسس علمية وقادرة على استيعاب الثرات التقدمي لشعبنا ولجميع الشعوب العربية.
- ضمان الحقوق الثقافية لجميع مكونات شعبنا وبصفة خاصة ضمان انتشار وتطوراللغة والثقافة الأمازيغية.

9) تحرير المرأة المغربية من العبودية والاضطهاد والاستغلال المكثف ومن القيود التي تفرضها عليها العلاقات الاجتماعية العتيقة وضمان حقوقها الديموقراطية وفي مقدمتها المساواة مع الرجل وحقوق الأمومة.

10) على صعيد منطقة المغرب العربي ، الإقرار بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال والنضال من أجل وحدة بلدان المغرب العربي ، وحدة ديموقراطية نابعة من إرادة جماهيرنا الشعبية كخطوة على طريق الوحدة الشاملة للأمة العربية.

11) على صعيد الأمة العربية ، دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين من الصهيونية وإقامة دولته الديموقراطية العلمانية فوق كامل ترابه الوطني ، مساندة البرامج المرحلية التي يضعها الشعب الفلسطيني من أجل خدمة هذا الهدف النبيل.

دعم كفاح الشعوب العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية من أجل التحرر الوطني الديموقراطي والاشتراكية وخوض الكفاح المشترك معها من أجل وحدة الأمة العربية من المحيط إلى الخليج .

12) الدعم والتضامن مع جميع حركات التحرر الوطني وقوى التقدم والاشتراكية والسلم عبر العالم[25]

13) إلى جانب البرنامج الخاص بالمرحلة الاشتراكية والبرنامج الخاص بمرحلة الث و د ش تضع المنظمة في كل فترة من تطور الصراع الطبقي ببلادنا برنامجا نضاليا مرحليا يسطر الأهداف النضالية المباشرة للمنظمة خلال تلك الفترة وكذا الأساليب والأشكال النضالية والوسائل التنظيمية الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.

يمكن للبرنامج النضالي المرحلي أن يشكل كليا أو جزئيا قاعدة للنضال المشترك مع القوى المناضلة الأخرى وخاصة منها القوى الثورية.

من أجل تحديد مضمون البرنامج النضالي يتم الانطلاق أولا وقبل كل شيئ من المطالب والمطامح الملحة للجماهير الشعبية سواء منها تلك التي تناضل من أجلها أم تلك التي نضجت الظروف للدخول في النضال من أجلها ، ثانيا من برنامج المنظمة للث و د ش وذلك ليكون البرنامج النضالي في خدمة أهداف الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، ثالثا من الوضع الذاتي للمنظمة وللحركة الثورية المغربية.

إن البرنامج النضالي سيعرف تغييرات ذات أهمية متفاوتة بارتباط مع التحولات التي يعرفها الصراع الطبقي ، لكن ما دامت الث و د ش لم تنجح بعد ، فالبرنامج النضالي سيتضمن على الأقل المحاور الأساسية التالية :

- النضال من أجل تحسين الأوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماهير الشعبية.
- النضال من أجل تحقيق الحريات الديموقراطية الأساسية للجماهير الشعبية وقواها المناضلة.
- مناهضة مخلفات الاستعمار القديم ومناهضة السيطرة الامبيريالية على بلادنا.

25 . في غياب تدقيق للمفاهيم فاستعمال صيغة "قوى التقدم والاشتراكية والسلم حول العالم" يعني قبول بالتحريفية في الاتحاد السوفياتي وفي الصين بل وفي العالم.

- دعم كفاح الشعب الفلسطيني وحركات التحرر العربية والتضامن مع جميع القوى التقدمية عبر العالم.
- ما دامت القضية الصحراوية لم تجد حلها العادل فإنها تطرح في البرنامج النضالي بالشكل الملائم حسب الظروف.

14) إن تحرير الجماهير الشعبية لنفسها بنفسها هو المبدأ الراسخ الذي تنطلق منه منظمتنا لتحديد أساليب وأشكال وأدوات النضال الملائمة لتحقيق أهدافها ، فالمنظمة تربط باستمرار بين العمل الشرعي واللاشرعي ، العمل السري والعلني النضال الجماهيري السلمي والعنفي ، النضال النقابي والسياسي النضال من أجل الإصلاحات والنضال من أجل الثورة ، النشاط التحريضي والنشاط الدعائي ، العمل المشترك أو العمل الجبهوي والعمل الخاص بالمنظمة.

فيما يخص الربط بين النضال الجماهيري السلمي والعنفي فإن المنظمة والجماهير في مواجهتها للاستغلال والاضطهاد والقهر والعنف الرجعي الدائم ، تلجأ للأسلوبين حسب الظروف. لكن العنف الثوري الجماهيري المنظم هو الأسلوب الحاسم للقضاء على سيطرة الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاك الأراضي الكبار وتحقيق انتصار الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية.

أما بصدد الربط بين العمل السري اللاشرعي والعمل العلني الشرعي فنظرا لغياب الحريات الديموقراطية الأساسية للجماهير الشعبية وقواها المناضلة فإن المنظمة مجبرة على العمل التنظيمي والسياسي السري كواجهة رئيسية لنشاطها مع العمل في نفس الوقت على تطوير وتوسيع ارتباطها بالجماهير الكادحة.

15) فيما يخص القوى الثورية — وهي القوى التي تكافح بثبات للقضاء على السيطرة الامبريالية والرجعية المحلية والنظام الملكي الرجعي ومن أجل نظام وطني ديموقراطي[26] — فإن منظمتنا تناضل بدون كلل من أجل تجاوز تشتت هذه القوى وضرب الحلقية المتفشية داخلها وتكريس التقاليد النضالية الوحدوية في صفوفها. إن منظمتنا تعمل من أجل تطوير مختلف أشكال العمل المشترك بين القوى الثورية ومن أجل إقامة مختلف أشكال التنسيق القاعدي وكذا القيادي فيما بينها وذلك في أفق بناء جبهة القوى الثورية معادية للامبريالية والرجعية ، تدعم كفاح الجماهير الشعبية من أجل تحقيق مطالبها ومطامحها الملحة وتخدم أهدافها الثورية.

إن تجدر القوى الثورية داخل الجماهير الشعبية وإقامة جبهة ثورية فيما بينها يمكن أن يشكل خطوة أساسية على طريق بناء التحالف الوطني الديموقراطي الشعبي الواسع الذي يؤطر كفاح الشعب من أجل الث و د ش.

16) فيما يخص القوى التقدمية الإصلاحية إن منظمتنا ترتكز في التعامل معها على مبدأ الوحدة والصراع.

فالمنظمة ستواصل أمام الجماهير الشعبية نقدها الشديد للتوجهات الإصلاحية لهذه القوى وذلك من أجل فضح أوهام المنظور الإصلاحي للتغيير مما يساهم في كسب الجماهير الكادحة البديل الثوري.كما تعمل

26 . لا تشير الوثيقة إلى القوى الثورية التي تتحدث عنها ، والتي تعتبرها أنها تناضل من أجل نظام وطني ديموقراطي ، وبذلك تظل الفقرة عبارة عن عموميات لا تفيد في شيء.

المنظمة على تعرية الطابع البرجوازي الصغير للتحريفية المغربية التي تعمل باستمرار على تشويه المضمون الثوري البروليتاري للماركسية اللينينية والتي تشكل إحدى أدوات البرجوازية الصغيرة للتسلل داخل الحركة العمالية ولمحاولة فرض وصايتها عليها[27].

إلا أن المنظمة انطلاقا من كون التناقضات بين القوى الثورية والقوى التقدمية الإصلاحية هي تناقضات في صفوف الشعب وانطلاقا من عدم انسجام القوى الإصلاحية التي قد تضم في صفوفها تيارات جدرية وثورية أحيانا ، لن تنزلق رغم الاستفزازات التي تستهدفها إلى تحويل نقدها الإديولوجي والسياسي الشديد للإصلاحية والتحريفية إلى صراع عدائي[28] ، كما ستظل المنظمة مستعدة للعمل المشترك الهادف إلى خدمة مصالح ومطامح الجماهير الشعبية مع المناضلين والتيارات المناضلة في صفوف القوى الإصلاحية نفسها.

17) إن المغرب جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وهذا ما يجعل من أهداف الثورة العربية أهدافا للثورة المغربية. إن التناقض الأساسي على مستوى الأمة العربية هو التناقض بين الجماهير الشعبية العربية وقواها الوطنية التقدمية والثورية من جهة والامبريالية والصهيونية والرجعية والقوى الساهرة على مصالحها من جهة أخرى. أما الأهداف الأساسية للثورة العربية فتتجسد في القضاء على السيطرة الامبريالية داخل أمتنا العربية ، على الكيان الصهيوني وعلى الرجعية العربية والتجزئة وفي تحقيق الشعوب العربية في كل قطر على حدى للثورات الوطنية الديموقراطية الشعبية وشق طريقها نحو الوحدة والاشتراكية ، ويظل الهدف السامي للثورة العربية هو المجتمع العربي الاشتراكي الموحد على امتداد الأمة العربية من المحيط إلى الخليج. إن الوحدة العربية المنشودة لن تكون صلبة ودائمة إلا إذا تم إنجازها على أسس ديموقراطية شعبية مع ضمان كافة الحقوق المشروعة للأقليات القومية والثقافية والدينية.

إن منظمتنا وهي تناضل من أجل أن يحتل شعبنا مكانته الملائمة في كفاح الأمة العربية الشامل من أجل الانعتاق والوحدة. ترى ضرورة خوض هذا النضال على الصعيد الوطني وذلك عبر مواجهة الرجعية المحلية والسيطرة الامبريالية ، وكافة الامتدادات المحلية لأعداء أمتنا العربية وخوض هذا النضال على الصعيد القومي كذلك ، وذلك عبر مناهضة الثلاثي الامبريالي — الصهيوني — الرجعي, ومناهضة التجزئة. لهذه الغاية ترى منظمتنا ضرورة بناء جبهة شعبية لقوى التقدمية والثورية العربية. وبالنسبة للقوى الشيوعية المعبرة عن المطامح الثورية للبروليتاريا العربية والمتشبثة بالماركسية اللينينية كأساس نظري وكمرشد في العمل ، ترى منظمتنا ضرورة النضال من أجل حل تناقضاتها عبر الحوار البناء والصراع الديموقراطي وضرورة العمل من أجل تمتين روابطها في أفق توحيد صفوفها مما يوفر إحدى الشروط السياسية لتمكن البروليتاريا العربية من قيادة الجبهة الشعبية للقوى التقدمية والثورية العربية ومن قيادة الثورة العربية[29].

---

27 . هناك حديث عن محاربة التحريفية ، في غياب تام لأي صراع ضدها سواء نظريا أو سياسيا ، وهذا نوع من فن الكاموفلاج يتقنه التحريفيون الجدد.

28 . لا يمكن أن نستشف من هذه الفقرة طبيعة التناقض مع التحريفيين الذين تطالب الوثيقة بعدم الدخول معهم في صراع عدائي بعدما تلافت الحديث عن طبيعة هذا التناقض على المستوى الإيديولوجي والسياسي والعملي الميداني.

فيما يخص قضايا منطقة المغرب العربي إن منظمتنا تساند الكفاح العادل للشعب الصحراوي من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال وتساند الكفاح التحرري الوطني والديموقراطي لشعوب هذه المنطقة وتناضل من أجل بناء وحدة بلدان المنطقة ، وحدة ديموقراطية نابعة من إرادة جماهيرها الشعبية. لهذه الغاية ترى المنظمة ضرورة تمتين العلاقات السياسية والنضالية فيما بين القوى الشعبية التقدمية والثورية في المنطقة وبصفة خاصة فيما بين القوى الشيوعية المعبرة عن مطامح البروليتاريا في منطقتنا.

فيما يخص القضية الفلسطينية وهي قضيتنا القومية الأولى وقضية وطنية في نفس الوقت ، إن منظمتنا تدعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين من الصهيونية وإقامة دولته الديموقراطية العلمانية فوق كامل ترابه الوطني ، وتساند البرامج المرحلية التي يضعها الشعب الفلسطيني لتحقيق هذا الهدف. وفي المرحلة الراهنة إن منظمتنا تساند كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد من أجل انتزاع حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني.

18) على الصعيد العالمي* لقد فتحت الثورة الاشتراكية العظمى لأكتوبر 1917 ثغرة هائلة في نظام الهيمنة الكلية للامبريالية على الصعيد العالمي ومعها دخلت الإنسانية في عصر جديد ، عصر اندحار الامبريالية على طريق اندحارها النهائي والثورات الاشتراكية ، عصر الانتقال من الرأسمالية نحو الاشتراكية في أفق بناء المجتمع الشيوعي العالمي. إن مسيرة الإنسانية الحتمية نحو الاشتراكية والمجتمع الشيوعي مسيرة متناقضة لا تتم عبر خط مستقيم وإنما عبر القفزات الثورية إلى الأمام وكذا عبر الأزمات والتراجعات.

إن الامبريالية العالمية بزعامة الامبريالية الأمريكية هي العدو الرئيسي لشعوب العالم وأن الجبهة التقدمية العالمية المناهضة للامبريالية وللرجعية العالمية والمناضلة من أجل التحرر الوطني والديموقراطي والتقدم الاجتماعي والاشتراكية تتكون أساسا من حركة التحرر الوطني العالمية وحركة البروليتاريا في البلدان الرأسمالية الامبريالية ومن البلدان الاشتراكية[30].

---

29 . تعاني هذه الفقرة من الغموض الذي يلف كل المفاهيم الاستراتيجية للتحريفيين الجدد وينسحب ذلك على فهمهم للواقع العربي ولمهام الثوريين بالنسبة للثورة في منطقة العالم العربي.

* نظرا لضعف النقاش داخل المنظمة حول مسألة التناقضات العالمية وحول طبيعة الانظمة في البلدان التي دخلت في تجارب بناء الاشتراكية (الاتحاد السوفيات ،, الصين الشعبية ، بلدان أوربا الشرقية ، الهند الصينية ، كوريا الشمالية ، كوبا ، منغوليا) يمكن اعتبار صياغة هذه الفقرة كصياغة مؤقتة. وبعد تعميق النقاش داخل المنظمة يمكن إعادة الصياغة لتصبح منسجمة مع التصور العام داخل المنظمة.

30 . تلخص الفقرة التالية مجموع الأطروحات التحريفية لخط ما سمي ب "إعادة البناء" بالنسبة للمنظور الأممي عندما تقول: "إن الامبريالية العالمية بزعامة الامبريالية الأمريكية هي العدو الرئيسي لشعوب العالم ، وإن الجبهة التقدمية العالمية المناهضة للامبريالية وللرجعية العالمية والمناضلة من أجل التحرر الوطني والديموقراطي والتقدم الاجتماعي والاشتراكية تتكون أساسا من حركة التحرر الوطني العالمية وحركة البروليتاريا في البلدان الرأسمالية الامبريالية ومن البلدان الاشتراكية".

بالمقارنة مع وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" فقد حصل هنا تطور على مستوى الالتحاق بخط التحريفية العالمية بقيادة الاتحاد السوفياتي ، وذلك سواء على مستوى تحديد طبيعة التناقض الرئيسي حيث تم حذف "الاشتراكية الامبريالية" السوفياتية من التناقض الرئيسي أو من حيث تحديد فصائل الثورة العالمية ، حيث أصبحت "الدول الاشتراكية" (نحن هنا في سنة

إن منظمتنا كجزء من القوى الثورية العالمية ومن الجبهة التقدمية المناهضة للامبريالية وللرجعية العالمية تساند كافة القوى المناضلة من أجل التحرر الوطني والديموقراطية والتقدم الاجتماعي والاشتراكية. كما أنها تساند قوى السلم المناضلة ضد خطر الحرب النووية المدمرة للإنسانية التي تهدد الامبريالية بإشعالها.

كما أن منظمتنا باعتبارها جزءا من القوى الشيوعية العالمية ، المتشبتة براية الماركسية اللينينية والأممية البروليتارية ، تناضل ضد مختلف الانحرافات اليمينية واليسراوية التي تعرقل مسيرة الحركة الثورية للبروليتاريا العالمية نحو الاشتراكية والشيوعية. وتناضل في أفق الوحدة النضالية الصلبة لمجمل القوى الشيوعية عبر العالم[31].

1983) والمقصود هنا صين دينغ كسياوبينغ والاتحاد السوفياتي والمنظومة الشرقية التابعة له ، جزءا من فصائل الثورة العالمية.

31. عندما يتحدث التحريفيون الجدد عن وحدة القوى الشيوعية عبر العالم فهم يعنون وحدة حركة التحريفية العالمية.

حول أرضية : "تفكير أولي حول أسلوب حسم السلطة" [1]

1) جاء في هذه الأرضية : "يطرح بإلحاح فتح نقاش ...[2] حول مسألة السلطة" .

من الإيجابي نقاش هذه المسألة ، والأحسن هو إدماجها في برنامج النقاش السياسي الداخلي. لكن من الخطأ "طرحها بإلحاح" ، وإعطاؤها الأسبقية على حساب القضايا الأخرى (مثل التقييم والبناء التنظيمي وبلترة المنظمة ...) .

2) جاء في الأرضية : "المنظمة حددت لنفسها منذ سنتين : بناء إلى الأمام كمنظمة ..." . هذا خطأ. الشعار المعني طرح منذ 1972 أو 1973 ، ولو أن شكل التعبير عنه عرف بعض التدقيقات أو التغييرات[3].

3) الحجة التي اعتمدت عليها الأرضية لتبرير أهمية المدن بالمقارنة مع البوادي هي : "أن 40% من السكان في المدن" . هذه الحجة بعيدة عن أن تكون مقنعة أو كافية ، لأنها لا تبحث في الطبيعة الطبقية لأولئك السكان . فهل سكان المدن كلهم عمال ؟ طبعا فإن الطبقة العاملة ، كانت وستزال أقلية في إطار التبعية للامبريالية ، وبالتالي فإن الاستناد على حجة عدد أو نسبة السكان ، يفترض بالضرورة إعطاء دور رئيسي (أو هام جدا) لطبقات غير الطبقة العاملة وغير جماهير الفلاحين مثل البرجوازية الصغيرة وشبه البروليتاريا ....الشيء الذي يختلف مع كوننا نعتقد ونريد أن تقوم بالدور الرئيسي في الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين[4].

كل الهوامش هي من وضع موقع 30 غشت

1 .ننشر هذه الوثيقة ضمن مجموعة من الوثائق تناقش جوانب مختلفة من قضايا الاستراتيجية والتكتيك ، على إثر صدور وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" ، وهي إحدى الوثائق الأساسية لخط ماسمي ب "إعادة البناء" ، ويناقش أصحابها المساهمون في هذا المسلسل المسمى "إعادة البناء" ، تلك الوثيقة الذين حدسوا أحيانا بعض جوانبها الخاطئة ، لكن دون التوصل إلى مواجهتها وإنهاء تأثيرها السلبي ، هذا التأثير الذي جنى على جيل كامل من المناضلين ، وبقيت آثاره مستمرة إلى ما بعد انهيار تجربة ما سمي ب "إعادة البناء" ، في خريف 1985 . وسنرى استمرارية ذلك التأثير بعد ذلك بسنوات ، قبل أن يتوصل التحريفيون الجدد بقيادة أبراهام السرفاتي إلى صياغة استراتيجية جديدة أطلق عليها "استراتيجية الاختراق الديموقراطي" .

2 .نقط الحذف تعبر عن وجود فراغ أصلي في الوثيقة الأصلية.

3 .الشعار المتحدث عنه هنا هو "من أجل بناء منظمة طليعية صلبة وراسخة جماهيريا" ، وقد صدر لأول مرة في في وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم ، نقد ونقد ذاتي" المعروفة ب "تقرير 20 نونبر" وهي صادرة في 20 نونبر 1972.

4 .النقد الموجه من طرف صاحب الوثيقة لمنهجية الوثيقة المنتقدة ، هو نقد في الصميم وإن لم يعمل على تطويره.

4) الخلاصة التي تطرحها الأرضية هي : "هكذا فإن حسم السلطة ليس بحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد في شكلها الصيني ... ولا بالانتفاضة المسلحة بالمدن في شكلها الروسي ... إنه مسلسل العنف الثوري المنظم لجماهير العمال والفلاحين" . هذه الخلاصة غير صحيحة ، فهناك فرق جوهري بين أن نقول أن حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد يجب أن تكون في المغرب ، ولكن ليس في شكلها الصيني ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، أن نقول أن حرب التحرير الشعبية غير صحيحة وغير ملائمة بالنسبة للمغرب[5]. كما أن هناك فرق جوهري بين أن نقول الانتفاض المسلح بالمدن صحيح وملائم بالنسبة للمغرب ، ولكن ليس في شكله الروسي ، وبين أن نقول أن الانتفاض المسلح بالمدن غير صحيح وغير ملائم تماما بالنسبة للمغرب . فكأن الأرضية تظن أنه إذا كان الشكل الصيني لحرب التحرير غير مطروح بالمغرب ، فإن أي شكل آخر لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية غير مطروح كذلك بالمغرب .وكأنها تظن نفس الشيء بالنسبة للانتفاض المسلح بالمدن . أما البديل الذي تظن الأرضية أنها كشفته ، فإنه يغفل أنه سواء حرب التحرير الشعبية أو الانتفاض المسلح لجماهير العمال أو لجماهير الفلاحين ، أو لهما معا هما كذلك مسلسل عنف ثوري منظم[6].

ما هو إيجابي على الخصوص في الأرضية ، هو أنها تعترف بضعف المنظمة وصعوباتها ، وأنها تشجع على تقييم عملنا في الطبقة العاملة لتقويمه في اتجاه البلترة . وأن ضعف المنظمة الحالي إن كان لا يمنع التهييء للعمل المسلح ، فإنه لا يسمح بالشروع فعليا فيه منذ الآن.

رفيق : 14/8/1981

الشيوعي ، السلسلة الجديدة ، العدد رقم 5 مكرر

5 . الملاحظة صحيحة من حيث الأساس.

6 . كما هو الحال بالنسبة للهامش أعلاه فالملاحظة صحيحة.

ملاحظات حول نص : "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"[1]

1) أول ما يلاحظ على النص هو عدم قيامه بتقييم لأطروحات المنظمة فيما يخص القضايا الاستراتيجية : لقد سبق للمنظمة أن طرحت عدة تصورات استراتيجية خلال تجربتها : الانتفاضة ثم حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد وفصلت في العديد من القضايا الاستراتيجية (مناطق الصدام ، قواعد حمراء ...) ثم طرحت تصورا جديدا بعد بروز قضية الصحراء يركز على دور الجنوب المغربي[2].

هكذا تطرح العديد من القضايا التي لم يتطرق لها النص ، وكان من الضروري الاهتمام بها :

أ — ما هي التصورات الاستراتيجية للمنظمة وارتباطها بالتكتيك . لماذا ظل نشاط المنظمة في واد واستراتيجيتها في واد آخر حتى أصبحت الأطروحات الاستراتيجية مجرد مقولات جامدة لا علاقة لها بالممارسة. ما هو الدور الذي لعبه إسقاط عدد من الأطروحات الاستراتيجية العامة المأخوذة من الثورة البلشفية (الانتفاضة) أو الثورة الصينية (حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد) في حجب الواقع العيني للبلاد وتأخير التفكير الجدي في استراتيجية مرتبطة أكثر بواقع بلادنا وتطور أساليب النظام والامبريالية في مواجهة حركة الجماهير وقواها المناضلة[3].

ب — لقد سبق للمنظمة أن انتقدت النظرة البلانكية ونظرية الفوكو وانتقدت أيضا ظاهرة التراكم السلمي للقوى أو ما سمي بالخط الداخلي.

---

1 . تعتبر وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" ، من الوثائق الأساسية لخط ما سمي ب "إعادة البناء" ، وقد صدرت في 22 — 5 — 1982 . وقد سبق لموقع "30 غشت" أن قام بنشرها.

2 . الفقرة المعنية هنا غير دقيقة من حيث عرضها لتطور الفكر الاستراتيجي لدى المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" ، ولن نعود لهذا الموضوع فقد تم التفصيل فيه في وثائق سابقة ، وما يهمنا هنا هو تصحيح خطأ الكاتب بصدد حديثه عن استراتيجية الثورة في الغرب العربي ، فهذه الاستراتيجية تتحدث عن الجنوب الغربي ، ويضم منطقة سوس وجزءا من المناطق المحيطة بها المتاخمة للصحراء الغربية ، ويعتبر هذا الطرح في ذلك الوقت تطويرا لمفهوم "مناطق الصدام" الذي تضمنته الوثائق الاستراتيجية لمنظمة "إلى الأمام" ما بين يونيو 1972 و... 1974 .

3 . يظهر أن صاحب الوثيقة غير ملم بتاريخ الفكر الاستراتيجي للمنظمة ، ولذلك جاءت إسقاطاته في غير محلها وبعيدة كل البعد عن كل موضوعية ، وهو حال جيل لم يعايش تلك التجربة وتلقف بعض العبارات حولها من هنا أو هناك ، خاصة وأن قادته الجدد كانوا قد تعمدوا تشويه تجربة المنظمة من خلال تبسيطها وتسطيحها ، وأحيانا نتيجة جهل بعضهم بها.

لكن على مستوى الممارسة العملية لم يمنع ذلك من التقوقع في شبكات سرية تمارس نوعا من "حرب العصابات"السياسية ومن "البلانكية" المعزولة عن الجماهير في شكل خاص (إسقاط مواقف من فوق على الجماهير ، القيام بعمليات المتخصصين في توزيع المناشير مثلا[4]...) كذلك مارست المنظمة وتمارس الآن ومنذ أن بدأ الكلام عن إعادة البناء خطا داخليا يرتكز على الغرق في النقاشات السفسطائية في التجربة (وكأن حركة الواقع قد توقفت من 1975) مع نسيان الفعل في الواقع الحي (هكذا لا يسمع أي شيء عن عمل المنظمة الجماهيري ولا عن دعايتها أو تأثيرها) رغم الكلام عن الارتباط بالطبقة العاملة والفلاحين[5].

2) هل لم يكن هناك وما زال تصور لتطور المنظمة كتطور يمشي في خط مستقيم : منظمة تنطلق من المثقفين ثم تنتقل بعد ذلك إلى الطبقة العاملة ثم بفضل نواة بروليتارية تنتقل إلى الفلاحين وحينذاك يتم بناء الحزب وانطلاق الكفاح المسلح . في نظري أن هذا التصور هو الذي طغى وما يزال إلى حد الآن داخل المنظمة[6].

إن تجارب الشعوب وتجربتنا تبين أن الرجعية والامبريالية والأنظمة الساهرة على مصالحها ، لن يسمحوا أبدا بهذا التطور في خط مستقيم وسيعملون كل ما في وسعهم لإعاقته.

إن تقييمنا للتجربة رغم أنه كشف عن انحرافنا عن مهمة التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، فإنه ظل سجينا في العمق لنفس التصور السالف الذكر[7].

ولعل ما ساهم في ذلك هو أن تقييم التجربة لم يتطرق للقضايا الاستراتيجية.

وفي نظري ، أن نقد ممارسة العنف الثوري المعزول عن الجماهير من طرف نخبة قد برر عدم الاهتمام الجدي والإنجاز الملموس لأشكال ولو بسيطة من العنف الثوري. كما أن مقولة "حرب التحرير الشعبية الطويلة

4 . ينطبق على هذه الفقرة ما قلناها عن الفقرة أعلاه في الهامش الرابع.

5 . إن غياب التقييم الشامل لتجربة المنظمة ، بإعطاء أرضية معمقة عن ذلك ، هو ما ساهم في السقوط في ما أسماه الكاتب بالنقاشات السفسطائية ، فكل محاور ما سمي ب "إعادة البناء" كانت تستدعي تقييما جزئيا دون رابط بين كل تلك الأجزاء ، ومع غياب الخيوط العامة الموجهة ، ظل الحديث عن تلك التجربة عشوائيا ، جزئيا ، تجريبيا وانتقائيا ، وقد أدى هذا إلى فشل التجربة وسقوطها المدوي ، ولحد الآن لا زال أنصار "إعادة البناء" لم يستوعبوا ذلك الدرس القاسي.

6 .يظهر أن الكاتب تشابه عليه البقر ، ومرة أخرى قام بإسقاط أفكار مشروع "إعادة البناء" على مرحلة سابقة على هذا المشروع ، ونقصد خاصة الفترة الممتدة من نونبر 1972 إلى نونبر 1974 .

7 .عن أي تقييم يتحدث الكاتب ؟ اللهم إذا كان يعني بذلك بعض النتف هنا وهناك والمعزولة عن سياقها التاريخي.

الأمد" كانت تبرر عمليا أن مسألة العنف مسألة طويلة الأمد ، إذن لا تهمنا ولا في المستوى القريب ، وبالتالي يجب انتظار توفر شروطها ، أي أن ذلك كان يدفع في اتجاه تأجيل مسألة العنف إلى ما لا نهاية[8].

إننا لم ننتبه أن ممارسة عملنا السياسي خلال تجربتنا كلها كان من فعل نخبة معزولة عن الجماهير[9]. وإذا كان ذلك قد سهل فعلا عملية قمعنا من طرف النظام فإنه أيضا أكسبنا رصيدا نضاليا وسياسيا داخل جزء من الجماهير وعلمنا العديد من الدروس. لذلك أعتبر أنه من الخاطئ اعتبار أن أي عنف ممارس من طرف نخبة ولو كانت معزولة خاطئ مسبقا بشكل مطلق. أعتبر خلافا لذلك أن إطلاق أعمال العنف الثوري من طرف نخبة في ظروف معينة وملائمة حتى ولو قمعت هذه الأعمال توفر لهذه النخبة تعاطفا جماهيريا كبيرا يمكن أن تلعب دورا في أن تقتنع الجماهير بأن هذه النخبة تكافح فعلا وليس فقط بالكلام من أجل تحرر الجماهير الشعبية. فإذا تم اختيار الطرف الملائم مثلا حين تكون الجماهير في مرحلة مد نضالي تخوض فيه نضالات عفوية وتمارس عنفها الثوري ، فإن الالتحام بهذا العنف الجماهيري ، بل وإعطاء المثل في الجرأة في الكفاح والقيام بأعمال عنيفة تساند الجماهير ، إن هذه الأعمال في نظري ، ورغم احتمال فشلها وقمعها يمكن أن تشكل كسبا سياسيا كبيرا ، زيادة على أنها تسلح المناضلين بتجربة غنية (في ميدان الكفاح والميدان العسكري ومعرفة البلاد والعدو) وتقوي صلابتهم وعزيمتهم[10].

3) إن التصور لإعادة البناء قد أسقط تماما من حساباته واهتماماته مسألة الكفاح -العنف الثوري - كأن المسألة مجرد لازمة نطرحها من وقت لآخر ، ضمن أطروحات استراتيجية نرددها كما نردد مقولات فلسفية ، لكنها لا تتجسد في أية مهام ملموسة ولو كانت بسيطة .

إن التراجع تحت ضغط اليمين داخل المنظمة في الخارج والسجن عن أهمية الجنوب الغربي (هذا اليمين الذي استفاد من أخطاء نظرية تضمنتها أرضية 13 نقطة) أدى إلى أن تصبح مسألة العنف أو الكفاح مسألة ملغاة تماما من جدول تفكير المنظمة وبالأحرى من جدول أعمالها من جهة ، وأن تظل منظمتنا معزولة تماما عن الحركة. إن التصور لإعادة البناء باكتفائه فقط بالتركيز على التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين دون طرح مهام ملموسة في مسالة التحضير للكفاح أو العنف الثوري قد اخطأ بشكل فادح في تقديم المنظمة ،

8 .يظهر أن الكاتب يجهل مختلف أشكال العنف الثوري ، بل يجهل مفهوم العنف الدفاعي الجماهيري ، الذي بلورته منظمة "إلى الأمام" (انظر في هذا المجال وثيقة "نحو تهييء شروط قيادة النضال الدفاعي للجماهير").

9 .إن القول بهذا ، نوع من التعسف على التاريخ ولوي لعنق الحقيقة.

10 . انتقد صاحب النص البلانكية بشكل عام وسقط فيها تماما بعد ذلك ، وبعد اتهامه للمنظمة بممارسة البلانكية السياسية ، اقترح عليها كبديل ممارسة البلانكية المسلحة ، وموقفه يكاد يكون قريبا من موقف فصيل "لنخدم الشعب" الذي كان يقترح ما يسميه ب"العمليات ذات الصدى" (انظر في هذا الصدد وثيقة "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي").

وقد حان الأوان لتصحيح هذا الواقع المنحرف. وما يجعل من هذا الخطأ أكثر فداحة هو من جهة تطور شروط بروز الكفاح أو العنف الجماهيري العفوي وتوفر شروط على مستوى المنطقة تسمح بنمو قوى عسكرية[11].

4) لقد كانت تحاليلنا تبالغ في الكلام عن الانتفاضات الفلاحية في المغرب ، الشيء الذي يتنافى مع الواقع العيني. وإذا عرفت منطقة الريف انتفاضة في 1958 ، فإنه من الخاطئ تعميم ذلك على البلاد كلها. لقد كنا ننفخ كثيرا في بعض الانتفاضات مثل أولاد خليفة[12] ، ولعل ذلك يجد تفسيره في رغبة المنظمة وقيادتها تبيان أن المغرب يشبه الصين حتى يتسنى تطبيق المنظور الاستراتيجي الصيني عليه[13]. والواقع الذي يجب إقراره ، رغما عن إرادتنا هو أن البادية عرفت هدوءا كبيرا منذ نهاية الخمسينات إلى يومنا هذا. وما يجب أن نفعل هو دراسة هذا الواقع نفسه لتفسيره والعمل على تغييره. لكن ذلك يفترض أن نزيح عن أعيننا نظارات الأفكار المسبقة. إن "ريمي لوفو" قد حاول توضيح أسس الاستقرار في البادية. ولعل أسباب ذلك توجد فيما وفرته خلال مرحلة طويلة الهجرة للخارج والمدينة . وفي استغلال اليد العاملة في الإنعاش ، هذا بالإضافة طبعا إلى القمع الشديد ، أضف إلى ذلك أننا كنا نبالغ في الكلام عن التحولات ، إلا أن المعطيات الجديدة المتمثلة في تقلص الهجرة إلى الخارج وتأثير الجفاف وسياسة الحد من الهجرة إلى المدينة لابد وأن تغير واقع البادية المغربية[14].

---

11 . هنا كذلك يستمر الكاتب في طرحه البلانكي لمسألة العنف بعيدا كل البعد عن جدلية الكفاح السياسي والعمل المسلح.

12 . يظهر أن الكاتب يجهل أحداث انتفاضة ولاد خليفة ، التي تواجهت فيها قبيلة ولاد خليفة بنسائها ورجالها مع قوات النظام القمعية المتمثلة في الجيش ، التي جاءت للدفاع عن أحد كبار الملاكين العقاريين ، المدعو النجاعي ، والذي كان يختفي من ورائه أخ الملك عبد الله ، وقد كانت المعركة بطولية لا زالت أحداثها موشومة في ذاكرة المنطقة ، حيث تغنت النساء بتلك المعركة (انظر في هذا المجال كتاب "الانتفاضات في المغرب" عزيز خمليش).

13 . يظهر أن الكاتب غير ملم بتاريخ المغرب قديمه وحديثه ، حيث عرف البلد مئات الانتفاضات ، كما وقف على ذلك اليوم ، مجموعة من الباحثين ، كما يجهل الكاتب أن مجموعة من أطر المنظمة كانوا مطلعين بشكل جيد على تاريخ المغرب ، ومن بين هؤلاء الشهيد عبد اللطيف زروال ، الذي لا زالت دراسته التاريخية حول "تاريخ الوطنية بالمغرب" مفقودة . ويجهل الكاتب كذلك وأمثاله تلك النقاشات التي سبقت صدور وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" ، واستمرت في صيف 1972 ، وتعمقت بمناسبة أحداث 3 مارس 1973.

14 . يعتمد الكاتب على تحاليل ريمي لوفو ذات المنهجية السوسيولوجية البورجوازية ، التي تنظر إلى الأشياء في وضعها الستاتيكي ، وتجهل طبيعة العلاقات الاجتماعية الطبقية في البادية ، التي كانت تفرض على الفلاحين الدخول في مواجهات عنيفة ومسلحة أحيانا ضد الإقطاع والرأسماليين والملاكين العقاريين الرأسماليين دفاعا عن الأرض والماء والكلأ وضد القمع والاستغلال والاضطهاد ، إن ما يجهله الكاتب هو أن بوادي الستينات والسبعينات كانت تتميز عن المدن من حيث درجة الاستبداد والاستغلال والقمع المسلط على الفلاحين والعمال الزراعيين ، لدرجة النفي التام لأبسط الحقوق السياسية والنقابية ، وهي ظروف كانت تستدعي استعدادا سياسيا وتنظيميا من درجة عليا لدى المناضلين الثوريين ، الذين رغم طموحهم إلى الالتحام بالعمال الزراعيين والفلاحين ، ظلوا حبيسي النظرة "الفيليزمية" التي تجعل محور العمل السياسي يتركز في المدن بعيدا عن البوادي ، وهو أمر موروث عن الحركة الوطنية في شقها السياسي ، كما هو موروث عنها لحد الآن مفهوم ما يسمى ب "الساحة السياسية" ، الذي جعل فعل القوى الثورية سطحيا لا أثر

أما المدن فإنها زيادة على استقبالها لأفواج غفيرة من النازحين من البوادي ، وتفاقم أوضاع الجماهير فيها ، فإنها توفر إمكانية العمل السياسي والإيديولوجي ، وبالتالي تسمح أكثر لانفجار أشكال الاحتجاج والعنف الجماهيري.

انطلاقا من هذه الملاحظات التمهيدية أتطرق للنص :

1 – إن النص بدل أن يناقش المشاكل الفعلية والملموسة التي يمكن ربطها ولو في حدود ممارستنا العملية وليس فقط بلغونا المثقفي التاريخ يكرر الأطروحات العامة حول الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية والحزب البروليتاري ... إن كل هذه النقط نوقشت عدة مرات من قبل ، لذلك فإنني لن أناقشها . وما أريد نقاشه هو الجزء الأخير من النص.

2 – وإذا كنت أعتبر ، وخلافا لبعض الرفاق ، أنه من السديد تماما وضع كل المسلمات التي نرددها دون أن نعرف ما يمكن أن نفعل بالملموس وضع هذه المسلمات من نوع "حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد" في محك النقاش والواقع ، وإذا كنت أعتبر أن ما أتى به النص في هذا المضمار إيجابي من منطلق إطلاق التفكير والصراع على الأقل وأن المدينة ستلعب فعلا دورا هاما في المسلسل الثوري ، فإنني أعتبر أن هذا التفكير ظل ناقصا لأنه لم يهتم بتقييم التجربة في هذا الميدان ، ولو فعل ذلك لاستطاع ربما أن ينتقل من مستوى الأطروحات النظرية العامة ولو "صحيحة" إلى مستوى المحاولة ولو كانت أولية وبسيطة لربط نظرتنا الثورية بأرض الواقع ، أي الواقع الذاتي للمنظمة وواقع ما تنتظره الجماهير من منظمة ثورية تستحق هذا الاسم. إن الانتقاد الرئيسي هو أن هذا النص يحمل نفس التصور السابق للاستراتيجية كمسألة ليست مطروحة للتطبيق ، لكن فقط للنقاش وكقضية لا يربطها بمهامنا الحالية رابط[15].

3 – إنني من هذا المنطلق لا أتفق مع النص حول أن : "إحدى المقاييس الأساسية التي تميز الثوريين عن الإصلاحيين هو الموقف من العنف الثوري كضرورة للقضاء على سلطة العدو الطبقي واستبدالها بسلطة الشعب" لأن المشكل ليس هو الموقف النظري ولكن هو مدى الاستعداد الجدي والفعلي لممارسة هذا

له على الحركة الجماهيرية.

15. تعاني الفقرة من نفس الضعف من حيث الإلمام بالتجربة.

العنف الثوري ، فما عدا الكلام عن العنف الثوري[16] ، ماذا فعلنا ، ولو على الأقل للتحضير له. إننا بكل صراحة لا نختلف في هذا الميدان عن القوى الإصلاحية[17].

4 – يطرح النص : "إن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الجماهيري. إننا كشيوعيين نؤمن بأن الثورة الشعبية ستكون من صنع الجماهير" .

إن كوننا نؤمن بأن الثورة ستكون من صنع الجماهير لا يعني أن العنف الثوري الذي تمارسه نخبة أو مجموعة خاطئ في كل زمان ومكان ، بل يمكن في حالات معينة أن يكون سديدا. وإذا كان العنف الجماهيري هو الذي سيؤدي إلى النصر فإن ذلك لا يعني أن العنف الثوري الذي يقوم به مناضلون معزولون لا يمكن في ظرف معين ، وبشكل مؤقت أن يلعب دورا في تأجيج حماس الجماهير أو دعمها في نضالاتها أو إفشال مناورات أعدائها[18]. إن ممارسة هذا الشكل من الكفاح يجب أن يكون الاستثناء ، لكن من غير السديد اعتباره خاطئا بالمطلق.

يطرح النص : "إن تنظيم العنف الثوري الجماهيري يتم على واجهتين ، فمن جهة أولى يتم العمل على تفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في هذا الميدان وتدريبها على أساليب النضال الجماهيري وتأطير مبادراتها الثورية العنيفة ، وذلك لتتمكن من الدفاع عن نفسها أثناء هجومات أجهزة القمع بأقل ما يمكن من الخسائر في صفوفها وبأكثر من الخسائر في صفوف أعدائها ، ومن جهة ثانية ، وفي ظرف معين من تقدم المسلسل الثوري تقوم القوى الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي بإنشاء أجهزتها العسكرية الثورية كأنوية أولى للجيش الشعبي ، الذرع المسلح للجماهير الشعبية وأداتها في مواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي" .

---

16 . إن العنف الثوري وحده غير كافي للتمييز بين الإصلاحيين والثوريين ، إذا لم يكن ينخرط ضمن استراتيجية ثورية حقيقية ، تستند على نظرية ثورية حقيقية كذلك ، ودون الدخول في التفاصيل ، فقد حملت العديد من الحركات الإصلاحية والتحريفية السلاح ، وهو ما يطلق عليه مثلا ب"الإصلاحية المسلحة" (حركة الزباطيين في المكسيك) أو "التحريفية المسلحة"(تجربة المنظمات السياسية العسكرية بأمريكا اللاتينية (حركة التحرير الوطني "توباماروس" في الأوروغواي ، الحركة السندينية في نيكاراغوا ، حركة "الفارك" في كولومبيا ...).

17 . إن مثل هذا الادعاء ، يتطلب الإتيان بالحجج اللازمة للبرهنة عليه ، والواقع أن انصار ما سمي ب "إعادة البناء" ، لم يقدموا على أي تقييم يستحق أن يعتبر تقييما ، فخارج سياقات تطور الخط الاستراتيجي للمنظمة (الأحداث السياسية ، الصراعات الداخلية داخل المنظمة وداخل الحملم ، ومع التيارات الوطنية الجدرية داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ...) ، ومن داخل ما كان يهيء له في سرية تامة ، بعدما تبنت المنظمة فكرة بناء المدرسة العسكرية ، ومما راج من علاقات خاصة مع الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة) ، كل هذا يقلل من أهمية ادعاء صاحب المقالة.

18 . يبحث الكاتب هنا عن أي شيء لتبرير موقفه الخاطئ من العنف الثوري ، خاصة وأنه هنا لا يتحدث عن أية استراتيجية يكون هذا النوع من العنف جزءا منها ، بمعنى آخر ، هناك سقوط في العفوية في هذا المجال.

لا أتفق بتاتا على إنشاء الأجهزة العسكرية الثورية لن تتم إلا بعد بناء الحزب الشيوعي ، هذه النظرة لم تستطع أن تتخلص من النموذج الصيني وهي ترتبط بالنظرة للثورة كسيرورة تمشي في خط مستقيم[19]. هكذا حسب هذه النظرة لن يتم الاهتمام ببناء أنوية عسكرية إلا بعد بناء الحزب ، أما قبل ذلك فيجب الاكتفاء بتفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في ميدان العنف الثوري وتدريبها على ذلك وتأطير مبادراتها" . كيف يمكننا أن نفجر الطاقات الخلاقة للجماهير في ميدان العنف إذا لم نقم ، و نهتم بمسألة أساليب العنف ونتدرب على القضايا العسكرية منذ الآن.

إذا استمررنا كما فعلنا خلال تجربتنا ، فلن نستطيع البتة لا تفجير طاقات الجماهير ولا تدريبها ، بل إنها ستكون أكثر تقدما منا على هذا المستوى وستوجد قوى أخرى تستطيع هي أن تلعب دور تفجير وتأطير العنف الجماهيري (مثلا الحركات الإسلامية).

أرى أن المنظمة يجب أن تعمل ، حين تستطيع أن توفر حدا أدنى من البناء التنظيمي والتواجد الجماهيري ، على التحضير لممارسة العنف وبناء أنوية عسكرية ، لكن ذلك يعني ضرب اللبرالية المتفشية وتصفية الأوضاع الأمنية المهزوزة.

يطرح النص : "أما في الفترة الحالية ، فإن تبني صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم للقيام بجميع مهامنا الثورية ، السياسية والتظيمية والنضالية المستعجلة ، وعلى رأسها إعادة بناء منظمتنا كمنظمة شيوعية مكافحة ، صلبة ، متجدرة وسط العمال والفلاحين" .

لا أتفق أن تبني هذه الصيغة كافي ، والحقيقة أن مثل هذا التعامل يؤدي بنا إلى تأجيل نقاش مشكلة العنف الثوري إلى ما لا نهاية ، أو بالضبط إلى أن يتم إعادة بناء منظمة شيوعية ..." وفي نظري ، أن المنظمة لن تبنى كمنظمة شيوعية مكافحة صلبة ومتجدرة وسط العمال والفلاحين إن هي لم تأخذ على عاتقها الاندماج بالعنف الجماهيري الذي توجد وتتكاثف شروط انفجاره أردنا ذلك أم أبيناه[20].

إن تبني صيغة عامة "العنف الجماهيري الثوري المنظم" لن تفيدنا البتة في مهامنا الملموسة لأن واقع البلاد يبين أن انفجارات من شاكلة 20 يونيو 1981 ممكنة الوقوع ، ورغم ذلك نطرح صيغة عامة لنتخلص من هذا

19 .يظهر أن الكاتب كان يجهل سياقات بناء الحزب الشيوعي الصيني وتطوره ، بارتباط مع مسار الثورة الصينية ، خاصة في بدايتها ، تلك السياقات التي تفند بالكامل ادعاءات الكاتب ، وقصارى القول فإن التجربة الصينية لم تعرف في أي لحظة من تطورها خطا مستقيما.

20 .لقد أصبح الكاتب هنا أكثر وضوحا في التعبير عن تبنيه لموقف بلانكي سبق أن عارضه بأشكال مختلفة داخل النص ، فقد عارضه سياسيا حينما أطلق عليه الممارسة السياسية البلانكية ، ويتبناه الآن كبلانكية مسلحة ..؟؟!!

المشكل ونؤجله إلى أجل غير مسمى[21]. إن الجماهير ستحكم علينا وعلى خطنا السياسي ، ليس فقط لأننا نقول بحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد أو بالعنف الجماهيري المنظم أو لأننا نناضل بجانبها في بعض المعامل في إطار نقابي ضيق ، ولكن أيضا وأساسا لأننا سنقف بجانبها في محنها الكبيرة وفي معاركها الطبقية الكبيرة في الشوارع والبوادي .

وليكن واضحا أنني لا أدعو أن تمارس منظمتنا منذ الآن العنف الثوري لأنني أعرف مدى هشاشة أوضاعها وأعرف هامشيتها بالنسبة للجماهير وضعف معرفتها بالواقع وبأساليب ممارسة العنف الثوري والتقاليد الشعبية في هذا الميدان[22]. لكنني ألح بكل شدة أن تأجيل التفكير في هذه القضايا وبشكل ملموس سيؤدي إلى التأخر حتى في إنجاز مهمتنا الرئيسية ، أي التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين[23]

إن الاهتمام بموضوع العنف الثوري مهمة يجب أن تطرح ضمن مهامنا وإلا تجاوزتنا الأحداث تماما ، لذلك أقترح النقط التالية للتفكير والنقاش.

1 – لماذا لم نستفد من تجربة الحركة.

2 – دراسة التجارب المغربية في هذا الميدان : تجربة عبد الكريم الخطابي وجيش التحرير والمقاومة وحركة 3 مارس[24].

---

21 . قبل ثلاثة أشهر من صدور هذه الوثيقة ، أصدر التيار الثوري داخل المنظمة مقالة تحت عنوان "المعتقلون السياسيون و"الانحراف الديموقراطي" بالمغرب" ، وقد قامت مجلة "الهدف" الفلسطينية (المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) بنشر المقالة في العدد 6 ، فبراير 1982. وقد أثار هذا المقال في حينه ضجة ونقاشا وسط المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي بالقنيطرة ، الذين كان أغلبهم آنذاك قد أصبح يتبنى نهجا "ديموقراطيا" بديلا عن الخط الثوري للحملم ولمنظمة "إلى الأمام" ، ولم يكن أنصار "إعادة البناء" بعيدين عن هذا الخط ، رغم أن العديد من المعتقلين السياسيين قد اتهم أبراهام السرفاتي بكونه صاحب المقالة المذكورة أعلاه ، فراسل هذا الأخير ، بحسن نية منه اتجاه متهميه ، مجلة "الاختيار الثوري" لسان الجناح البصري داخل الاتحاد الاشتراكي ، وذلك بتاريخ 9 – 3 – 1982 ، متبرءا من ذلك المقال المنسوب إليه من طرف بعض المعتقلين السياسيين في السجن المركزي ، وقد نشرت المجلة هذا التكذيب الذي اتهم فيه أبراهام السرفاتي أصحاب المقالة بالانتساب إلى نظرية الفوكو الشهيرة ، واتهمهم كذلك بالحلقية تجاه القوى الإصلاحية ، تلك القوى التي كانت في أغلبها قد أدانت انتفاضة 20 يونيو المجيدة (الانتفاضة التي سقط فيها المئات من أبناء الشعب المغربي برصاص النظام الكمبرادوري). وأمام تأكيد الخط الثوري في تلك المقالة الشهيرة على أهمية الإعداد للعنف المسلح في مواجهة العنف الرجعي ضمن استراتيجية ثورية واضحة ، ردد أبراهام السرفاتي أسطوانة ما يسمى ب"العنف الثوري الجماهيري المنظم" ، أي اللااستراتيجية كاستراتيجية.
رسالة أبراهام السرفاتي تلك ،يتوفر موقع "30 غشت" على نسخة منها.

22 . بعد هذا الوصف لأوضاع المنظمة حسب الكاتب ، فما الفائدة من كل هذا الهراء حول العنف الذي لا يقبل الانتظار ؟؟!!

23 . هناك تناقض صارخ لدى الكاتب ، عندما يتحدث عن منظمة هشة تنجز التجدر بالإضافة إلى استعمال العنف الثوري.

24 . ليس المهم دراسة هذه التجارب التي كانت في جلها فاشلة (لقد عرفت المرحلة صدور دراسات هامة حول هذه التجارب وأهمها الكتاب الضخم الذي أنجز حول "الثورة الريفية" ، وهو تجميع للمداخلات والوثائق التي قدمت إلى المناظرة الدولية حول هذه الثورة ،

3 – دراسة تجارب شعوب لأخرى : توباماروس ، تشي غيفارا ، نيكاراكوا ، إيران ... .

4 – الاهتمام بالمسائل العسكرية : معرفة واقع البلاد (دراسة واقع الجيش والتحولات داخله ، دراسة نقط تركزه وأهمية مناطق تواجده ، قراءة خرائط . و دراسة الجغرافيا) (Etat major)

إن هذه المهام تظل ثانوية بالنسبة للمهمة الرئيسية ، لكن ذلك لا يعني إسقاطها تماما من اهتماماتنا.

رفيق : 22 – 5 – 1982

الشيوعي ، السلسلة الجديدة ، العدد 5 مكرر

وقد شارك فيها العديد من كبار المؤرخين والسوسيولوجيين والأنتربولوجيين والجغرافيين والسياسيين والمثقفين ... وقد أصدرت دار النشر الفرنسية "ماسبيرو" هذا الكتاب سنة 1973) بقدر ما أن الأهم هو إدماج خلاصات ودروس هذه التجارب ضمن محاور استراتيجية ثورية.

3 ـ تقييمات مختلفة للقضايا الاستراتيجية والتكتيك في خط المنظمة [1]

1) مناقشات تقييمية لوثيقة القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية

الرأي الأول:

ملاحظات عامة:

1) إن الاستراتيجية التي كان ولا يزال ينبني عليها خط المنظمة تنطلق بشكل عام من مسائل نظرية جاهزة ولا يمكن معرفة مدى صحتها في واقع مجتمعنا في ظل غياب الإحصائيات والتشخيص ، ودراسة التصور التاريخي لهذا المجتمع... فليس المهم تقديم طرح متناسق في الوقت الذي يغيب فيه الارتكاز على الواقع الملموس ، فلحد الآن لازال هناك فصم بين استراتيجية المنظمة وتكتيكها وأسباب هذه الاستراتيجية غير مبنية على معطيات الواقع. إن هذه مسؤولية المنظمة بكاملها في أن تتجاوز هذا المنهج وأن تبني استراتيجية مرتبطة أكثر بمعطيات الواقع الذي نطمح إلى تغييره مسلحين في ذلك بالفكر الماركسي اللينيني وتطبيقه الخلاق على واقعنا.

2) في الطرح الاستراتيجي الحالي للمنظمة تغيب مسألة التحالفات على المستوى العالمي ، إن الثورة الديمقراطية الشعبية لا يمكن إنجازها بدون تحديد سديد لخطها وسياستها على المستوى الأممي أيضا ، فالثورة لن تقوم في منطقة معزولة عن التأثيرات الخارجية ولحد الآن فإن واقع الحركة الشيوعية العالمية لم يسبق له أن كان محط نقاش داخل المنظمة في وقت تعرف فيه هذه الحركة تحولات عديدة في مجرى صيرورتها من الواجب تناولها بالتحليل.

3) هناك اقتراح يطرحه أحد الرفاق بتحفظ نظرا لأن الفكرة غير واضحة جدا ، وهوالتفكير في خلق جبهة القوى والأنظمة المناهضة للأمبريالية ، لماذا؟ لأنه في السابق كانت الأممية الثالثة قبل التطورات التي عرفتها (انحرافها ثم حلها بعد ذلك) تلعب دورا مهما في توحيد الحركة الشيوعة عبرالعالم وحاليا هناك غياب لهدا الدور ،بل وهناك اختلافات عدة تزيد من تمزيق هذه الحركة. من المهم التفكير في مدى صحة خلق هذه الجبهة.

الهوامش من وضع موقعة 30 غشت

1 ـ كل المعطيات الواردة في الوثيقة تؤكد أن صدورها قد تم بعد أبريل 1982 ، ونرجح صدورها في أحد أعداد "الشيوعي" إما العدد 3أو 4 . والوثيقة عبارة عن نقاش داخلي لمجموعة من أعضاء المنظمة بداخل السجن المركزي كانوا قد انساقوا مع "خط إعادة البناء"التحريفي وكان جزء منهم ينتمون في السابق إلى "الخط الثوري" للمنظمة دفعتهم وسطيتهم إلى دعم الخط الجديد والالتحاق به مساهمين بذلك في اضعاف الخط الثوري والحاق الهزيمة به.
لم نشأ هنا تكرار الملاحظات التي سبق أن عبرنا عنها في الوثائق السابقة ،والوثيقة عموما تنقل نقاشا جماعيا حول وثيقتين أساسيتين من وثائق ما سمي ب "إعادة البناء" وهما "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" و"القضايا التكتيكية في خط المنظمة".

نقاش مضمون النص:

التناقضات الطبقية في المجتمع المغربي :

فيما يخص هذا الجزء هناك عدة ملاحظات والتي هي أساسا نفس الملاحظة العامة رقم 1 وتدقيق أكثر لها. إن هذا الجزء يأخذ بالتحليل التشكيلة الطبقية للمجتمع المغربي. إلا أن الذي يغيب عنه هو واقع و وزن كل فئة من فئاته على حدى. ليس المهم أن نقر بأن هناك برجوازية وطنية وبرجوازية صغيرة والتي تتكون من ثلاث شرائح وهناك الفلاحين الأغنياء والمتوسطون والفقراء.

إن هذا ضروري ولكنه لا يكفي إذا لم نتمكن من تحديد الوزن الحقيقي الاقتصادي والسياسي لكل فئة والتحولات التي تعيشها. إن إستراتيجيتنا ستكون غير سديدة إذا لم تنطلق من ذلك. بالطبع كل مجتمع على شاكلة مجتمعنا توجد به بورجوازية وطنية ولكن وزنها السياسي والاقتصادي يختلف من مجتمع لأخر ، وتحديد التحالفات سيكون دون جدوى إذا لم نكن على اطلاع بمدى تأثيرها الفعلي في مسار الثورة. كذلك حين نتكلم عن الشريحة العليا من البورجوازية الصغيرة مثلا. فليكن واضحا لنا من هي وعمن نتكلم فهل المهندسون والأطباء ينتمون لها أم نسبة منهم فقط ، ما وزن كل فئة من هده الفئات ، نفس الشيء حين نتطرق إلى الفلاحين ، أي من المناطق فيها تمركز مكثف لفئة دون أخرى ؟ مثلا ، كذلك بالنسبة للطبقة العاملة ، النص يطرح إنها تشكل الطبقة الثورية حتى النهاية ، هذا صحيح جدا ، ولكن هل واقع الطبقة العاملة ببلادنا هو نفسه واقع الطبقة العاملة بانكلترا المتقدمة صناعيا ؟ أو في النيبال المتأخرة كليا ؟ إذن فمن الضروري معرفة وزنها بدقة في المجتمع المغربي. إن العمال ليسوا ماركسيين لينيين بالولادة ، فهم يعيشون في مجتمع يسيطر عليه الفكر الديني والخرافي إلى جانب نفوذ الإيديولوجية البرجوازية. إن عدم استيعابنا لكل هذا سيبقينا مهمشين عن الجماهير وسيوقعنا في عدة أخطاء ، وكم من حركات ثورية لجهلها لواقع شعبها سقطت في أخطاء فادحة. إن إنجاز هده المهمة يأتي ضمن تقدم المنظمة في عملية التجدر وسط العمال والفلاحين وكافة الجماهير الشعبية ، فإذا كان من المستحيل الفعل في واقع نجهله فإنه من المستحيل أيضا معرفة هذا الواقع بدون التغلغل في أحشائه ، وإذا كانت المنظمة قد طرحت هذه المهمة منذ زمان فإنها لم تتقدم في إنجازها بالمرة لهذا فمن الضروري طرحها حاليا بإلحاح ، يجب معرفة كل إمكانياتنا الفردية والجماعية والخروج من دوامة التقوقع الداخلي الحالية التي يعيشها جل أعضاء المنظمة ، فنشاطنا خارج المنظمة أساسا وليس داخلها. هناك أيضا مجمل اقتراحات للنقاش نقدمها هنا:

- من الضروري أن تستفيد المنظمة من عدة بحوث جامعية و غير جامعية حول واقع الطبقة العاملة ، البادية المغربية ، واقع المرأة ، تاريخ المقاومة....الخ. إن تجميع هذه الدراسات واستغلالها بشكل علمي له دوره في استخلاص عدة خلاصات مهمة.

- من الضروري أيضا الدفع بجيوش المناضلين المثقفين داخل الجامعة للقيام بعمل ممنهج في هذا الاتجاه (بحوث ، دراسات...) فهناك طاقات كبيرة ولكنها مبعثرة ومن الواجب توجيهها لكي تلعب دورها في تعرية هذا الواقع من قناعة أنها بذلك ستساهم في تغييره.

- الدفع بمجموعات من المناضلين للقيام بدراسات وأبحاث في القطاعات والمناطق التي لديهم إمكانيات الاندماج فيها ، مثلا:

- مجموعة من المناضلات يقمن بأبحاث ودراسات لواقع المرأة العاملة والمرأة بشكل عام.

- مجموعة من المناضلين في منطقة فلاحية واحدة يلقون على عاتقهم القيام بدراسة لمنطقتهم. وفي مرحلة أولى من الضروري بعث مناضلين من المنظمة للبادية للاحتكاك بواقعها وتلمسه.

- توجيه نشاط عدة جمعيات ثقافية لنفس المهمة (معرفة الواقع....) داخل الأحياء الشعبية.

إن عملا مثل هذا لن ينطلق بمحض إرادته فمن الواجب أن ينخرط فيه أعضاء من المنظمة وأن تتابع المنظمة تقدم هذا العمل باستمرار ، ومن الضروري أيضا أن يقتنع بأهميته القائمون به. و من هنا فإن أهمية النشر مثلا بشكل جماهيري لها دورها في تشجيع هذا العمل ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب ألا ننتظر أن يكون هذا العمل ناجحا 100في 100 نظرا لعدة صعوبات (صعوبة الاتصال والاندماج ، العراقيل التي تضعها السلطة....)

نقاش الأشياء الباقية من النص:

هناك اتفاق مع الأرضية حول طبيعة الثورة كثورة وطنية ديمقراطية شعبية (نقطة 2) كما أن هناك تبني المحاور الأخرى باستثناء النقطة 4 (من هي الطبقة المؤهلة لقيادة ثودش) والتي استفاض فيها النقاش دون التوصل إلى خلاصة موحدة وقد كانت الآراء المعبر عنها هي كالتالي:

- رأي أول: لا يتفق مع ما جاء في هذه النقطة وسيطرح وجهة نظره متكاملة في هذه المسألة.

- رأي ثاني: يتحفظ مما جاء في هذه النقطة و مما تطرح وجهة النظر الأولى وسيصيغ تحفظه.

- رأي ثالث: يتفق مع هذه النقطة مع ملاحظة جزئية وهامة في نفس الوقت وهي ضرورة معرفة الواقع الحالي للطبقة العاملة لتحديد أشكال الفعل فيه بشكل سديد.

كخلاصة: إن التحليل الطبقي للمنظمة سيكون غير سديد في غياب معرفة سديدة للواقع ، ولا يمكن أن تكون إستراتيجيتنا سديدة في غياب ذلك. من هنا يجب تبني استراتيجية في خطوطها العريضة تطرح المسائل الواضحة وتجاوز المسائل المنسوخة والغير مبنية على حد أدنى من الواقعية.

(1) رفيق لا يتفق على الصيغة ويطرح: "أن الطبقة العمالية هي استراتيجيا الطبقة الثورية حتى النهاية". ورفيق آخر يتحفظ من الصيغة وسيصيغ تحفظه.

(2) المقصود بالمناضلين: أعضاء من المنظمة ومختلف المناضلين الديمقراطيين المتواجدين بالساحة.

الرأي الثاني:

1-على مستوى الشكل:

أ) الجانب المنهجي: إن المنهج المتبع في الأرضية منهج مثالي ، ويتجسد ذلك في كون الأرضية تنطلق من نظرية عامة ، وليس من واقع الصراع الطبقي في بلادنا في تطوره التاريخي. وإليكم بعض الأمثلة على ذلك:

- فيما يخص ، " التحليل الطبقي" نلاحظ أن الأرضية عبارة عن تراكمات لتعريفات لمختلف الطبقات بشكل نظري مجرد عن الواقع ، ذلك أنه لا يبرز موقع كل طبقة في علاقات الإنتاج السائدة في التشكيلة الاجتماعية المغربية ، كما لم تبرز الخصائص النوعية لكل من هاته الطبقات. ومن جهة أخرى ، وهذا هو المهم ، لا تبرز طبيعة ومستوى صراع هذه الطبقات كما هو في الواقع الملموس.

- ترهن الأرضية بناء الحزب بوحدة الحركة الماركسية – اللينينية المغربية (الحملم). وذلك دون الانتباه لواقع الحملم ومختلف فصائلها ، ومع القفز على التطورات التي عرفتها هذه الوحدة في حد ذاتها ، وعدم استخلاص الدروس من سلبية التجربة السابقة.

- تتحدث الأرضية عن طليعة الطبقة العاملة في الثورة الوطنية الديمقراطية الوطنية (ث.و.د.ش) ، دون الاستناد على معرفة ، ظروف نشأتها- شروط عيشها وعملها- وعيها النقابي والسياسي والطبقي- واقعها التنظيمي- السمات الرئيسية لتاريخها الكفاحي.....

- وقع إغفال عدة محددات أساسية لكل استراتيجية ثورية: علاقة الثورة المغربية بالثورة العربية والعالمية - المواقف المحتملة إيجابا وسلبا للبلدان المجاورة وموقف الحركة الثورية العالمية من ثورتنا- المصالح الاستراتيجية للامبريالية العالمية ببلادنا ومن احتمال تدخلها المباشر من اجل إجهاض العملية الثورية.

ب) الجانب السياسي / القانوني:

إن المشروع موقع من طرف القيادة الوطنية ونعتبر هذا خرقا لمبدأ المركزية - الديمقراطية. ذلك أن (ق.و) لا يحق لها كقيادة أن تدخل تعديلات على خط المنظمة مهما كان حجمها ، خصوصا إذا كان الأمر يتعلق بالتشطيب على الاستراتيجية التي أقرتها ندوة نونبر 72 ، اي استراتيجية "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد" واستبدالها "بلا استراتيجية". إن مهمة ق.و هي السهر على تطبيق الخط الذي أقرته ندوة 72.

لكن من حق أعضاء ق.و وكباقي أعضاء المنظمة أن يتقدموا بمشاريع بشكل فردي أو جماعي لكن باسمهم الخاص وليس باسم القيادة.

2- على مستوى المضمون:

سنركز هنا على ما هو مركزي في أي استراتيجية ثورية أي: مسألة حسم السلطة. بعد التخلي العملي ، لمدة تزيد عن 10 سنوات ، عن استراتيجية "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد" (ذلك أن المنظمة لم تشرع في تطبيقها بل لم تعمل حتى على الإعداد لها) ، تدعو الأرضية بصريح العبارة إلى التخلي عنها ، لأنها حسب منطق الأرضية: استراتيجية خاطئة ، واستبدالها "باستراتيجية" "العنف الثوري الجماهيري المنظم" التي تعني كل شيء في نفس الوقت.

إن مفهوم "العنف الثوري الجماهيري المنظم" مفهوم غامض ولا يعبر عن استراتيجية محددة. إنه مجرد وصف لمجموع الاستراتيجيات الثورية التي مارستها وتمارسها الشعوب وطلائعها الثورية ، والتي تعتمد الربط الجدلي بين النضال السياسي الجماهيري والكفاح المسلح ،سواء كانت "حرب تحرير شعبية" أو"انتفاضة شعبية مسلحة".

ومن جهة أخرى أن دراسة أولية لبعض هذه التجارب (الثورة البلشفية ، الثورة الصينية ، الثورة الفيتنامية والثورة السندينية في نيكاراغوا) تبين بوضوح أن هناك اختلافات نوعية بين مختلف هذه التجارب وحتى بين تلك التي تبنت نفس الاستراتيجية ، فالثورة البلشفية ليست هي الثورة السندينية بالرغم من أن الثورتين تحققتا بناء على استراتيجية الانتفاضة. والثورة الفيتنامية ليست تكرارا للثورة الصينية بالرغم من كونهما أنجزتا استنادا على حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد. إن لكل ثورة قوانينها الخاصة ، والتي تميزها عن باقي الثورات.

فما هي القوانين الخاصة للثورة المغربية أيها الرفاق ؟ ومن جهة ثالثة ، فإن الأرضية قد أخطأت في فهمها للتجربة السندينية. ذلك أنها اعتبرت أن استراتيجية الجبهة السندينية ليست حرب التحرير الشعبية ولا الانتفاضة لكنها تجمع بينها. وهذا غير صحيح إن الجبهة السندينية منذ نشأتها (1961) قد راكمت عدة تجارب: حرب العصابات في المدن + حرب العصابات في البوادي+ حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد (والتي استمر فيها اتجاه حتى 1977).

GPP — التركيز على العمل السياسي / التنظيمي وسط الطبقة العاملة.(الاتجاه البروليتاري). وعرفت هذه التجارب بين 1970 - 61 عدة نكسات (خصوصا منها التجارب العسكرية) وبعد الصراعات التي عرفتها الجبهة منذ بداية السبعينات ، راح كل فصيل يمارس استرتيجيته الخاصة إلى حدود 1975 ، حيث تبين للجميع من خلال تطور الصراع ضد النظام السموزي أن الاستراتيجية الملائمة لواقع النيكارغوا وهي الانتفاضة الشعبية المسلحة ، والتي ينادي بها ويمارسها اتجاه les terroristes

الخلاصة:

ان المنظمة ما زالت لا تعرف ، لحد الآن ما هي الاستراتيجية الثورية الصالحة لبلادنا.

- لا يمكن إطلاقا تحديد خطط تكتيكية في غياب خط استراتيجي سديد. ذلك أن لكل استراتيجية ثورية تكتيكاتها الملائمة. والدخول في بلورة خطة تكتيكية في شروطنا الراهنة يعني السقوط مجددا في إعادة انتاج انحرافات قديمة أو إنتاج أخرى جديدة (مثل الحركية والعفوية...الخ).

- ضرورة الاكتفاء حاليا ببلورة خطة عمل توجه نشاطنا الثوري والديمقراطي اليومي إلى حين انعقاد المؤتمر الوطني الذي عليه ان يحسم في قضية الخط الاستراتيجي ، ويحدد التكتيكات الملائمة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية.

- تدقيقات وتحفظات أحد الرفاق

1-اتفق على الملاحظات الواردة في النقطة (1) لكني اعتبرها تهم جوهر ومضمون الأرضية و ليست فقط ملاحظات شكلية. ومن جهة أخرى ، أرى من اللازم تسطير الملاحظة المتعلقة بأعمال عدة محددات أساسية في الاستراتيجية الثورية ، وعلى رأسها: علاقة الثورة المغربية بالثورة العالمية وتفاعلهما. هل نحن بالفعل بصدد إغفال بريء ؟ أم لهذا الإغفال خلفية سياسية معينة ؟ وفي الحال الثانية يطرح احتمالين:

-الاحتمال الأول: أن القيادة لم تنفصل بعد عن المفاهيم التحريفية التي طبعت خط المنظمة- أو ما يمكن تسميته بالخط- منذ نشأتها إلى حدود الدخول في عملية إعادة البناء ، والتي تجلت بالخصوص في تقييم يسراوي خاطئ لطبيعة ومميزات المرحلة التاريخية عالميا ومتطلبات الصراع الطبقي العالمي ، والعداء السياسي المكشوف للاتحاد السوفياتي الموصوف بالامبريالية- الاشتراكية.

- الاحتمال الثاني: أن القيادة لم تصل بعد إلى ترتيب أوضاعها الفكرية والإيديولوجية مما يحول دون التطرق إلى طبيعة المرحلة التاريخية عالميا كنقطة أساسية في تحديد الاستراتيجية. وفي كلا الاحتمالين أسجل أن أسلوب الإبهام والتغليط لا مكان له في الممارسة الثورية

فعلى هذا التحديد هناك سؤال مركزي يطرح نفسه: إلى أي حد استفدنا من النكسات التي عرفتها المنظمة ، وهل نحن في طريق تصحيح الخط أم في طريق اعادة انتاج انحرافات من طراز جديد ؟ فمادام الأمر يتعلق بإعادة بناء المنظمة فلا مفر من تقييم المفاهيم الإيديولوجية والسياسية التي شكلت أرضية انطلاق وتشكل المنظمة كمنظمة للمثقفين الثوريين ، تعهدت على حمل الفكر الثوري للحركة النضالية الجماهيرية.

2-اتفق على النقطة (ب)

3- اتفق على ما ورد في النقطة (2) لكني اعتبر أن الرفيق الذي صاغها يختزل الاستراتيجية في مسألة حسم السلطة.

الرأي الثالث:

1) أول ما يلاحظ على النص هو عدم قيامه بتقييم لأطروحات المنظمة فيما يخص القضايا الاستراتيجية ، لقد سبق للمنظمة أن طرحت عدة تصورات استراتيجية خلال تجربتها ، الانتفاضة ثم حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد وفصلت في عدد من القضايا الاستراتيجية (مناطق الصدام ، قواعد حمراء...) ثم طرحت تصورا جديدا بعد بروز قضية الصحراء يركز على دور الجنوب المغربي.

هكذا تطرح العديد من القضايا التي لم يتطرق لها التصور لكن من الضروري الاهتمام بها:

ا- ما هي التصورات الاستراتيجية للمنظمة وارتباطها بالتكتيك. لماذا ظل نشاط المنظمة في واد واستراتجيتها في واد آخر حتى أصبحت الأطروحات الاستراتيجية مجرد مقولات جامدة لا علاقة لها بالممارسة. ما هو الدور الذي لعبه إسقاط عدد من الأطروحات الاستراتيجية العامة المأخودة من الثورة البلشفية (الانتفاضة) او الثورة الصينية (حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد) في حجب الواقع العيني للبلاد وتأخير التفكير الجدي في استراتيجية مرتبطة أكثر بواقع بلادنا وتطور أساليب النظام والامبريالية في مواجهة حركة الجماهير وقواها المناضلة.

ب- لقد سبق للمنظمة أن انتقدت النظرة البلانكية ونظرية الفوكو وانتقدت أيضا ظاهرة التراكم السلمي للقوى أو ما يسمى بالخط الداخلي.

لكن على المستوى الممارسة العملية لم يمنع ذلك من التقوقع في شبكات سرية تمارس نوعا من "حرب العصابات" السياسية ومن "البلانكية" المعزولة عن الجماهير في شكل خاص (إسقاط مواقف من فوق على الجماهير ، القيام ب"عمليات" المتخصصين في توزيع المناشير مثلا...) كذلك مارست المنظمة وتمارس الآن ومنذ أن بدأ الكلام عن إعادة البناء خطأ داخليا يرتكز على الفرق في النقاشات السفسطية في التجربة (وكأن حركة الواقع توقفت مند 1975) مع نسيان الفعل في الواقع الحي (هكذا لا يسمع أي شيء عن عمل المنظمة الجماهيري و لا عن دعايتها أو تأثيرها) رغم الكلام عن الارتباط بالطبقة العاملة والفلاحين.

2)هل لم يكن هناك و ما زال تصور لتطور المنظمة كتطور يمشي في خط مستقيم:

منظمة تنطلق من المثقفين ثم تنطلق بعد ذلك إلى الطبقة العاملة ثم بفضل نواة بروليتارية تنتقل إلى الفلاحين وحينذاك يتم بناء الحزب وانطلاق الكفاح المسلح. في نظري أن هدا التصور هو الذي طغى وما يزال إلى حد الآن داخل المنظمة.

إن تجارب الشعوب وتجربتنا تبين أن الرجعية والامبريالية والأنظمة الساهرة على مصالحها لن يسمحوا أبدا بهذا التطور في خط مستقيم وسيعملون كل ما في وسعهم لإعاقته.

إن تقييمنا للتجربة رغم أنه كشف عن انحرافنا عن مهمة التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، فإنه ظل سجينا في نفس الوقت لنفس التصور السالف الذكر. ولعل ما ساهم في ذلك هو أن تقييم التجربة لم يتطرق للقضايا الاستراتيجية. و

في نظري أن نقد ممارسة العنف الثوري عن الجماهير من طرف نخبة قد برر عدم الاهتمام الجدي والإنجاز الملموس لأشكال و لو بسيطة من العنف الثوري. كما أن مقولة "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد" كان يبرر عمليا أن مسألة طويلة الأمد إذن لا تهمنا و لا في المستوى القريب و بالتالي يجب توفر شروطها أي أن ذلك كان يدفع في اتجاه تأجيل مسألة العنف إلى ما لا نهاية.

إننا لم ننتبه أن ممارسة عملنا السياسي خلال تجربتنا كلها كان من فعل نخبة معزولة عن الجماهير. وإذا كان قد سهل فعلا عملية قمعنا من طرف النظام فانه أيضا أكسبنا رصيدا نضاليا وسياسيا داخل جزء من الجماهير وعلمنا العديد من الدروس. لذلك اعتبر أنه من الخاطئ اعتبار أن أي عنف ممارس من طرف نخبة و لو كانت معزولة خاطئ مسبقا بشكل مطلق. أعتبر خلافا لذلك أن إطلاق أعمال العنف الثوري من طرف نخبة معينة و ملائمة حتى و لو قمعت هذه الأعمال توفر لهده النخبة تعاطفا جماهيريا كبيرا يمكن أن تلعب دورا في أن تقتنع الجماهير بأن هذه النخبة تكافح فعلا وليس فقط بالكلام من أجل تحرر الجماهير الشعبية. إذا تم اختيار الظرف الملائم مثلا حين تكون الجماهير في مرحلة مد نضالي تخوض فيه نضالات عفوية وتمارس عنفها الثوري ، فإن الالتحام بهذا العنف الجماهيري بل وإعطاء المثل في الجرأة في الكفاح والقيام بأعمال عنيفة تساند الجماهير ، إن هذه الأعمال في نظري ورغم احتمال فشلها وقمعها يمكن أن تشكل كسبا سياسيا كبيرا زيادة على أنها تسلح المناضلين بتجربة غنية (في ميدان الكفاح المسلح والميدان العسكري ومعرفة البلاد والعدو) وتقوي صلابتهم وعزيمتهم.

3) إن التصور لإعادة البناء قد أسقط تماما من حساباته واهتماماته مسألة الكفاح والعنف الثوري كأن المسألة مجرد لازمة نطرحها من وقت لآخر ضمن أطروحات استراتيجية نرددها كما نردد مقولات فلسفية لكنها لا تتجسد في اية مهام ملموسة و لو كانت بسيطة.

إن التراجع تحت ضغط اليمين داخل المنظمة في الخارج والسجن عن أهمية الجنوب الغربي(هذا اليمين الذي استفاد من أخطاء نظرية تضمنتها أرضية 13 نقطة) أدى إلى أن تصبح مسألة العنف أو الكفاح مسألة ملغاة تماما من جدول تفكير المنظمة و بالأحرى من جدول أعمالها من جهة وأن تظل منظمتنا معزولة تماما عن الحرية. إن التصور لإعادة البناء باكتفائه فقط بالتركيز على التجدر وسط الطبقة العاملة و الفلاحين دون طرح مهام ملموسة في مسألة التحضير للكفاح أو العنف الثوري ، فقد أخطا بشكل فادح في تقديم المنظمة وقد حان الأوان لتصحيح هذا الواقع المنحرف. و ما يجعل من هده الأخطاء أكثر فداحة هو من جهة تطور شروط بروز الكفاح أو العنف الجماهيري العفوي وتوفر شروط على مستوى المنطقة تسمح بنمو قوى عسكرية.

4) لقد كانت تحاليلنا تبالغ في الكلام عن الانتفاضات الفلاحية في المغرب ، الشيء الدي يتنافى مع الواقع العيني. وإذا عرفت منطقة الريف انتفاضات في 1958 ، فإنه من الخاطئ تعميم ذلك على البلاد كلها. لقد كنا ننفخ كثيرا في بعض الانتفاضات مثل أولاد خليفة. ولعل ذلك يجد تفسيره في رغبة المنظمة و قيادتها تبيان أن المغرب يشبه الصين حتى

يتسنى بتطبيق المنظور الاستراتيجي الصيني عليه. والواقع الذي يجب إقراره ، رغما عن إرادتنا هو أن البادية عرفت هدوءا كبيرا نهاية الخمسينات إلى يومنا هذا. ما يجب أن نفعل هو دراسة هذا الواقع نفسه لتفسيره والعمل على تغييره. لكن ذلك يفترض أن نزيح عن أعيننا نظارات الأفكار المسبقة. إن "ريمي لوفو" قد حاول توضيح أسس الاستقرار في البادية ، لعل أسباب ذلك توجد فيما وفرته خلال مرحلة طويلة الهجرة للخارج والمدينة. وفي استغلال اليد العاملة في الإنعاش ، هذا بالإضافة طبعا الى القمع الشديد ، أضف الى ذلك أننا كنا نبالغ في الكلام عن التحولات. إلا أن المعطيات الجديدة المتمثلة في تقلص الهجرة إلى المدينة لا بد وأن تغير واقع البادية المغربية.

أما المدن فإنها زيادة على استقبالها لأفواج غفيرة من النازحين من البوادي وتفاقم أوضاع الجماهير فيها ، فإنها توفر إمكانية العمل السياسي والايديولوجي وبالتالي تسمح بانفجارأكثر أشكال الاحتجاج والعنف الجماهيري.

انطلاقا من هذه الملاحظات التمهيدية أتطرق للنص:

-إن النص بدل أن يناقش المشاكل الفعلية والملموسة التي يمكن ربطها ولو في حدود ممارستنا العملية وليس فقط بلورة تصورنا المثقفي. التاريخ يكرر الأطروحات العامة حول الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية والحزب البروليتاري... إن كل هذه النقط نوقشت عدة مرات من قبل ، لذلك لن أناقشها. وما أريد نقاشه هو الجزء الأخير من النص:

2- وإذا كنت أعتبر ، وخلافا لبعض الرفاق ، أنه من السديد تماما وضع كل المسلمات من نوع "حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد" ، في محك النقاش والواقع ، وإذا كنت أعتبر أن ما يأتي به النص في هذا المضمار إيجابي من منطلق انطلاق التفكير والصراع على الأقل و أن المنظمة ستلعب دورا هاما في المسلسل الثوري. فإنني أعتبر أن هذا التفكير ظل ناقصا لأنه لم يهتم بتقييم التجربة في هذا الميدان. ولو فعل ذلك لاستطاع ربما ، أن ينتقل من مستوى الأطروحات النظرية العامة ولو "صحيحة" إلى مستوى المحاولة ولو كانت أولية وبسيطة لربط نظرتنا الثورية بأرض الواقع أي الواقع الذاتي للمنظمة وواقع ما تنتظره الجماهير من منظمة ثورية تستحق هذا الإسم. إن الانتقاد الرئيسي هو أن هذا النص يحمل نفس التصور السابق للاستراتيجية كمسألة ليست مطروحة للتطبيق لكن فقط للنقاش وكقضية لا يربطها بمهامنا الحالية رابط.

3- إنني من هذا المنطلق ، لا أتفق مع النص حول أن:"إحدى المقاييس الأساسية التي تميز الثوريين عن الاصلاحيين هو الموقف من العنف الثوري كضرورة للقضاء على سلطة العدو الطبقي واستبدالها بسلطة الشعب". لأن المشكل ليس هو الموقف النظري ولكن هو مدى الاستعداد الجدلي والفعلي لممارسة هذا العنف الثوري. فما عدا الكلام عن العنف الثوري ماذا فعلنا و لو على الأقل للتحضير له. إننا بكل صراحة لا نختلف في هذا الميدان عن القوى الإصلاحية.

4- يطرح النص:"أن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الجماهيري. أننا كشيوعيين نؤمن بأن الثورة الشعبية ستكون من صنع الجماهير".

إن كوننا نؤمن بأن الثورة ستكون من صنع الجماهير لا يعني أن العنف الثوري الدي تمارسه نخبة أو مجموعة خاطئ في كل زمان ومكان. بل يمكن في حالات معينة أن يكون سديدا. وإذا كان العنف الجماهيري هو الذي سيؤدي إلى النصر فإن ذلك لا يعني أن العنف الثوري الذي يقوم به المناضلون معزولون لا يمكن في ظرف معين و بشكل مؤقت أن يلعب دورا في تأجيج حماس الجماهير أو دعمها في نضالاتها أو إفشال مناورات أعدائها. إن ممارسة هذا الشكل من الكفاح يجب أن يكون الاستثناء لكن من غير السديد اعتباره خاطئا بالمطلق.

يطرح النص: "أن تنظيم العنف الثوري الجماهيري يتم على واجهتين ، فمن جهة أولى يتم العمل على تفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في هذا الميدان وتدريبها على أساليب النضال الجماهيري وتأطير مبادرتها الثورية العنيفة وذلك لتتمكن من الدفاع على نفسها أثناء هجمات أجهزة القمع بأقل ما يمكن من الخسائر في صفوق أعدائها ، و من جهة ثانية و في ظرف معين من تقدم المسلسل الثوري تقوم القوى الثورية و على رأسها الحزب الشيوعي بإنشاء أجهزتها العسكرية الثورية كأنوية أولى للجيش الشعبي ، الدرع المسلح للجماهير الشعبية ، وأداتها في مواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي".

لا أتفق بتاتا على إنشاء الأجهزة العسكرية الثورية لن تتم إلا بعد بناء الحزب الشيوعي ، هذه النظرة لم تستطع أن تتخلص من النموذج الصيني وهي ترتبط بالنظرة للثورة كصيرورة تمشي في خط مستقيم. هكذا حسب هذه النظرة لن يتم الاهتمام ببناء أنوية عسكرية إلا بعد بناء الحزب. أما قبل ذلك فيجب الاكتفاء ب"تفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في ميدان العنف الثوري وتدريبها على ذلك وتأطير مبادرتها" كيف يمكننا أن نفجر الطاقات الخلاقة للجماهير في ميدان العنف إذا لم نهتم بمسألة أساليب العنف ونتدرب على القضايا العسكرية منذ الآن.

إذا استمررنا كما فعلنا خلال تجربتنا ، فلن نستطيع البتة لا تفجير طاقات الجماهير ولا تدريبها بل إنها ستكون أكثر تقدما منا على هذا المستوى وستوجد قوى أخرى تستطيع هي أن تلعب دور تفجير وتأطير العنف الجماهيري (مثلا الحركات الإسلامية).

أرى أن المنظمة يجب أن تعمل ، حين تستطيع أن توفر حدا أدنى من البناء التنظيمي والتواجد الجماهيري ، على التحضير لممارسة العنف وبناء أنوية عسكرية. لكن ذلك ضرب لليبرالية المتفشية وتصفية الأوضاع الامنية المهزوزة.

يطرح النص:"أما في الفترة الحالية ، فإن تبني صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم للقيام بجميع مهامنا الثورية ، السياسية ، التنظيمية والنضالية المستعجلة وعلى رأسها بناء منظمتنا كمنظمة شيوعية مكافحة ، صلبة ، متجدرة وسط العمال والفلاحين".

لا أتفق أن تبني هذه الصيغة كافي. والحقيقة أن مثل هدا التعامل يؤدي بنا إلى تأجيل نقاش مشكلة العنف الثوري إلى ما لا نهاية ، أو بالضبط إلى أن يتم إعادة بناء منظمة شيوعية... وفي نظري ، أن المنظمة لن تبنى كمنظمة شيوعية

مكافحة وصلبة و متجدرة وسط العمال والفلاحين إن هي لم تأخذ على عاتقها الاندماج بالعنف الجماهيري الذي توجد و تتكاثف شروط انفجاره أردنا ذلك أم أبيناه.

أن تبني صيغة عامة "العنف الجماهيري الثوري المنظم" لن تفيدنا البتة في مهامنا الملموسة لأن واقع البلاد يبين أن انفجارات من شاكلة 20 يونيو 1981 ممكنة الوقوع ، ورغم ذلك نطرح صيغة عامة لنتخلص من هذا المشكل ونؤجله إلى أجل غير مسمى. إن الجماهير ستحكم علينا وعلى خطنا السياسي ليس فقط لأننا نقول بحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد أو بالعنف الجماهيري المنظم أو لأننا نناضل بجانبها في بعض المعامل في إطار نقابي ضيق ولكن أيضا وأساسا لأننا سنقف بجانبها في محنها الكبيرة وفي معاركها الطبقية الكبيرة في الشوارع والبوادي.

وليكن واضحا أنني لا ادعو أن تمارس منظمتنا منذ الآن العنف الثوري لأنني أعي مدى هشاشة أوضاعها وأعرف هامشيتها بالنسبة للجماهير وضعف معرفتها بالواقع وبأساليب ممارسة العنف الثوري والتقاليد الشعبية في هذا الميدان. لكنني الح بكل شدة أن تأجيل التفكير في هذه القضايا وبشكل ملموس سيؤدي إلى التأخر حتى في إنجاز مهمتنا الرئيسية اي التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين.

إن الاهتمام بموضوع العنف الثوري مهمة يجب أن تطرح ضمن مهامنا وإلا تجاوزتنا الأحداث تماما. لذلك أقترح النقط التالية للتفكير والنقاش :

1- لماذا لم نستفد من تجربة الحرية.

2- دراسة التجارب المغربية في هذا الميدان: تجربة عبد الكريم الخطابي وجيش التحرير والمقاومة و 3 مارس.

3- دراسة تجارب شعوب أخرى: توباماروس ، تشي غيفارا ، نيكاراغوا ، إيران...

4- الاهتمام بالمسائل العسكرية: معرفة واقع البلاد (دراسة واقع الجيش والتحولات داخله ، دراسة نقط تمركزه وأهمية مناطق تواجده ، قراءة خرائط ودراسة الجغرافيا).

ان هذه المهام ثانوية بالنسبة للمهمة الرئيسية لكن لا يعني إسقاطها تماما من اهتماماتنا.

ب) تقييمات مختلفة حول "القضايا التكتيكية في خط المنظمة"

الرأي الأول:

حول التكتيك في خط المنظمة هناك ملاحظةأاولية تهم السرد التاريخي والنقدي لمجموع الأطروحات التكتيكية للمنظمة ومدى تماثلها للواقع الذي طرحت من أجله ، عن الصواب والخطأ وعن تباين وجهات النظر بين الرفاق قياديا وقاعديا عند طرحها. فالمنظمة تاريخها وصراعها الذي منه ما هو غائب عند كثير من الرفاق الجدد والقدامى القاعديين. هذا أحد العناصر الذي يطبع مختلف العناوين أو القضايا المطروحة للنقاش حاليا استعدادا للندوة ، وغياب النظرة

التاريخية من النواقص الهامة في النص ، فالتكتيك هو مدى تعاملنا والواقع الملموس في الماضي أولا ، حاضرا ومستقبلا ثانيا. هذا هو الكفيل بتسليط لأضواء على ما فهم ويفهم بالتكتيك. فالبرنامج التكتيكي في النص يساوي البرنامج الديمقراطي الذي يصبح حاليا في كل زمان ومكان كما لو كان التكتيك يقتصر على إعداد البرنامج المرحلي كما هو مذكور في النص. والمقصود هنا أن الرفاق لم يوجهوا الرفاق إلى ما يستلزمه الواقع الحالي "الآن واليوم" من شعارات تكتيكية داخل الإطار العام للبرنامج الديمقراطي المرحلي. إذن هناك من الناحية النظرية غياب تحديد مفهوم التكتيك لمجموع ظروفه ، كيف يتم ذلك ؟ نظن أنه ساعد أولا في طرح تحليل لواقع الجماهير وظروف الصراع الطبقي حاليا ، هي في حالة هجوم او دفاع ؟ بعدها يجب الانطلاق من تحديد وضعية الجماهير بعدها يأتي التنظيم الداخلي للمنظمة ملائما لتحليلنا لواقع الجماهير. أما في النص فالشعارات التنظيمية هي أولا بالنسبة للمنظمة ،بعدها تأتي الجماهير التي ينقصها اقتراحات عملية من الجانب التكتيكي داخل الإطار العام الذي هو البرنامج الديمقراطي ، ما يمكن طرحه من خطط وأساليب نضالية الآن ونحن سنلقي على السنة المقبلة مجموع من التعقيدات وعلى جميع الواجهات: الطلابية ، المعتقلين السياسيين ، الموقف من الانتخابات المقبلة الخ.... هذا النوع من البرنامج الذي قد يتسنى لف الجماهير حوله ، وكما يمكن المنظمة من التطور من مرحلة التكتيك النظري إلى التكتيك الملموس الذي طالما ينقصها ، ولكن هذا لا يعني بتاتا التخلي عن التكتيك النظري.

2) الملاحظة الثانية متعلقة بكون مهمتنا الرئيسية هي إعادة بناء منظمة إلى الأمام بالصيغة القائلة بكونها منظمة شيوعية صلبة و مكافحة متجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين.

قبل كل شيء نلاحظ خلطا بين عناصر متعددة ، فكما هي متداخلة مرتبطة ببعضها البعض ، لها ما يفرض من التفرد والخصوصية. فكما هو ضروري التداخل والترابط ، ضروري كذلك التفرد والانفصال. فالتنظيم عنصر منفرد بذاته كما هو البرنامج التكتيكي والبرنامج الاستراتيجي ، بل التكتيك والاستراتيجية هما اللذان يحددان نوعية الأداة الملائمة لخدمة الخط المرحلي والعام. إذا كان الأمر كذلك فالشعار المطروح كتكتيك أمر يدعو إلى الالتباس منهجيا.

فإذا كان التكتيك خطة للجماهير لمجابهة ما يتطلبه واقع الصراع الطبقي في مرحلة محددة ، ينبغي إذن برنامج للجماهير في المرحلة الراهنة ، لتنطلق منها إلى الأساليب التنظيمية لتحقيقه. الأساليب التنظيمية الجماهيرية أولا ومنها إلى الأسلوب التنظيمي للمنظمة ثانيا. إذن هناك طرح قبلي بالنسبة للأسلوب التنظيمي للمنظمة في مستوى الشعار المطروح ، فتكتيكاتنا هي بالنسبة للجماهير اولا ملزمة بها المنظمة كفصيل يفرض لنفسه أن يكون في طليعتها أولا وأخيرا جزء منها.

بالإضافة نتساءل هل الشعارات المطروحة هي تكتيكية أم عناصر مبدئية تكون الأساس الاستراتيجي للمنظمة.

اشكال تنظيمية ---------بالنسبة للجماهير---------الواقع

الأداة المنظمة

ننطلق أولا من واقع الجماهير-----برنامج عمل ---------أساليب تنظيمية منها أساليب تنظيمية لأداة. ثم هناك الأداة الموجهة إلى الجماهير. فنحن لا نتكتك لأنفسنا بل للجماهير والشعار المطروح تكتيك للمنظمة وداخل المنظمة.

ب- هناك من جهة أخرى عنصر لا نتفق عليه مجموع الرفاق والمنظمة وهي النقطة المتعلقة بنعت منظمة إلى الأمام بالشيوعية ، هدا النعت الذي أصبح تقريبا في الأدبيات الأخيرة للمنظمة كأمر مسلم به.

فعلا نتفق على أن النعت السابق ل "إلى الأمام "كمنظمة ماركسية لينينية" أتى في مرحلة التمايز الذي عرفته مجموع الحركات الماركسية المضادة للتحريفية ، والصيرورة التاريخية لمجموع كل هذه الحركات في العالم وخاصة في أوربا ، عرفت ما عرفته من التقوقع والتهميش والحلقية والفشل أخيرا ، بينما الأحزاب الشيوعية ومع تحريفيتها ما زالت تستأثر بالنعت الذي فقد مضمونه الحقيقي بالنسبة لهذه الأحزاب بالمقارنة مع النماذج الأولى التاريخية. الحزب الشيوعي البلشفي والأحزاب الشيوعية التحريفية على الأقل بعضها وخاصة منها حزب التقدم والاشتراكية الحزب الشيوعي المغربي سابقا.

بعد كل هذه الاعتبارات نرى أن التركيب الجدلي لا يتأتى بالقفز الى الوراء والاستحواذ مثاليا على نعت معين(وكل الأطروحات المتعلقة بكون الحزب الشيوعي المغربي سابقا كمشروع أولا لتكوين الأداة وكون الحركة الماركسية مشروع مرتبط بالأول الخ...) فهذا الاستحواذ قد لا يخلو من خلفيات قد تكون خطيرة وتستدعي بالتالي تفحصا وتحليلا معمقا. فالنعت بالشيوعية ككل الأشياء ليس مقدسا و لا هو ضروري بل له نسبيته وتحديده التاريخي قد يكون مهما في مرحلة ما وقد لا يكون في مرحلة أخرى لازما ، فالجماهير تهمها ما تستطيع منظمتنا من ترجمة مطامحها واستيعاب همومها وبرنامج معين ، هذا البرنامج لا بد و أن يكون ماركسيا لينينيا- شيوعيا.

والحركة الماركسية اللينينية المغربية تريد لنفسها ذلك الجديد والدمج الخلاق بين الشيوعية التاريخية ومجموع الأطروحات الناتجة عن التجارب الجديدة الصائبة والفاشلة. فمشروع المجتمع الشيوعي إذا كان له ما له من البريق

والأمل في ذهن الجماهير فله كذلك في صيغته الواقعية ما ينفر. فالمشروع الشيوعي على شاكلته السوفياتية الحالية و ما يتبعه ليس بالمشروع الذي يجب التوافق عليه في كل مكان وزمان بل مرفوض في عدد من الجوانب من طرف كثير من المثقفين الماركسيين. هذا بدون نكران ما تحقق من أشياء في صالح الجماهير في ظل هذه الأنظمة ومواقفها الإيجابية في بعض الأحيان بالنسبة لحركات التحرر الخ... فالموضوع هنا طويل والأمثلة متعددة.

فإذا كنا نريد أن نبتعد عن ما يحمل النعت الماركسية اللينينية من الحلقية والهامشية ، وكونها مقتصرة على الشبيبة الطلابية إلى غير ذلك.فلسوف لا يكون ذلك بالبحث على الحلم الضائع "الحزب الشيوعي" وخاصة بالمغرب لما يحمل هذا النعت من سلبيات أكثر من الإيجابيات (موقف الحزب الشيوعي المغربي من الاستقلال- تبعيته الأولى للحزب الشيوعي الفرنسي...) وذلك موجود وحاضر في ذهن الشباب المثقف وذلك ما تغذيه الدعاية المستمرة للبورجوازية في المغرب.

نحن نرى أنه لم يأت بعد الوقت لمنظمتنا إلى طرح مثل هده الإشكالية ، فذلك سيكون مناسبا عندما تحدد منظمتنا "إلى الأمام" فضاءها السياسي ورصيدها الجماهيري بموازاة ما سيطرا من تطور وتغير في مجموع التيارات الثورية الماركسية منها والغير ماركسية ،مما سيجعل من النعت-الهوية ما يبرره ماديا وتاريخيا وحتى تكتيكيا .

فحاليا لهذا النعت سلبياته أكثر من إيجابيته وذلك لعدة عوامل:

فمثلا حزب التقدم والاشتراكية هو الحزب الشيوعي المغربي أحببنا ذلك أم كرهنا وذلك بالنسبة لأعضائه من جهة- ونحن سوف نتعامل معهم لكسب العناصر النافدة منهم لعمل مشترك- وبالنسبة للبورجوازية الصغرى وكذلك بالنسبة للنظام والقوى التقدمية العالمية والعربية.

ومن جهة أخرى لمادا هذا النعت في هذه المرحلة بالذات ؟ وخلاصة القول نريد لمنظمتنا أن تبقى منظمة إلى الأمام — ولنحدد أهدافنا المرحلية أي إعادة بناء المنظمة و كسب مواقع داخل الطبقة العاملة والتمركزفي الساحة السياسية الوطنية بدعايتنا ، ولننتظر تطورات المنظمات الماركسية والثورية الأخرى عندما نثبت أنفسنا ماديا- سيبقى النعت بالإضافة إلى الأمام بهذه التسمية بالذات راهنا لها من الرصيد التاريخي والصدى الجماهيري مما لا يبرر نعتها بأي شيء. فإلى الأمام له أكثر من دلالة وتكتكيا تبقى الصيغة الواقعية والمعقولة. هناك حركات وصلت إلى السلطة بأسماء مختلفة عن الشيوعية فيكفي أن تكون شيوعية جوهريا.

3) بالنسبة للبرنامج المرحلي ، هناك ملاحظات حول بعض العناصر التي يجب بها إغناء البرنامج مثلا:

- الطلب بتخفيض ثمن الماء والكهرباء.

- الطلب بتحسين ظروف العيش في الدواوير: الطرقات ، الماء ، الضوء ، السكن ، الصحة ، التعليم....الخ ، وليس الكلام فقط عن الأحياء الشعبية

- قضية حقوق المرأة كأم ، هدا التعبير ليس ملائما ما معنى دلك: حقها في عطلة الأمومة ، فان كان دلك بالنسبة للوظيفة العمومية فهو حق مشروع ويبقى مشكل المدة. أما بالنسبة للمرأة العاملة ففعلا المشكل مطروح. أما إذا كان يعني حقها في إنجاب الأولاد فهو حق بيولوجي مفروض ، وهناك تطورات مختلفة عند المرأة. إن هدا الطرح يوحي بالغموض. ونعتبر أنه يكفي المطالبة بالمساواة ما بين المرأة والرجل وهو حق ديمقراطي.أما حق الأمومة إذا تعلق بحق عطلة الأمومة فهومطلب نقابي.

- بالنسبة لقضية الصحراء ، إن الشعار المطروح ، شعار غامض وفي العمق متعارض مع حق تقرير المصير وهو يكرس الأمر الواقع داخل الصحراء أي الاحتلال ، وتكتيكيا ليس صحيحا ، فالسلم المطروح والشعار وإن كان سلما عادلا ، فهو الذي تطلبه الدولة ، والمطالبة بالسلم تفرض صيغة أكثر تحديدا مثلا المطالبة بالاستفتاء الديمقراطي (مع جلاء القوات المسلحة الملكية أو بصيغة أخرى اكثر تحديدا ، الخلفية من هذا الشعار وهو أن الجماهير تعاني من ويلات الحرب و أن المطالبة بالسلم ممكن إقناع الجماهير به ، ولكن المطالبة بالاستفتاء أكثر وضوحا ويكفي الإضافة أن الاستفتاء يجب أن يكون في إطاره الديمقراطي الحقيقي و من هنا إقناع الجماهير بفراغ شعار النظام و مطالبته بالاستفتاء. بالإضافة إلى ذلك لا بد من مراعاة وضعية الجانب الآخر في الصراع ، الكفيل بإعطائنا عناصر لوضع شعار أكثر تحديدا ، هناك من يرى صواب عدم طرح القضية مع الجماهير تكتيكيا.

4) أخيرا نريد أن نلفت النظر الى نقطة منهجية ، كان مهما قبل الشروع في طرح التكتيك أن نقدم تجربة المنظمة من أشكال سياسية وتنظيمية في إطار التكتيك من إيجابيات وسلبيات. وهكذا نكون قد استفدنا واستنتجنا من تاريخ المنظمة في هذا المجال.

5) فيما يخص التنسيق ، نرى ضرورة وايجابية طرح النقاط الأساسية لهذا الهدف مثلا: البرلمان ، القضية الفلسطينية ، ضد غلاء المعيشة ، الخ....وتكوين لجن مؤقتة أو مستمرة حسب الظروف الموضوعية والذاتية للحركة الثورية والتقدمية.

الرأي الثاني:

سبق لي ان نبهت الى أن منظمتنا غرقت في العمل التثقيفي الداخلي وأنها أصبحت مجموعة من المثقفين يناقشون ويناقشون دون أن يكون لذلك أدنى تفاعل مع الواقع الذي تعيشه بلادنا و لا مع الواقع الذاتي للمنظمة. وأن التطورات التي طرات مند ذلك الحين ، لم تعمل سوى المزيد من اقتناعي بخطأ وخطر هذا النهج الذي لن يؤدي سوى إلى التصفية.

ولعل من أسباب ذلك ، الشكل الذي يتخذه الصراع داخل المنظمة والمفاهيم التي تتحكم — فيه وكون الرفاق الذين يخوضون هذا الصراع بعيدين عن واقع الممارسة العملية. فالصراع أساسا شكل تضخم هائل للوثائق التي كثيرا ما تظل تناقش التفاهات والمسائل الثانوية مما يؤدي إلى إهدار طاقات كبيرة بدون جدوى.

أما المفاهيم التي تتحكم في الصراع فهي المثالية التامة إذ يعتقد المتصارعون أن خط المنظمة سيتحدد من حصيلة نقاشاتهم وصراعاتهم في الوقت الذي تشهد فيه الممارسة العملية للمنظمة نقصا كبيرا ، إن لم يكن فراغا تاما. فلا غرابة أن يصبح جزء أساسي من الصراع يهتم بالصراع نفسه أي بالأسلوب الذي يخاض به الصراع أو ما يصطلح عليه بالمركزية الديمقراطية ، فترانا نشهد مسلسلا اسمه "ضد اختصار الديمقراطية"يجيب عنه مسلسل آخر من التوضيحات من طرف القيادة. ولا غرابة أيضا أن يصبح الجانب الرئيسي في الصراع هو الذاتية ومحاولة هزم الخصم بكل الوسائل بل حتى بأبشعها (التشويه ، الاتهامات ، النعوتات الساقطة ، الافكار المسبقة ، المزايدات الرخيصة....)إن ضعف بل انعدام ممارسة فعلية للمنظمة داخل المناضلين وخاصة الطبقة العاملة وكون المتصارعين هم رفاق انقطعوا منذ وقت طويل عن واقع البلاد الفعلي يعمق من ظاهرة أن الصراع يأخذ مظهر صراع من أجل الصراع في كثير من الأحيان ، أو يؤدي إلى بروز أطنان من الأطروحات والنظريات سرعان ما تظهر مثاليتها وعدم ملاءمتها للواقع ، فيتم التراجع عنها وتبني أطروحات عديدة حسب ما يظهر في سوق الأفكار "التنظيمية".

ومما يزيد من تغدية هذا الواقع (أي واقع النقاشات الداخلية المهزوزة) كون رفاق فرع الداخل الذين كان عليهم أن يبادروا أو يعملوا على ربط المنظمة بالمناضلين وخاصة الطبقة العاملة والفلاحين قد دخلوا في نفس اللعبة ، لعبة النقاش بعيدا عن نار الممارسة التنظيمية ، وأصبحوا مجموعة من الأفراد والإطارات همهم دراسة آخر ما أنتجته قريحة المنظرين. فإذا ممارستهم تتميز بالانتظارية وبالتقاعس عن الالتحاق بالطبقة العمالية وعن حسم أوضاعهم الأمنية المهزوزة وكأنهم راغبون في أن تبقى دار لقمان على حالها (أو بصيغة أصح أن يصل التفكك إلى مداه الأقصى أي الاندثار) و أن تبقى المنظمة منظمة مثقفين برجوازيين صغار لهم طموحات إعادة البناء لكن تنقصهم العزيمة والشجاعة على الحسم مع مواقفهم البرجوازية الصغيرة.

وأريد هنا ان ألح على تقدم الرفاق في فرع الداخل في إنجاز خطوة واحدة ملموسة أو تجدر أحدهم داخل قلعة بروليتارية أهم بكثير من أطنان الوثائق المدمجة والممنهجة والمحكمة المنطق ، لكن المتمركزة إما على "تقييم" لتجربة قد لا تنتهي من تقييمها إلى الأبد أو المقتبسة بشكل انتقائي من تجارب تنظيمية لم ندرسها إلى حد استيعاب كل شروطها وخصائصها.

أقول : أن يتجدر أحد الرفاق في قلعة بروليتارية أحسن مئة مرة من أطنان النصائح والبرامج والخطط المدمجة في الأبراج العاجية. بل إن إنجاز مثل هذه المهمة وغيرها من المهام الملموسة والمرتبطة بنضال المناضلين هو الذي من شأنه أن يجعل الرفاق المنظرين يساهمون ويتجاوزون صراعاتهم العقيمة. فليتحمل الرفاق مسؤولياتهم ولينفضوا عنهم الانتظارية القاتلة ليتخلصوا من تلك الفكرة الخطيرة التي ستحل المشاكل لذلك يجب انتظارالثورة أن تمر.

فالرفاق في الداخل هم الذين سيحلون المشاكل وحدهم. والندوة الوطنية ستحل المشاكل بقدر ما هم يستطيعون حلها. والندوة الوطنية ليست أداة أو مفتاحا سحريا يكفي أن تنعقد لتتقدم المنظمة إلى الأمام والندوة الوطنية ليست هي التي ستصنع المنظمة بل المنظمة والرفاق هم الذين ينجزون الندوة الوطنية.

والأساسي حاليا هو أن تصادق المنظمة على وثائق تطرح عشرات المهمات بقدر ما أن تكون الندوة الوطنية التعبير الواضح والالتزام الصارم والعزم الصلب للرفاق على القيام بمهام ولو كانت بسيطة وقليلة (وهي ستكون بالضرورة كذلك لأن المنظمة متقلصة جدا) تعبر بما لايدع مجالا للشك بأن هناك رفاق يريدون فعلا تجدر المنظمة في الطبقة العاملة وتحمل المسئوليات ونفض غبار الاتكالية والانتظارية والقطيعة مع النقاشات المثقفية العديمة الفائدة. فإذا عبرت الندوة الوطنية عن ذلك وخرجت بتوصيات واضحة في هذا المضمار وابتعدت عن تلك الرغبة المثقفية في الإجابة عن الاشكالات التي قد تكون بعيدة عن متطلبات الظرف ، فإنها ستكون ناجحة وستكون خطوة بسيطة لكن مهمة على طريق إنشاء المنظمة. أما إذا انزلقت في النقاشات اللامتناهية حول العديد من الخطط والبرامج والإشكالات والأطروحات ، فإن ذلك ، زيادة على أنه سيكون تعبيرا عن هروب الرفاق في الداخل عن تحمل مسؤولية جسيمة وأن مصير المنظمة بين أيديهم ، عليهم أن يراعوا أن الأساسي ليس هو تسطير البرامج والخطط التي ستظل حبرا على ورق بل هو تحديد مهام ملموسة وبسيطة في المظهر لكنها كبيرة في الحقيقة تراعي واقعهم الذاتي. لقد ظلت المنظمة تحدد لنفسها برامج عريضة قد تلائم وضع منظمة لها جماهيرية واسعة وتوهم نفسها أنها تستطيع تطبيقها. والحقيقة من تجربتنا مند النشأة أن هذه البرامج ظلت كلاما لغوا تردده وتكتبه في دعايتنا. فكفانا غرورا ، كفانا كذبا على انفسنا وعلى الجماهير لنحدد مهام وبرامج تراعي واقعنا الذاتي حتى لا نبدد قوانا في أطنان من المهام لا ننجزها. أما أن نكون واضحين وأن نحدد المهام المركزية والملحة بالنسبة لنا وإلا أصابنا الإحباط أمام كثرة المهام وتنوعها وعدم قدرتنا على إنجازها.

انطلاقا من هذه الملاحظات سأتطرق لنقاش بسيط "القضايا التكتيكية في خط المنظمة": إذا كان نص "القضايا الاستراتيجية...." يتطرق للقضايا الاستراتيجية دون البحث عن إمكانية توفير شروط مرور تلك الاستراتيجية من مستوى المقولات العامة إلى مستوى الفعل ، فإن النص الحالي الذي يتطرق للتكتيك يغفل تماما التطرق للواقع الذاتي للقوى السياسية التي يتكلم عنها (المنظمة ، الحملم ،القوى الماركسية....) مما يؤدي إلى طرح أفكار عامة لا يرى المرء كيف يمكن أن تتجسد في الواقع الملموس ، فنقاش الاستراتيجية ظل في أرضية القيادة نقاشا عاما لا غاية ملموسة من ورائه ولا يصب في أدنى ممارسة مما يدفع إلى التساؤل حول ما دوره. أما نقاش التكتيك فهو يتعامى عن الواقع الفعلي ويناقش وكأن المنظمة لها تواجد نضالي وقوة كبيرة وكأن الحملم ما زالت قائمة كتنظيمات يمكن العمل على التنسيق فيما بينها في انتظار توحيدها (بينما الكل يعلم ان منظمة " 23 مارس" ، أصبحت بضع مجموعات لا قيادة لها ، تجمعها صداقات اواقتراب سياسي جد هش ،وأن "لنخدم الشعب" لا يتوفر على أدنى مكونات تجميع: لا قيادة ولا حد أدنى من الانضباط

لتوجه عام ، أما "الاختيار الثوري" الذي يطرح التنسيق معه فإنه ما زال داخل الاتحاد الاشتراكي ، ولن يقبل البتة أن ينسق كتجميع مع تجميع آخر)

إن إغفال هذا الواقع قد أسقط الأرضية في تحديد العديد من المهام التي لا تتوفر تماما شروط إنجازها لا حاليا ولا على المدى القريب والمتوسط وبالتالي ستبقى مجرد رغبات ذاتية.

1) وحدة "الحملم": إن الكلام عن "الحملم" يعني رغم ما يطرحه صاحب الأرضية ، الكلام عن "الحملم" كما تبلورت تاريخيا ، وليس على فكرة مجردة. والواقع الحالي هو أن "الحملم" كمجموعة من الفصائل قد انتهت تماما ، فما عدا منظمة "إلى الأمام" التي ما زالت تعمل على بناء نفسها كمنظمة وعلى توحيد خط سياسي في إطار النضال والصراع السياسي والفكري وتعمل ، رغم كل النواقص وكل الانحرافات ، على استمرار نوع من الانضباط و من الهياكل التنظيمية ، ما عدا منظمة "إلى الأمام" فان الفصائل الأخرى قد اندثرت كمنظمات وأصبحت مجموعات من المثقفين والمناضلين تجمعهم علاقات جد هشة ويشكلون اتجاهات وتجمعات ثقافية اكثر منه منظمات ماركسية لينينية.

فالكلام حاليا عن توحيد "الحملم" لغو مثالي لأنه لم يبق هناك "حملم" يمكن توحيدها ، ولو افترضنا أنه أصبح من الممكن أن توحد هاته المجموعات فما عسى ذلك أن يعطي ؟ سيعطي فقط مجموعة من المثقفين لا علاقة لهم بالطبقة العاملة والفلاحين مما سيزيد من تعقيد معضلة تجدر "إلى الأمام" داخل الطبقة العاملة والفلاحين ويعمق مسألة الطابع البورجوازية الصغيرة لهده المجموعات. فتوحيد ما تبقى من الماركسيين اللينينيين حاليا مسألة مثالية تماما ، إضافة إلى أنها مسألة خاطئة لا تفيد في شيء وتضيع الطاقات بدون جدوى.

إذن في نظري لن يتم توحيد "الحملم" بمفهوم توحيد مجموعة من الفصائل لأن أغلبية هذه الفصائل قد تفككت تماما وأصبحت مجموعات من المثقفين لا يجمعهم التزام واضح بحد أدنى من القناعات المشتركة بل فقط رغبة في القيام ببعض الأعمال الثقافية في أحسن الأحوال. لكن هذا لايعني أنه ليس هناك مناضلين ماركسيين لينينيين خارج "إلى الأمام" هذا شيء حاصل لكن في نظري الالتحام بهم عبر توحيد فصائل قد يكونوا متواجدين داخلها ولكن كأفراد فقط.

لذلك أرى أنه من المثالي تماما حاليا طرح مجموعة من النقط التي سيؤدي نقاشها إلى توحيد "الحملم" إن وحدة الماركسيين اللينينيين (وليس الحملم) ستتم في إطار مسلسل نضالي وحين ستستطيع "إلى الأمام" من التقدم في بناء نفسها والتحامها بالجماهير وخاصة الطبقة العاملة والفلاحين.

إن هذا لا يعني إنني ضد أي عمل مشترك مع الماركسيين اللينينيين ، إن هذا العمل ممكن و ضروري لكنه سيكون عملا بين المناضلين الماركسيين اللينينيين (ليس بين فصائل "الحملم") كأفراد.

أما التنسيق بين القيادات فإن ذلك غير ممكن لأن هده القيادات غير موجودة ، ووجودها يعني وجود حلقات (الشيء الذي لم يبق متوفرا) ، كما أنه من الممكن ، كما وقع في إطار القاعديين أن يكون هناك تنسيق بين الماركسيين

اللينينيين لكن كأفراد فقط ، وربما أأن احسن وسيلة لتوحيد الماركسيين اللينينيين (وليس الحملم) هي خلق تيارات في المنظمات الجماهيرية تسمح بالعمل المشترك وبتطوير النقاش والصراع الهادف.

-الخلاصة: يجب أن نكتفي حاليا في مسألة توحيد الماركسيين اللينينيين بالتأكيد على ضرورة العمل المشترك معهم كأفراد والتنسيق معهم في إطار المنظمات النضالية لكن ليس كفصائل بل فقط كاتجاهات سياسية. إن الكلام عن توحيد "الحملم" كلام لا يقدم ممارستنا وسيبقينا نردد أطروحات لا علاقة لها بالواقع.

2)البرنامج المرحلي للمنظمة: ان البرنامج المطروح من طرف القيادة في الداخل ليس برنامجا مرحليا لأن الكلام عن برنامج مرحلي يعني أن المنظمة ستناضل من أجل تحقيقه ، وبالتالي أنها تتوفر على حد أدنى من التواجد الجماهيري يسمح بالنضال على هذا البرنامج. والحقيقة المرة هي أن ذلك غير حاصل وأن نضالنا لتحقيق البرنامج المرحلي لن يتعدى الدعاية له ، فالبرنامج حاليا يلعب دورا وحيدا هو إخبار الجماهير بأننا نساند مطالبها ومطامحها العادلة ، فلا هو يساهم في تعبئتها لأن التعبئة تتطلب حدا أدنى من العلاقات مع الجماهير ولا يمكن تصور تعبئة انطلاقا من إسقاط فوقي لبرنامج و لا نحن قادرون بفعل أي عمل نضالي لتحقيقه ، إذن هو إعلان عن طموحنا فقط. و إذا كنت أعتبر أن ذلك مسألة مقبولة تماما ، فإنني أعتبر أن الأهم هو تحديد برامج أكثر تواضعا انطلاقا من تجاربنا داخل القطاعات الجماهيرية التي نعمل داخلها وأن نعمل على النضال فعلا بجانب الجماهير من أجل تحقيق بعض مطالبها.

في نظري ، إن طرح برنامج مرحلي للمنظمة سابق لأوانه لأنه يقفز على الواقع ولا يراعي أننا لم نستطيع حاليا النضال وسط الجماهير الأساسية نظرا لعدم تجدرنا. ثم لا أظن أن برنامجا نطرحه ولكن لا نستطيع النضال عليه سيسمح –كما يطرح الداخل ذلك- بالتفاف الجماهير حوله. إن ما يسمح بالتفاف الجماهير هو بالضبط أن تتجدر وسطها- ولو نسبيا- وأن تناضل وسطها. آنذاك يأتي البرنامج كتتويج لمرحلة من التجدر والنضال وليدفع بهده العملية إلى الأمام. ثم كيف يمكن للجماهير أن تلتف حول برنامجنا ونحن غير متواجدين داخلها ؟ هل سيتم ذلك لأن قوى سياسية أخرى يمكن أن تتبنى برنامجنا ؟

كذلك أعتبر من غير الصحيح الطرح بأن البرنامج " سيفتح الباب أمام العمل المشترك لكافة المناضلين المخلصين...." لأن هؤلاء المناضلين المخلصين يجب أولا أن يكون لهم حد أدنى من التأثير على الجماهير وخاصة الطبقة العاملة والفلاحين ليتمكنوا من بعد القيام بعمل مشترك داخل هذه الجماهير.

وخلاصة القول أعتبر أن البرنامج المرحلي لا يجب حاليا تسميته ببرنامج مرحلي للمنظمة لأن المنظمة ليست في مستوى المرحلة بجانب الجماهير من أجل تحقيقه ، لكن يمكن استعماله في دعايتنا للتعبير عن تضامننا مع نضال الجماهير ومع مطالبها العادلة وللتعبير على استعدادنا للنضال المشترك مع المناضلين المخلصين لقضايا الجماهير ولإيجاد أرضية حد أدنى معهم بما يخدم مصلحة الجماهير ونضالها.

3) التنسيق بين قوى اليسار: إن كل مناضل مخلص لا يمكنه أن ينادي بجبهة القوى اليسارية ، لكن الواقع الحالي هو ليس فقط تشرذم هذه القوى ولكن وهذا أخطر هو تفسخ أغلبية فصائل "الحملم" أما الاختيار فما زال لم يقطع علاقته بالحزب وبالتالي لن يقبل أبدا التنسيق كتنظيم مع تنظيم آخر. فالكلام حاليا عن تنسيق القوى اليسارية (أي "الحملم"+ "الاختيار الثوري") لا يراعي الواقع ولن يؤدي إلى أية نتيجة.

ان ما يمكن القيام به حاليا هو العمل القاعدي المشترك وفي خضم هذا العمل في قطاعات جماهيرية يمكن أن تقوم تنسيقات ، لكنها ستظل بالضرورة تنسيقات خاصة بقطاع معين وستتم بين مناضلي ذلك القطاع دون أن ترقى إلى مستوى تنسيق بين إطارات.

في نظري أن الكلام عن تنسيق القوى اليسارية بمعنى تنسيق قيادي وقاعدي مسألة خاطئة على المستوى التكتيكي لأنه تحدد مهمة لا تتوفر شروط إنجازها على المستوى التكتيكي وستظل حبرا على ورق.

أن ندعو لمثل هدا التنسيق ونعبر عن رغبتنا واستعدادنا للقيام به شيء ، لكن أن نظن أن دلك ممكن على المستوى التكتيكي فذلك مثالية ومراهنة خاسرة مسبقا.

وخلاصة القول أن لا وحدة الماركسيين اللينينيين ولا تنسيق القوى اليسارية مسالة رغبة ذاتية للمناضلين اليساريين يكفي أن يتجاوز هؤلاء حلقيتهم لكي يتم التنسيق بينهم أو الوحدة.

إن ما سيفرض ذلك هو تجدر اليساريين في الجماهير وضرورة الجواب على مشاكلها وتوحيد نضالها. أما الآن وفي ظل تهميش اليساريين عن الجماهير ، لن تؤدي التنسيقات سوى إلى علاقات هشة (هذا إذا افترضنا إمكانية قيام هذه التنسيقات) لا ترتكز على المتطلبات الملموسة لتوحيد نضالات الجماهير ولكن فقط على الرغبة الذاتية لمجموعات اليساريين المعزولين عن الجماهير.

لا يمكن بتاتا التقدم لا على طريق توحيد الماركسيين اللينينيين (وليس"الحملم") ولا على طريق التنسيق بين القوى اليسارية دون أن تتقدم منظمتنا على طريق تجدرها في الجماهير وعلى الجماهير وعلى رأسها الطبقة العاملة والفلاحين لذلك فالكلام عن التنسيق اليساري أو وحدة "الحملم" كمهمة مطروحة للإنجاز حاليا مسألة خاطئة.

4) العمل الشرعي للمنظمة: إن فتح نقاش حول إمكانية تطوير العمل الشرعي للمنظمة مسألة هامة وضرورية لتطوير ارتباط المنظمة بالجماهير. ومع اتفاقي مع ما طرحه فرع الداخل في هذه النقطة ومع نقد الرفيق في القيادة لمبروك في هذه المسألة ، فإنني أسجل التأخير الخطير للمنظمة في هذا الميدان وعدم اهتمام الرفاق وخاصة رفاق الداخل بتطوير أساليب المنظمة والاستفادة من كل الإمكانيات التي يسمح بها العمل الشرعي. فإذا كانت بعض المجموعات الماركسية اللينينية تهتم فقط بتطوير النشاط الجماهير (نشاط ثقافي أساسا) وأسقطت من اهتمامها بناء تنظيم مركزي صلب عبر تطوير خط سياسي وبناء هياكل تنظيمية ، فإن منظمتنا لم تعمل منذ انطلاق عملية إعادة البناء سوى على بناء هياكلها و

تجاهلت ضرورة الاستفادة من الإمكانيات الشرعية للتواجد وسط الجماهير. إن تصحيح هذا الانحراف الذي يساهم في سيادة الخط الداخلي ضرورة ملحة وان فتح النقاش الديمقراطي الواسع والهادف هو الوسيلة التي ستمكن من التقدم في هدا المضمار.

إن تطوير العمل الشرعي والربط المحكم بينه وبين العمل السري ضرورة يفرضها واقع الجماهير ورغبة المنظمة وأساسا الطبقة العاملة و الفلاحين.

5) موقف المنظمة من الحركات الإسلامية بالمغرب: لم يتطرق فرع الداخل لهذا الموقف. إن بلورة تكتيك جدي يتطلب الاهتمام بهذه المسألة خاصة وأن هذه الحركات قد أصبحت تتوفر على تأثير لا بأس به في بعض القطاعات الشعبية. لذلك يجب محاولة معرفة الظاهرة وفتح النقاش حول بعض المواقف الدي يجب اتخاده منها.

الرأي الثالث:

1)حول وحدة الحملم:

في كراس "من أجل التقييم والتقويم والتثوير والتنظيم والبلترة" تعرضت لكيفية توحيد الحملم ، وركزت في تصوري لكيفية إنجاز الوحدة على جانب الممارسة الثورية لإعادة البناء ، بينما القيادة في أرضيتها حول "القضايا التكتيكية" بنت تصورها لكيفية إنجاز الوحدة على المواقف النظرية.

فنظرة القيادة لهذه الوحدة نظرة مثالية ، فهي تظن أن وحدة الحملم "يجب بناؤها على أسس فكرية وسياسية" وظلت القيادة مثلا تكرر ذلك منذ سنة 1979 ، شروط الوحدة في أسس من نوع: أولا يجب الاتفاق على كذا... وثانيا يجب الاتفاق على كذا...إلى آخره. فلم تسمح له مثاليته بالاستفادة من ظاهرة الانحلال والردة التي سقط فيها العديد من مكونات الحركة الماركسية اللينينية خلال السنوات الأخيرة ، الشيء الذي يثبت كم أن تبني مواقف نظرية محددة لا يصح أن يكون هو الأساس الوحيد للوحدة. ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على مدى مثالية وسطحية "شروط الوحدة" التي سطرتها القيادة. فالشرط الأول والأساسي في نظر القيادة هو "تبني الماركسية اللينينية كمنظور للعالم ، كأداة للتحليل ، وكمرشد في العمل" وأن التعدد الكبير في المغرب (وفي العالم) للتيارات والاتجاهات والمذاهب التي تتبنى الماركسية اللينينية ، وعلى الخصوص التناقضات والصراعات الشبه -عدائية القائمة فيما بينها ، تؤكد مدى سطحية مثل هدا الشرط الأول. وعلى سبيل المثال ، فجماعة حزب التقدم والاشتراكية ، وجماعة أنوال يعلنون لمن يريد أن يسمع لهم أنهم شيوعيون ماركسيون لينينيون.

والشرط الثاني وهو: الاتفاق على طبيعة الثورة في المرحلة الراهنة ،أي الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، لكن القيادة هي نفسها لا تتفق على هذا الشرط ، اد انها طرحت مؤخرا في ارضيتها "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" طرحت: "ان الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية يمكن ان تندلع وتتقدم في إنجاز بعض مهامها بدون قيادة الطبقة العاملة ،

فالقيادة تراجعت هنا (بدون أدنى تفسير جدي ومسؤول) عن موقف المنظمة الذي كان يدافع عنه في أرضياته مثلا خلال 77 و 78. وكانت القيادة آنذاك تضع هذا الموقف ضمن شروط الوحدة بين الماركسيين اللينينيين.

وواضح أن من لا يرهن إمكانية قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية بقيادة الطبقة العاملة ، فإنه يقبل عمليا بقيادتها من طرف طبقة أخرى مثل البورجوازية الوطنية أو البورجوازية الصغيرة. وقد سبق لي مرارا أن أوضحت أن البورجوازية الوطنية أو البورجوازية الصغيرة لا يمكنها أن تفجر أو تقود أوأن تنجح الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية (مثلا في أرضية بعنوان "محاولة بناءالجبهة قبل بناء الحزب البروليتاري ، إنما تؤدي إلى بناء جبهة البورجوازيات" بتاريخ يونيو 1979. وكذلك في أرضية "حركة جوان 81 الثورية ، أحداث ودروس" وهذا خلاف جوهري.

والشرط الثالث هو: "الاتفاق على أسلوب العنف الثوري الجماهيري المنظم كأسلوب أساسي للقضاء على سلطة الكمبرادور وملاكي الأراضي الكبار" ومعلوم (في أرضية "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" أن صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم ، تعبر في رأي القيادة على الاستراتيجية الملائمة لحسم مسألة السلطة بالمغرب. ورغم أنني مع القيادة في منظمة واحدة ، فإنني لا أتفق معها تماما على هذا الشرط ، وربما رفاق آخرون ، فكيف به أن يطلبه كشرط للتوحد مع جامعات أخرى ؟

والشرط الخامس هو: "تبني المنظمة الموحدة للمركزية الديمقراطية" وهذا الشرط لا يعني شيئا كبيرا ، حيث ان القيادة مثلا تتبنى المركزية الديمقراطية ورغم دلك فإنني مثلا أجد نفسي دائما في تصارع مع القيادة (منذ نشأة المنظمة إلى حد الآن) حول التطبيق الفعلي للمركزية الديمقراطية (انظر على الأقل في هذا المجال سلسلة مقالات "ضد اختصار المركزية الديمقراطية")

فرغم ان القيادة اطلعت على فصل "مشروع خطة عمل" (من كراس: "من أجل التقييم والتثوير والتنظيم والبلترة") ، فإنها لم تستفد منه بما فيه الكفاية ، حيث لو تمعنت فيه لوجدت بعض الأفكار القائلة "إن محاولة تحديد الشروط المدققة التي يجب أن تبنى على أساسها وحدة الحركة الماركسية اللينينية ، سيكون حاليا في الحقيقة سابقا لأوانه" وكذلك "المقياس الحاسم في الحكم على جماعة أو منظمة من المنظمات المدعوة للوحدة ليس هو المبادئ التي تتفق عليها ، ولكنه مدى ارتباطها بجماهير العمال والفلاحين أساسا ، ومدى التزامها العملي بخط النضال الثوري الجماهيري".

حول البرنامج النضالي التكتيكي:

النقطة السادسة في أرضية القيادة تتعلق ب" البرنامج النضالي التكتيكي" وقد اعتبرته القيادة أنه "يشكل جزءا من برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية". وفي الحقيقة فإن البرنامج ليس بتكتيك ، و لا ببرنامج تكتيكي ولكنه برنامج نقابي او ما شابه ذلك ولا يكتسي أية صبغة ثورية مميزة ، والواقع أن حزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي أو جماعة أنوال او الاتحاد المغربي للشغل أو الكنفدرالية الديمقراطية للشغل يمكن ان يتبنوه حرفيا. فنقطه الرئيسية هي:

1-المطالبة بتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للجماهير

2- المطالبة بتحقيق الحريات الديمقراطية

3- مناهضة (نقد = مخلفات الاستعمار والسيطرة الامبريالية....

4- النضال من أجل (المطالبة = السلم الفوري والعادل في المنطقة....

5- دعم الشعب الفلسطيني...

6- التضامن مع جميع حركات التحرر..."

و المسألة التي لا تريد القيادة الانتباه اليها هي أنه إذا كان "البرنامج النضالي التكتيكي" (الذي تقترحه القيادة على الثوريين في المغرب) لا يرقى إلى مستوى وطبيعة البرنامج التكتيكي للقوى الاصلاحية ، فهذا معناه ، أن هؤلاء الثوريين أصحاب ذلك البرنامج التكتيكي لا يختلفون في الجوهر عن هؤلاء الإصلاحيين ، ولو اقسموا بأغلظ الإيمان أن لهم أهدافا ثورية أخرى.

وحينما تطمئننا القيادة بقولها: "هذا المشروع قابل للتغيير والإغناء" وحينما تدعونا القيادة إلى تكميل برنامجها التكتيكي ب "برنامج نضالي قطاعي" فإن ذلك لا يعمينا عن كون ما فعلته منظمة "إلى الأمام" وعموم الحركة الماركسية اللينينية منذ 1970 هو بالضبط الإلتزام بحدود مثل هذا البرنامج الثوري التكتيكي "اللطيف". فكانت النتيجة المعروفة: اي الفشل والتصفية. وغني عن البيان أنه لا داعي لتكرار التجربة الماضية.

والأطروحة الأساسية في تصور القيادة ، والتي لم تفصح عنها ، هي أن العمل على القضاء على النظام الرجعي غير مطروحة بعد في المرحلة التاريخية الراهنة. وهذا ما يظهر من قولها:" البرنامج الثوري (التكتيكي (....) تعمل المنظمة (.....) من أجل تحقيقه منذ الآن (....) اما في فترة الكفاح الثوري من أجل القضاء على النظام الرجعي (....) فإن البرنامج النضالي يلتقي مع برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، بعبارة أخرى ، فإن مهمة القضاء على النظام القائم غير مطروحة بعد.

وفي نقطة أخرى عرفت القيادة في نفس الأرضية "العمل الإصلاحي" بكونه هو الذي: "يزرع وهم تغيير الأوضاع السياسية القائمة". و حينما نرجع إلى تصور القيادة حول إمكانية تحقيق هذا البرنامج "البرنامج النضالي التكتيكي" نلاحظ أن تعريف القيادة للعمل الإصلاحي ينطبق على برنامجها التكتيكي ، حيث كتبت "هل يمكن تحقيق البرنامج الثوري التكتيكي في ظل النظام القائم ؟ إن تحقيق هذا البرنامج رهين بموازين القوى بين الجماهير الشعبية وأعدائها الطبقيين ، فإذا تحولت موازين القوى لصالح الجماهير ، فإن هذه الأخيرة ستتمكن من تحقيق أجزاء هامة من هذا

البرنامج". فالقيادة تؤكد إمكانية تحقيق أجزاء هامة من برنامجها في ظل النظام القائم عند تحول ميزان القوى لصالح الجماهير. لكن الأساسي هو كيف سيتحول ميزان القوى المذكور؟ أليس هذا التصور بإصلاحي؟

إن رأيي في هده القضية يختلف تماما ، حيث أعتقد أنه في ظل النمط الحالي يستحيل تحقيق ليس "أجزاء هامة" من ذلك البرنامج ، ولكنه يستحيل تحقيق لا النقطة الأولى منه ولا الثانية ولا الثالثة ولا الرابعة ولا الخامسة. و ما يقرب من ثلاثين سنة الماضية من تجربة النظام الحالي ،ومن تجربة الأحزاب السياسية فيه ، تؤكد ذلك ، ولا داعي للمزيد من محاولة تكرار تجربة الأحزاب التقليدية.

هل يجب الاكتفاء بإبقاء "البرنامج النضالي التكتيكي" في حدود مهام إصلاحية (بمعنى الاقتصار على محاولة انتزاع إصلاحات اجتماعية اقتصادية وسياسية) ، رغم أن "مشروع خطة عمل هو برنامج صغير (...) وجزء من التكتيك" (وليس التكتيك كله) فقد طرحت فيه مهمة "تهيئ شروط الإطاحة بالنظام القائم (...) وحشد قوى الجماهير الشعبية للكفاح ضد النظام والامبريالية المسيطرة (...) والإطاحة بسلطة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار (....) وإقامة جمهورية ديمقراطية شعبية مبنية على مجالس العمال والفلاحين (..) تهيئ تحقيق الثورة الزراعية". وقد طرحت هذه المهمة في إطار برنامج جبهة القوى الثورية وليس في إطار مهام منظمة "إلى الأمام" وحدها ، لأن هذه المهمة بالضبط مطروحة في نفس الوقت على كافة الثوريين ، ولأن تطبيق هذه المهمة سيبقى مستحيلا أو فاشلا إذا لم تتعاون على إنجازه كل أو أغلبية القوى الثورية في البلاد. أما في البرنامج التكتيكي للقيادة فإن مسألة الاستيلاء على السلطة أو حتى مهمة التهيئ الجدي لها فإنها غير واردة ، الشيء الذي يبقى برنامجها في حدود إصلاحية ، وحتى في أرضية القيادة حول "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" فإننا لا نجد أي توضيح جدي حول مسألة الاستيلاء على السلطة ، والإشارة الوحيدة التي أوردتها القيادة هي التالية: "التحديد الدقيق للشكل أو الأشكال التي سيتخدها أسلوب العنف الثوري الجماهيري المنظم (الهادف إلى الاستيلاء على السلطة) يمكن القيام به في المستقبل ، أما في الفترة الحالية فإن تبني صيغة أسلوب العنف الثوري الجماهير المنظم كاف".

وحول تصور القيادة لأسلوب تعبئة الجماهير تقول: "في خضم النضال من اجل تحقيق هدا البرنامج يتنامى وعي الجماهير بمصالحها الحقيقية وبطبيعة أعدائها." لكن عدم تجاوز البرنامج التكتيكي الذي تقترحه القيادة لحدود النضال الإصلاحي يجعله غير كاف لإيصال وعي الجماهير إلى ذلك المستوى.

و أكدت القيادة أن هذا "البرنامج الثوري يسمح بالتفاف أوسع الجماهير حول هدا البرنامج للنضال من أجل تحقيقه". وهذا التصور غير مقنع بل لن تجربه الأحزاب التقدمية التي ناضلت بالمغرب خلال سنوات على برامج مطلبية مماثلة لم تنجح في "لف أوسع للجماهير" حول ذلك النوع من البرامج.

وأكدت القيادة أيضا أن مثل هذا البرنامج النضالي "يفتح الباب أمام العمل المشترك لكافة المناضلين المخلصين لقضية الجماهير مهما كانت انتماءاتهم السياسية" ، وهذا التصور غير مقنع أيضا ، إذ أن أمثال هذا " البرنامج التكتيكي" ظلت متوفرة ولم تكف أبدا (بالمغرب) لتكون أساس عمل مشترك بين مختلف التيارات والقوى السياسية المناضلة.

ولم تحدد القيادة الفترة الزمنية التي يجب تطبيق "البرنامج التكتيكي" خلالها ، هل هي سنة ، أم عشر سنوات ؟ ولم يحدد أهدافه ، هل هي تعبئة الجماهير ، أم هي فعلا انتزاع تلك الإصلاحات ؟ الشيئ الذي يبرر الغموض في أسس وأهداف هذا "البرنامج التكتيكي".

وكتبت القيادة ، يجب أن نكون مستعدين لممارسة كل الأشكال والأساليب النضالية ، هذا مثال على العبارات الغامضة الواردة في الأرضية ، لننظر للعمل الإرهابي مثلا أو للعمل في البرلمان أو أساليب نضال حزب التقدم والاشتراكية ، أو أساليب نضال جماعة أنوال ، إلى آخره ، فهي كذلك "أساليب نضالية" فهل تدعونا القيادة حقا للاستعداد لممارستها ؟.

مثال آخر على العبارات العديدة الغامضة الواردة في ارضية القيادة: "سبق للقيادة ان تعرضت للقضايا الأساسية في الثورة ببلادنا في الأرضية المعنونة "القضايا الإستراتيجية في الثورة بالمغرب" والتي تظل ثابتة نسبيا خلال مرحلة تاريخية بكاملها أو فترة طويلة من هذه المرحلة". لاحظ عبارة "تظل ثابتة" لكن عبارة "نسبيا" تأتي بعدها فتلغي عمليا معنى العبارة الأولى. لاحظ كذلك عبارة "خلال مرحلة تاريخية بكاملها" ثم عبارة "أو خلال فترة" التي تأتي من بعدها لتلغي ما سبق ذكره. فهل الإستراتيجية التي تطرحها القيادة "ستظل ثابتة" أم غير ثابتة ؟ وهل هي استراتيجية "مرحلة تاريخية بكاملها" أم إستراتيجية مجرد "فترة طويلة" ؟ الغموض هنا هو الواضح .

لكن الأكثر خطورة من هذا وذاك هو أن القيادة تؤكد في مقولتها المعروضة أعلاه أنها حددت "القضايا الأساسية في الثورة ببلادنا (..) والتي تظل ثابتة خلال مرحلة تاريخية بكاملها" ، بينما حين نرجع لأرضيتها المذكورة لنرى ما هي القضايا الأساسية التي تبقى ثابتة ، فإننا نجد أنها لا شيء كاستراتيجية ثورية أي انعدام الإستراتيجية الثورية هو عمليا الذي يجب أن يبقى حسب رأي القيادة ثابتا خلال مرحلة تاريخية بكاملها ، إذا أضفنا إلى ذلك افتقار أرضية القيادة حول "القضايا التكتيكية" إلى أي تكتيك تجديدي فعلي ، فإن النتيجة تكتمل في خلاصة واحدة هي العجز والغموض.

العمل في الشرعية:

لكي تثبت القيادة أطروحتها حول "العمل في الشرعية" كتبت ما يلي: "خلال السنتين الأوليتين من نشأة الحركة الماركسية اللينينية ، كان اهتمامها بالعمل الشرعي كبيرا جدا: إصدار مجلة انفاس كواجهة دعائية شرعية للحركة الماركسية اللينينية ، العمل في الجمعيات الثقافية ، إنشاء تيار الطلبة التقدميين (من دون أن يكون شرعيا) داخل الحركة الطلابية ، قيام العديد من أطر الحركة الماركسية اللينينية بعمل دعائي شفوي مكثف (محاضرات ، ندوات) ،

وهذه مغالطة. فالقيادة تريد جرنا إلى الايمان بإمكانية عمل المنظمة في الشرعية القانونية ، فتلجأ إلى محاولة إيهامنا أن الحركة الماركسية اللينينية كانت خلال السنتين الأوليتين من نشأتها تعمل في الشرعية. فلنحلل هذه الحجة:

. أنفاس لم تكن تصدر كمجلة شرعية للحركة الماركسية اللينينية ، وإنما فقط كنشرة ثقافية يكتب فيها بعض المثقفين كمثقفين (أو على الخصوص بأسماء مستعارة) ، وكان هؤلاء يحرصون على الظهور كأناس مثقفين لا غير ، وغير منظمين ، ومنذ اللحظة التي توضح فيها للأجهزة القمعية أن وراء أنفاس أناس ثوريين ومنظمين ، أسرعت إلى منعها وإلى متابعة أصحابها. فكيف تتوهم القيادة إمكانية حصول المنظمة على "واجهة دعائية شرعية" وإمكانية إصدار المنظمة كمنظمة لنشرة دعائية ؟.

. العمل في الجمعيات الثقافية على عكس ادعاء القيادة بدأ مع نشوء فصائل الحركة الماركسية اللينينية ، ولم يتوقف إلا مع تصفيتها. لكن الأساسي هو أن فصائل الحركة الماركسية اللينينية لم تكن تعمل شرعيا في تلك الجمعيات كتنظيمات أو كحركة ماركسية لينينية ، لكن مناضليها فقط هم اللذين كانوا يعملون في تلك الجمعيات كأفراد ، وكانوا يحرصون هم أيضا على الظهور كمواطنين عاديين ، غير منظمين.

. أما تيار الطلبة التقدميين ، فإنه كان في البداية مجرد لائحة انتخابية مشتركة في مناسبة انتخابات نقابة الطلبة أوطم (في المؤتمر 14 في 1971) ، ثم استمر بعد ذلك في اعتبار أنصار اللائحة المشتركة كتيار وسط الحركة الطلابية. لكن لا ذلك التيار الجبهوي ، ولا تيار الطلبة القاعديين الحالي لم يدعي ولم يتظاهر ولم يسمح النظام به قانونيا أبدا ، كامتداد تنظيمي شرعي للحركة الماركسية اللينينية.

. أما المحاضرات والندوات الشرعية التي وصفتها القيادة "كعمل دعائي شفوي مكثف قام به أطر الحركة الماركسية اللينينية" ، فلا بد من تدقيق أن الندوات القليلة والمحاضرات التي قام بها أطر الحركة الماركسية اللينينية قد نظمت أساسا داخل المؤسسات الجامعية التي كانت آنذاك في مد نضالي لا سابق له ، والتي كانت محرمة على قوات القمع التي لم تعرف حتى ما يجري داخلها. أما اليوم فإن تنظيم مجرد محاضرة تقدمية شيئا ما يعد من قبيل المستحيل تقريبا.

ورغم بقاء الأرضية غامضة على العموم ، فقد وردت عدة عبارات تشير إلى عمل المنظمة كمنظمة في الشرعية ، ومنها الأمثلة التالية: "العمل الشرعي الذي يمكن ان تقوم به المنظمات الثورية" ، "المنظمة سيمكنها بسهولة أن تقتبس من هذا البرنامج ، برنامجا دعائيا ونضاليا لعملها الشرعي". "البرنامج الخاص بالعمل الشرعي للمنظمة" ، "البرنامج النضالي التكتيكي المطروح في الأرضية (...) يمكن المساعدة على أساسه في إطار العمل النضالي الشرعي". "من الممكن أن تطرح بشكل مباشر تصورات المنظمة ومواقفها مع تغيير بعض الصيغ (...) في إطار العمل الشرعي" وفي الجملة التالية تتأسف القيادة على كون المنظمة لا تقوم كمنظمة بعمل شرعي "إن العمل في الاطارات الجماهيرية هو تقريبا العمل

الشرعي الوحيد الذي تقوم به المنظمة حاليا ، وحتى هذا العمل ، فإن الذين يقومون به مباشرة هم أعضاء المنظمة والمرتبطين بها وليس المنظمة كمنظمة"!

وطرحت القيادة "من الممكن ان تطرح مباشرة تصورات المنظمة ومواقفها مع تغيير بعض الصيغ ، وما تتناساه القيادة هو أن تغيير الصيغ هو لا أقل ولا أكثر تغيير لتلك المواقف نفسها. فمثلا تغيير شعار "الثورة الديمقراطية الشعبية" بعبارة" حكم ديمقراطي شعبي". كما تقترح القيادة ليس مجرد تغيير طفيف ولكن الفرق بينهما يصبح هو الفرق بين شعار ثوري وشعار إصلاحي.

و ما تنساه ، او تتناساه القيادة (وما ظلت مجمل القوى السياسية الاصلاحية ، بما فيها جماعة أنوال ، تتجاهله ، هو أن العمل في الشرعية القانونية ، لا يتعلق لا بالقانون المزعوم ولا بالهامش الديمقراطي المزعوم ، بل بالأساسي هو أن طبيعة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ، لا تقبل ولن تقبل ولو دقيقة واحدة بوجود شخص أو تيار أو تنظيم يقوم بأعمال ثورية تهدد مصالحهم الطبقية ، أي بأعمال تمشي في اتجاه توعية وتنظيم الكادحين المستغلين ، وتهيئهم للصدام الطبقي مع أعدائهم. فنكران هذا الواقع في الوقت بالضبط الذي نشاهد فيه العديد من الأمثلة القمعية الشرسة والمفضوحة (مثل تصفية الحركة الماركسية اللينينية ، إطلاق الجيش للنار على المتظاهرين في 20 جوان 81 ، تصفية الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ، تفتيت الاتحاد الاشتراكي ، ضرب تيار الطلبة القاعديين ، اعتقال الجماعات الدينية) ضد أدنى التحركات الفكرية أو النقابية والسياسية المعارضة للنظام القائم ، سيكون من المثالية العمياء.

أما إذا كانت القيادة فعلا تحصر ، أشكال العمل الشرعي التي تراها ملائمة وممكنة في الظرف الراهن" في 1- " العمل في الإطارات الجماهيرية" كأفراد ، 2 - المشاركة في "المحاضرات والندوات" كأفراد دائما ، إصدار"مجلة ثقافية-سياسية" كمثقفين أفراد ، فإن تلك الثرثرة الواردة في أرضية القيادة لم تكن ضرورية لإقناعنا بأن تلك الأشكال المحددة الواردة فعلا ، (انظر كذلك" مشروع خطة عمل" في كراس" من أجل التقييم والتقويم والتثوير والتجميع والبلترة").

العلاقة بين تحليل الواقع وطرح مهمات تغييره:

بتركيز ، ما هو التكتيك الذي تدعونا القيادة إليه ؟ مكونات هذا التكتيك هي التالية:

1-بناء المنظمة ، 2- العمل في الشرعية 3- توحيد الحملم ، 4- التنسيق بين القوى الثورية ، 5- برنامج مرحلي جوهره:

-المطالبة بتحسين أوضاع الجماهير.* المطالبة بالحريات الديمقراطية.* المطالبة باسترجاع سبتة ومليلية.* المطالبة بالسلم الفوري.* التضامن مع الشعب الفلسطيني.* التضامن مع حركات التحرر. فهل هذه المكونات تشكل تكتيكا ثوريا ؟

ان هذه المكونات لا تكفي لتشكيل تكتيك ثوري فعلي ، (لهذا حينما طرحت مثل هده المكونات نسبيا ، بالاضافة إلى أخرى أكثر دقة وتقدما في "مشروع خطة العمل" فإني لم أسمح لنفسي بتسميتها تكتيكا ثوريا). خاصة و أننا إذا رجعنا

إلى آخر تحليل سياسي للقيادة (المعنون ب: "حول تصورات الوضع في المغرب خلال عام 81")، نجده يتنبأ بانفجار حاد لعدة تناقضات.

فقد جاء في ذلك التحليل: "وإذا كانت التناقضات في صفوف البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار بعد اندلاع مسلسل نيروبي الذي التف حوله كافة القوى الشوفينية الرجعية والإصلاحية باستثناء الاتحاد الاشتراكي، فإذا استمرت الحرب بضراوة ومنعكساتها المتصاعدة على الصعيد الداخلي بالخصوص، سيؤدي بالضرورة إلى بروز هده التناقضات مجددا وربما انفجارها بشكل عنيف". ثم جاء فيه: "لن تظل التناقضات داخل البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار بدون انعكاسات على قيادة الجيش المتحكمة في هذه المؤسسة". وجاء فيه أيضا: "مهزلة نظام التناوب على الحكومة بين مختلف الأحزاب الرجعية وذلك حتى لا تؤدي التناقضات في صفوف الرجعية إلى الانفجار". وجاء في ذلك "أن هدا الأسلوب (أي أسلوب تصعيد القمع ضد الجماهير والقوى المناضلة بجميع اتجاهاتها سيؤدي بالضرورة إلى احتداد الأزمة السياسية والاقتصادية وإلى انفجارها بشكل أو بآخر". أضف إلى ذلك كله أن "النفوذ السياسي للإمبريالية الفرنسية ببلادنا يعرف بعض التراجع لصالح نفوذ الامبريالية الأمريكية".

لنرجع الآن إلى التكتيك الثوري الذي اقترحته القيادة في أرضية "القضايا التكتيكية" والذي سبق تلخيصه في الفقرات السابقة. ولنبحث فيه بدقة، هل أخدت القيادة بعين الاعتبار بنتائج تحليلها السياسي هذا في "التكتيك الثوري" الذي وضعته مؤخرا والذي اقترحته لكي يصادق عليه فرع الداخل؟ الجواب هو لا تماما، بل المثير للانتباه هو أن هناك استقلالية تامة بين "التحليل السياسي" و "التكتيك الثوري"، وبالتالي فنحن أمام مجرد نصوص أدبية أو "إنشائية" للقيادة، مثلها مثل العديد من النصوص التي ألفناها منها منذ نشأة المنظمة، فما الفائدة إذن من الموافقة أو عدم الموافقة على نصوص تبقى مجرد نصوص بعيدة عن التفاعل مع الواقع؟

خلاصة:

بقيت الأرضية غامضة وكان هدف القيادة هو انتزاع اتفاق المنظمة على قرار غامض هو "العمل في الشرعية" لتطبيق هدا الموقف فيما بعد في خطط ربما يصعب حاليا طرحها داخل المنظمة.

والسؤال المطروح هو: هل يمكن حاليا في ظل النمط الاستبدادي القائم أن تعمل منظمة ثورية ماركسية كمنظمة بشكل علني مسموح به قانونيا: الجواب الذي يفرضه الواقع هو لا تماما. لكن القيادة تدعي العكس في أطروحتها حول العمل في الشرعية.

إن الفصل المخصص للعمل في الشرعية، هو نفس الأرضية (بعنوان "العمل الشرعي، افكار وإشكالات" صدرت في الشيوعي العدد 4) التي سبق ان طرحها رفيق من القيادة باسمه الخاص. وقد انتقدت هذه الأرضية في كراس "من أجل

التقييم والتقويم والتثوير والتجميع والبلترة" في فصل " مشروع خطة عمل" وطرحت فيه بديلا حول "كيفية استغلال امكانية العمل الديمقراطي المسموح به قانونيا" لكن القيادة لم تستفد من تلك الانتقادات ،

بل الاستفادة الوحيدة التي قامت بها هي أنها ازالت من اطروحتها العبارات اليمينية المفضوحة ، وحافظت على نفس الجوهر ، وكمثال على تلك العبارات اليمينية ، ورد في الأرضية:

على صعيد "الإستراتيجية يمكن للمنظمة في إطار الشرعية أن تطرح تحليلها للطبقات وللتناقض الرئيسي". "فيما يخص برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية" يمكن الدفاع عليه برمته ، باستثناء مسالة السلطة" وأضاف كذلك "على الصعيد التكتيكي يمكن للمنظمة ان تدافع على البرنامج النضالي المرحلي". إذن فكل شيء (حسب الأطروحة) باستثناء مسألة السلطة من استراتيجية وتكتيك ممكن الدفاع عليه في الشرعية. فما هو سر هذا التصور اليميني والمثالي ؟ سره هو أنه يظن أن جوهر الديمقراطية هو الدفاع على مواقف سياسية. بينما جوهر أية ديمقراطية سواء كانت ممنوعة أو مسموح بها هو ترجمة المواقف السياسية إلى أعمال. فإذا لم تقتنع بعد القيادة بهذه الانتقادات النظرية ، فلتقتنع عمليا بإفلاس تجربة جماعة أنوال ، لأن ما فعلته جماعة أنوال هو بالضبط التطبيق الممنهج لأطروحة العمل في الشرعية.

جوهر الاستراتيجية وجوهر التكتيك اللذين ظلت القيادة تدافع عنهما هما:

الإنتظارية ثم الإنتظارية ، أي الدفاع على الثورة في مجال الكلام ، أما في مجال العمل فهما البقاء في حدود معارضة فكرية خجولة ومتحفظة.

لنتساءل: ماذا يميز منظمتنا "إلى الأمام" إلى حد الآن عن قوى إصلاحية مثل الاتحاد الاشتراكي: هل هو تبني الماركسية اللينينية: حتى الاتحاد الاشتراكي يتبنى الاشتراكية العلمية ، هل هو الاتفاق على الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، وبناء حزب الطبقة العاملة ؟ فحتى الاتحاد الاشتراكي او حزب التقدم والاشتراكية يتفق على ذلك او يمكنه بسهولة الاتفاق على ذلك. لنرجع إلى أرضية القيادة حول الاستراتيجية و إلى ارضيتها حول التكتيك ، وسنجد أن كل مهام العملية الراهنة التي تدعونا القيادة لها لا تختلف في شيء عما ظل الاتحاد الاشتراكي أو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو حزب التقدم والاشتراكية يفعلونه. والفرق بين منظمة "إلى الأمام" (تحت مسئولية القيادة) وبين القوى الإصلاحية هو أن منظمة "إلى الأمام" تتكلم عن التجديد (ولكن فقط في المستقبل البعيد جدا) وأنها لا تريد فعلها او تهيئها جديا ، بينما القوى الإصلاحية تتكلم عن الإصلاحية وتطبقها.

إن القيادة لا تتصور الثورة إلا بعد 20 أو 30 سنة ، بينما أنه من الممكن ومن الواجب إذا وفرنا في أنفسنا الإرادة والشجاعة الثوريتين أن نهيئ وان ننجز الثورة في ظروف لا تتعدى خمسة او ثمانية سنوات والظروف الموضوعية ناضجة لذلك ، ولتحقيق هذا يجب امتلاك وتربية شيء خاص لا يمكن لا شراءه ولا أخده من الكتب ، هدا الشيء هو العزيمة والشجاعة أي الجرأة على التفكير وعلى الابتكار ، والجرأة على النضال ، والجراة على الانتصار.

و إذا أكدت على جانب الارادة والاستعداد فهذا يعني بأنني أغفل جانب الشروط المادية والاجتماعية ، وإنما يعني أنني أعتبر الأوضاع الراهنة في البلاد ناضجة للسماح بنمو سريع وكيفي للعمل الثوري ، إذا عرف الثوريون كيف يتعاملون مع الواقع.

نقاش ارضية "التجدر وسط الطبقة العاملة"

الأرضية المتعلقة "بالعمل وسط المثقفين" الصادرة في الشيوعي 4 ، لا أوافق عليها أساسا لأنها غامضة وغير ممنهجة ، لأن المثقفون ليس هم : التلاميذ+ الطلبة+ المهندسون+ التقنيون+ رجال التعليم. وإن العمل في هده الفئات من البرجوازية الصغيرة (مع العلم انني لا أدخل التلاميذ بالضرورة ضمن البرجوازية الصغيرة) يطرح مشاكل كان من اللازم ابرازها وتحليلها وايجاد حلول لها ، وإذا كان من غير الصحيح ان نرفض بشكل مطلق ، ولو حاليا ، العمل في اوساط البرجوازية الصغيرة المؤهلة للثورة ، فإن الاتفاق على مهمة هذا العمل مشروط بتحديد (اكثر ملموس) لحجمه ولنوعه بالمقارنة مع العمل في الطبقات والفئات الأخرى ، (الطبقة العاملة ، الفلاحون ، اخ...) لهذا يجب في رأيي ليس فقط إعادة صياغة هذه الأرضية ، ولكن إعادة التفكير والتحليل في هذا الموضوع.

في مسألة القيادة
في موضوع مسألة القيادة ، لم يسبق لي أن طرحت موقفا عمليا واضحا ومركزا ، وبالتالي فإني أعرضه هنا:

1)- نظرا لأنه من مجموع 12 عضوا في القيادة في البداية ، لم يبق عمليا سوى 2 ، أما العشرة فإنهم انسحبوا من المنظمة (باستثناء واحد ألغيت عضويته من القيادة لأنه سلم نفسه للأجهزة القمعية ، وآخر ستصبح استقالته من القيادة سارية المفعول منذ انتهاء فرع الداخل ، وإن كان لا يشارك عمليا في القيادة منذ مدة هامة).

2)- ولأن ما تبقى من القيادة ليس في مستوى تحمل المسئوليات القيادية ، إذ أن أحد العضوين الباقيين من اللجنة الوطنية القديمة عبر على أنه ليس في مستوى تحمل المسئوليات القيادية ، كما عبر الثاني منهما عن الضعف أو الافتقار إلى التجربة اللازمة[2].

3)- ولأن القيادة تتحمل مسؤولية انحراف وفشل وتصفية منظمة "إلى الأمام".

4)- ولأن فقدان المنظمة لقيادي حقيقي يرتبط بفقدانها لخط سياسي حقيقي محسوم بشكل مركزي ديمقراطي واضح للجميع في مؤتمر وطني(أو ما يعادله). ولأن مشكل القيادة لا يمكن فصله عن مشكل المؤتمر الوطني. ولأن حل مشكل القيادة ومشكل الخط السياسي لا يمكن حله سوى عبر مؤتمر وطني.

2 ـ رغم أن الفقرة تفضح الوضع الذاتي للقيادة آنذاك إلا انها غير دقيقة من حيث المعطيات التاريخية حول القيادة التي أفرزتها الندوة الوطنية الأولى للمنظمة المنعقدة يومي 31دجنبر 1971 و 1يناير 1972 ، للمزيد من الاطلاع انظر وثيقة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام".....التي أصدرها موقع "30غشت".

5)- ولأن ما تبقى من القيادة لا يتواجد بالميدان.

نظرا لكل ذلك ، فإن الحل الانتقالي المؤقت ليس هو تطعيم القيادة وإنما هو:

* تقديم ما تبقى من القيادة لاستقالته ، أو تقرير حله من طرف قيادة الفرع في الداخل.

* قسم فرع الداخل (والذي ليس مجرد فرع ، ولكنه المنظمة نفسها أو الجسم الأساسي من المنظمة الجديد) المنتخب في الندوة يقوم بدور قيادة وطنية مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر وطني في أقرب الآجال الممكنة ، الشيء الذي لا يمنع طبعا جميع الأعضاء الآخرين ، حيثما كانوا ، من أن يساعدوا القيادة المؤقتة الجديدة باقتراحاتهم او انتقاداتهم.

الرأي الرابع:

1)-مقدمة

تعبر أرضية "ملخص آراء حول قضايا التكتيك ، عن وجهة نظر رفاق في الأرضية المعنونة "القضايا التكتيكية في خط المنظمة" ، أريد هنا ومن أجل إغناء النقاش ان أبدي بعض الملاحظات النقدية حول ما ورد في "ملخص آراء" من أفكار وآراء حول التكتيكات التي يجب أن تحددها المنظمة لنفسها.

إن النقاش الذي يدور حاليا وسط المنظمة حول القضايا التكتيكية يعد مسالة جد هامة وليس ترفا فكريا. إن تحديد تكتيكات سديدة من طرف أية منظمة سياسية يعتبر إحدى الضمانات الأساسية لتطور تلك المنظمة. ولهذا لا بد ان يهتم الرفاق ويساهموا بفعالية كل حسب طاقاته في النقاش الجاري حول القضايا التكتيكية ، إن نقاشا شاملا حول مجمل القضايا التكتيكية للمنظمة يعد مسألة جديدة في تاريخ منظمتنا ،لذا ، فإن هذا النقاش لن يخلو من بعض المنزلقات ومن بعض الغموض ، وهذه مسألة طبيعية لا يجب أن تخيفنا أو تثنينا عن خوض هذا النقاش بجرأة وبكل ما يتطلبه من عمق ولي اليقين بأن هدا النقاش سيؤدي إلى نتائج إيجابية بشرط ان يكون نقاشا رفاقيا يهدف إلى الاقناع والاقتناع ، ان نبتعد عن الانفعال والتشنج والتعصب الفكري وان نلتزم بالأساليب الديمقراطية والعلمية في النقاش والبحث عن الحقيقة.

قبل المرور إلى نقاش الآراء الملموسة حول مختلف القضايا التكتيكية أريد ان أشير هنا إلى مسألة لا بد من أخدها بعين الاعتبار أثناء مناقشة أرضية القيادة حول التكتيك ، هي أن هذه الأرضية لا يمكن عزلها عن مجمل الأرضيات الأخرى ، التي صاغتها القيادة في المدة الأخيرة ،ويتعلق الأمر بالخصوص بنصي "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" والتحليل السياسي المعنون"حول الوضع في المغرب خلال عام 81" فالمنظور التكتيكي للقيادة لا يمكن عزله عن المنظور الاستراتيجي وعن تحليله للظرف السياسي وعلى سبيل المثال لا يمكن فهم البرنامج المرحلي التكتيكي بمختلف محاوره ونقطه بدون الرجوع إلى التحليل السياسي ولا يمكن فهم المهمة الرئيسية للمنظمة بدون الرجوع إلى كل ما ورد عن الحزب في الأرضية حول الاستراتيجية. ومن جهة أخرى إن الأرضية حول التكتيك كانت بشكل عام تطرح عند

التعرض لكل قضية من قضايا التكتيك الأسس النظرية والسياسية للمهام التكتيكية المطروحة. إلا أنني أسجل مع أحد الرفاق بأن القيادة لم تتعرض بشكل مباشر في الأرضية حول التكتيك لإحدى الأسس الهامة التي ينبني عليها أي تكتيك سديد ،ويتعلق الأمر بالتقييم الموضوعي للوضع الذاتي للمنظمة ، للحملم وللحركة الثورية. إن ما ورد بصدد هده المسألة سواء في التحليل السياسي أو في النص حول التكتيك غير كاف ولابد من تجاوز هدا النقص.

وأخيرا أسجل أن أرضية القيادة تتعرض لمجمل القضايا التكتيكية سواء منها الداخلية أو الخارجية التنظيمية الدعائية أو النضالية. إن القضايا التكتيكية في خط المنظمة لا تنحصر ، كما يعتقد الرفيق في الرأي الثالث ، في البرنامج التكتيكي ، وأن القضايا مثل وحدة الحملم والتنسيق الثوري وبناء المنظمة تدخل هي الأخرى ضمن القضايا التكتيكية الراهنة للمنظمة.

2)- المهمة الرئيسية:

ان القيادة تعتبر منذ مدة أن المهمة المركزية لكافة الرفاق المغاربة هي المساهمة في بناء مستقبل الطبقة العاملة ، وتعتبر كذلك أن المهمة الرئيسية لأعضاء المنظمة هي إنشاؤها كمنظمة ثورية مكافحة صلبة متجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين. وهنا يجب الانتباه إلى أن المهمة المركزية المطروحة بالنسبة لكافة الثوريين المغاربة ، مهما كانت مواقعهم التنظيمية ، بينما نتحدث عن المهمة الرئيسية بالنسبة لأعضاء المنظمة.(تم نقل الجملة كما هي في النص الاصلي).

ان الثوريين المغاربة في الفترة الراهنة كما في المستقبل ، ستكون لهم مهام متعددة منها بناء الحزب البروليتاري ، بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية ،بناء الجيش الشعبي ، بناء السلطة الشعبية ، بناء ثقافة وطنية ديمقراطية شعبية ، بناء اقتصاد وطني ، لكن المهمة التي ستظل في مركز اهتمامهم طيلة مرحلة "الثودش"وخلال مرحلة الثورة الشعبية كذلك هي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، إنها المهمة الاستراتيجية التي تتمحور حولها مجمل المهمات الأخرى وهذا ما تجسده صيغة المهمة المركزية للثوريين المغاربة هي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

أما بالنسبة لذلك الجزء من الثوريين المنضوين في منظمة "إلى الأمام" أي أعضاء "إلى الأمام" فان مهمتهم الرئيسية هي البناء السياسي والتنظيمي ل "إلى الأمام" كمنظمة ثورية مكافحة صلبة متجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين. وهذا يعني أن المهام الأخرى مثل وحدة الحملم أو التنسيق الثوري الخ هي مهام ثانوية نخضعها للمهمة الرئيسية مع التاكيد على أن ثانوية مهمة محددة لا يعني هامشيتها أو تفاهتها.

رغم الأهمية الكبرى للنقاش حول المهمة المركزية والمهمة الرئيسية ،فإن الرفيق الثالث هو الذي أثار وحده هذه المسالة وبشكل جزئي أثناء النقاش.

فمن جهة أولى إن الرفيق يعتبر "أن المهمة المركزية هي إنشاء المنظمة والمهمة الرئيسية هي بناء الحزب البروليتاري ، وذلك ،فإن المهمة الرئيسية تتطلب وقتا أطول من الوقت الذي تتطلبه المهمة المركزية ، والتي تعني المهمة المباشرة الحالية".

فعلاوة على ما طرحته أعلاه والذي يجيب في رأيي على نقد الرفيق ، فإنني أضيف أن الرفيق يفكر كما لو كانت المهمة الرئيسية والمهمة المركزية مطروحة فقط بالنسبة لأعضاء المنظمة (وهذا منطقي في تصور الرفيق الذي يعتبر بأن منظمتنا تشكل نواة الحزب البروليتاري ،وأنها هي التي ستتحول إلى الحزب البروليتاري) ،وثانيا إن عامل الزمان ليس في نظري العامل الذي يسمح بالتمييز بين ما هو رئيسي أو ما هو مركزي ، فما هو مركزي يمكن أن يكون رئيسيا أو ثانويا. وعلى سبيل المثال رغم أن مهمة بناء الحزب هي المهمة المركزية للثوريين ، فإن هذه المهمة تكون في ظروف محددة ، ظروف الاستيلاء على السلطة مثلا ، ثانوية بالمقارنة مع القضاء على السلطة القائمة وبناء السلطة الشعبية.

من جهة ثانية إن الرفيق يعتبر أنه لا داعي لتبني شعار "بناء المنظمة كمنظمة ثورية مكافحة صلبة ومتجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين" وأنه يجب الاكتفاء بشعار "بناء المنظمة كمنظمة ثورية" لأن ذلك يتضمن كل القضايا التي جاءت في الشعار السابق ، بالإضافة إلى أنه يعطي مكانة بارزة لكلمة الثورية" على عكس الشعار الأول الذي يعطي معنى هامشي لكلمة الثورية" إنني لا أعتقد ان الثورية مهمشة في الشعار الأول بينما هذا الشعار يسمح بتجسيدها في خصائص ملموسة يجب العمل على توفيرها في المنظمة في الظرف الحالي ، وهذه الخصائص هي الكفاحية والصلابة والتجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، والشعار الأول يعطي صورة ناصعة لواقع المنظمة الذي يجب تجاوزه ، ضعف الكفاحية ، الهشاشة (او ضعف الصلابة) والطابع البرجوازي الصغير لتشكيلتها الطبقية: إن الشعار المجسد للمهمة الرئيسية وفي صيغته المطولة يذكرنا في كل لحظة بمهامنا الحيوية ، بناء منظمة صلبة ، بناء منظمة مكافحة ، تجدير المنظمة وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، وهذا ما يسمح به الشعار المقترح من طرف الرفيق ، والذي يكتفي بطرح عام ، عوض ان يجسد المهام الحيوية الملموسة.

3) البرنامج المرحلي:

إن مجمل الرفاق أصحاب "ملخص آراء" يتفقون على مضمون البرنامج المرحلي ، لكن ما يهمني هنا هو مناقشة آراء الباحث الأول إلا أنه يتفق عليه كبرنامج دعائي ، وليس كبرنامج مرحلي.

وقبل الدخول في النقاش أذكر ببعض ما جاء في أرضية "القضايا التكتيكية" حول البرنامج المرحلي:

"إن البرنامج المرحلي التكتيكي ليس سوى التركيز الملموس للمطالب والمطامح الجماهيرية الأكثر إلحاحا ، والتي تكون الجماهير مستعدة أو على أهبة الاستعداد للمساعدة من أجل تحقيقها" ...وتضيف الأرضية: "يطرح على المنظمة تحديد

برنامجها المرحلي التكتيكي في كل فترة من فترات تطور الصراع الطبقي ، وذلك من أجل المساهمة في تقديم كفاح الجماهير وقيادتها كلما أمكن دلك.

هكذا ، تم تحديد البرنامج المرحلي وهو برنامج يجب أن يكون نابعا من واقع الجماهير ومن استعداداتها ، ودور المنظمة ليس هو فرض برنامج مرحلي من الفوق ، وانما الانطلاق من التحركات المرحلية الملموسة للجماهير ومن استعداداتها الفعلية من أجل الصياغة البرنامجية للمطامح الملحة للجماهير. إن هذا البرنامج مطروح إذن للنضال على أساسه ، وليس فقط للدعاية ، فالبرنامج الدعائي ، بالإضافة إلى بنود البرنامج المرحلي ، يتضمن كافة بنود برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، بما في ذلك الدعاية للثورة الديمقراطية الشعبية ، كما يتضمن الدعاية للبرنامج الأقصى للمنظمة: الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا ، ويتضمن كذلك الدعاية لمختلف القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية إلخ...

ان البرنامج المرحلي ، لا يمكن تبرير وجوده ،إلا كبرنامج يتم النضال على أساسه ،وتهيئ الشروط حالا للنضال على أساسه من طرف المنظمة ، ومن طرف كل المناضلين المرتبطين بها من قريب أو من بعيد. لهذا كان على الرفيق أن ينتقد البرنامج من هذا المنطلق ، فيبين ما هو ثوري في هذا البرنامج ،ولماذا لا يمكن للمنظمة وللمرتبطين بها أن يناضلوا على أساسه. عوض دلك ، فقد اعتبر الرفيق "أن طرح برنامج مرحلي للمنظمة سابق لأوانه لأنه يقفز على الواقع". إنني أعتبر أن طرح برنامج مرحلي للمنظمة مسألة ضرورية بالنسبة لأية منظمة تريد أن تناضل مهما كان ضعف هذه المنظمة ، وما يمكن الاختلاف حوله هو مضمون هذا البرنامج ، وليس وجوده.

ان المنظمة في حاجة للتمييز بين ما يجب النضال من أجله حالا ، ما يجب تهيئ الشروط للنضال من أجله في أقرب وقت ، ما يجب تهيئ الشروط للنضال من أجله على المدى البعيد ، إن عدم القيام بهذا التمييز يؤدي بالضرورة إلى الخلط بين البرنامج المرحلي التكتيكي وبين برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، وبين البرنامج الدعائي.

إن عدم تحديد المنظمة لبرنامج مرحلي سيؤدي بالضرورة إلى التخبط ، إلى إغفال مهام نضالية يمكن النضال من أجلها أو إلى طرح مهام للنضال لم يحن الوقت بعد للنضال من أجلها. وخلافا لما يعتقده الرفيق فإن البرنامج المرحلي لن يكون "تتويجا لمرحلة من التجدر والنضال" ولكنه أحد شروط التجدر والنضال. فهل يمكن للمنظمة أن تتجدر وأن تناضل مع الجماهير إذا لم تحدد مثلا هل الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية أو الاشتراكية مهمة مرحلية او دعائية ؟ ألم يحن الوقت للاستفادة من تجربة المنظمة وتجاوز الخلط بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي ، بين ما هو دعائي وبين ما هو مرحلي ؟ إنني أعتبر أن إحدى شروط هدا التجاوز يكمن بالذات في تحديد برنامج مرحلي واقعي. وهذا هو ما يجب أن يصبح محط نقاش عوض مناقشة ضرورة أو عدم ضرورة البرنامج المرحلي.

4) وحدة الحملم:

- إن أول مسألة يجب أن تطرح هي التعريف بالحملم ، هناك تعريفين رئيسيين:

-بالنسبة للتعريف الأول: إن الحملم هي مجموع الفصائل التي تشكلت تاريخيا منذ بداية السبعينات كمنظمات أو مجموعات ، والحملم تشكلت تاريخيا في منظمة "إلى الأمام" ومنظمة " 23 مارس" ومنظمة "لنخدم الشعب". أما الآن فحسب هدا المنظور ، فإن الحملم لم يعد لها وجود ولا توجد سوى منظمة "إلى الأمام". وخارج "إلى الأمام" ليس هناك سوى بعض أو مجموعات من المثقفين تتبنى الماركسية اللينينية.

- أما التعريف الثاني وهو التعريف الذي أتبناه وهو أن الحملم تتكون من كافة المنظمات والمجموعات والعناصر الثورية التي تتبنى الماركسية اللينينية كأساس نظري وكمرشد في العمل ، والتي تعمل من اجل بناء الحزب البروليتاري كمهمة لا تقبل التأجيل.

- عند انفجار أزمة الحملم منذ بضع سنوات ، قامت العناصر والمجموعات التصفوية ، استنادا على انفجار بعض المنظمات والمجموعات بالطعن في شرعية الحملم ، ومنهم من اعتبر ان الحملم مجرد "تطفل على الصراع الطبقي". وقد رأى هؤلاء التصفويين في أزمة الحملم تأكيدا لأطروحاتهم. وقد عجزت العناصر الصامدة داخل الحملم على مواجهة الأطروحات التصفوية ، وذلك بسبب منظورها وتصورها للحملم كمجموعة من المنظمات محددة تاريخيا. وأعتقد شخصيا أن التصور المبني على التحديد الأول للحملم (باعتبارها تساوي "إلى الأمام"+ "23 مارس" + "لنخدم الشعب") لم يكن في استطاعته مواجهة الأطروحات التصفوية. أما التصور الثاني فهو يعتبر أن وجودا لطبقة عاملة كطبقة مستقلة المصالح والأهداف مسألة لا جدال فيها ، وأن ضرورة بناء حزبها المستقل مسألة لا جدال فيها كذلك ، من هنا تنبع الضرورة التاريخية لحركة اجتماعية فكرية سياسية تنظيمية تهدف إلى بناء هدا الحزب ،وهذه الحركة هي الحملم. إن المشروعية التاريخية للحملم (او الحركة الثورية المغربية) نابعة إذن من الضرورة التاريخية لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، هذا الحزب الغير موجود لحد الآن. أما المكونات الملموسة للحملم ، فهي تختلف من فترة إلى أخرى ، فهناك فصائل ثورية تبرز للوجود وهناك أخرى تندثر والحملم باقية بقاء ضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. إننا نلاحظ تفكك منظمتي " 23 مارس" ، و "لنخدم الشعب" ، ويمكن للمنظمة "إلى الأمام" كذلك أن تتفكك وأن تندثر إذا لم تتمكن من التقدم في إنجاز مهمتها الرئيسية ، لكن الحملم مع ذلك ستبقى موجودة متخذة أشكالا أخرى. هذا هو تصوري للحملم ، كحركة اجتماعية هدفها بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. ومن هذا المنطلق أعتبر أن وحدة الحملم التدريجية وعلى أسس مبدئية مسألة ضرورية ستفرض نفسها على كل الثوريين الحقيقيين في بلادنا ، من هنا أعتبر أن ما طرح في أرضية القضايا التكتيكية حول ضرورة وحدة الحملم كمسلسل مرحلي وعلى أسس مبدئية ، اعتبره صحيحا.

*بالنسبة للرفاق اصحاب "ملخص آراء حول قضايا التكتيك" إن الاتجاه العام رغم التفاوت الموجود في الآراء هو اعتبار الحملم لم تعد موجودة وبالتالي لا فائدة من الحديث عن وحدة الحملم ، و مفهومهم للوحدة هو الوحدة مع المناضلين أي بعبارة صريحة إدماجهم داخل منظمة "إلى الأمام" ، وفي انتظار ذلك يتم العمل المشترك مع "المناضلين كأفراد".

هكذا سطر الرفيق الأول:" فالكلام حاليا على توحيد الحملم لغو مثالي لأنه لم تبق هناك "حملم" يمكن توحيدها...لكن هذا لا يعني أن ليس هناك مناضلين ملتحمين بالحملم خارج منظمة "إلى الأمام" هذا شيئ حاصل ،لكن لن يتم في نظري الالتحام بهم عبر توحيد فصائل قد يكونوا متواجدين داخلها ولكن كأفراد فقط".

أما الرفيق الثالث فهو: "يعتبر ألا وجود لها "أي الحملم وما يوجد هو تيار ماركسيين لينينيين والمناضلين المخلصين فهم قلة" ثم يضيف الرفيق: "في مسألة بناء الحزب من غير الصحيح اعتبار انفسنا كطرف فقط ،بل يجب أن نعتبر أنفسنا كطرف وحيد ، إن الصحيح هو أن تطرح المنظمة على نفسها مبدأ بناء الحزب الثوري ، وهذا لا ينفي مساهمة الآخرين ولا ينفي كذلك أن تتحول المنظمة من نواة الحزب إلى ذلك الحزب".

إن منظور الرفاق منظور حلقي يجعل منا كل شيء ، ومن الآخرين لا شيء ، وفي أحسن الأحوال عنصر ثانوي ، عندما يتعلق الأمر ببناء الحزب الثوري ، أي أن هذا المنظور الهيمني ليس من شأنه أن يقف أمام تقدم وحدة الحملم فحسب ، بل من شأنه أن يجعل المجموعات والعناصر الماركسية اللينينية الأخرى تنفر حتى من العمل القاعدي المشترك معنا. هذا المنظور الحلقي الهيمني حملناه خلال فترة معينة من تجربتنا وبدأنا نتخلص منه تدريجيا ،وها هو يبرز من جديد ، مما يدل على أننا لم نناقش هده القضايا بما فيه الكفاية.

*اما الرفيق صاحب الرأي الثاني فإنه لا ينفي وجود الحملم لكنه يعتبر أن "الرغبة في إنجاز الوحدة حاليا هو من باب العاطفة و يؤدي إلى نتائج سلبية ، ويضيف الرفيق "حاليا ما يجب فعله هو دعوة الماركسيين اللينينيين إلى التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين".

إن الرفيق يطرح مسألتين تستوجبان النقاش: توقيت الوحدة وعلاقة الوحدة بالتجدر:

-فيما يخص المسألة الأولى ، إن أرضية القضايا التكتيكية لم تطرح في أي مكان بأن الوحدة ستكون عملية فورية ، أو أنه ستتم "حاليا" بل طرحت على عكس ذلك الوحدة كمسلسل نضالي تدريجي ، إن وحدة الحملم كما ظهر ذلك من خلال التجربة الملموسة ليست عملية سريعة يمكن أن تتم بين عشية وضحاها بل هي مسلسل نضالي ، بمعنى ذلك أن الوحدة ستتم عبر مراحل قد تمر من النضال القاعدي المشترك بين مناضلي الحملم المنتمين لتنظيمات مختلفة. ان التنسيق القاعدي والقيادي لتحركات نضالية مشتركة مرورا بالعمل الجبهوي في مختلف المجالات السياسية والدعائية والنضالية والتنظيمية وانتهاء بالاندماج العضوي في منظمة ثورية موحدة..." إن الوحدة الاندماجية غير مطروحة حاليا ، وماهو مطروح ،هو النضال القاعدي المشترك ، ثم التداعي للحديث عن المجموعات الماركسية اللينينية وعن خطوات عملية أخرى يهدف إلى تقريب الآراء وتوحيد الممارسات النضالية داخل الحملم.

- اما فيما يخص علاقة الوحدة بالتجدر ، فإن الرفيق يشترط قيام الوحدة بالتجدر ، وبالتالي لا داعي للحديث عن الوحدة ما دام التجدر لم يتم. أما أرضية القضايا التكتيكية فتطرح "إن وحدة الحملم تشكل إلى جانب تجدر المنظمات

الماركسية اللينينية وسط الطبقة العاملة والفلاحين إحدى الخطوات الأساسية على طريق بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، الحزب الثوري المغربي المنشود".

إن الأرضية لا ترهن إذن مسلسل الوحدة بإنهاء مسلسل التجدر ، بل تطرح مسلسل الوحدة كمسلسل موازي لمسلسل التجدر ، رغم أن الأولوية تبقى للتجدر الذي يظل المهمة الرئيسية للمنظمة.

صحيح أن تجدر المنظمات الماركسية اللينينية وسط الطبقة العاملة يشكل عاملا أساسيا في الدفع بعملية الوحدة ، وذلك نظرا للمصالح الواحدة للطبقة العاملة التي تدفع نحو وحدتها السياسية والتنظيمية. لكنه لا يجب أن ننسى بأن تقدم مسلسل الوحدة يساهم بدوره في الدفع بعملية التجدر. لهذا لا يمكن أن نرهن الوحدة بالتجدر ونؤجلها إلى غاية انتهاء مسلسل التجدر ، إن تقدم مسلسل الوحدة رهين بمدى تقدم المنظمات الماركسية اللينينية في توحيد ممارستها النضالية وتوحيد منظورها الفكري والسياسي. بعبارة أخرى إذا كان التجدر وسط الطبقة العاملة بالخصوص يخلق شروط مواتية هائلة لتقديم الوحدة ،فإنه رغم ذلك لا يمكن رهن الدفع بعملية الوحدة بالتجدر. إن ما هو ضروري هو الاتفاق كشرط من شروط الوحدة الأساسية على التجدر كمهمة رئيسية للمنظمة الماركسية اللينينية الموحدة ، أن نفس المشكل يطرح بالنسبة لاستقطاب عناصر تنتمي طبقيا للبرجوازية الصغيرة إلى المنظمة ، إن المنظمة ما تزال تستقطب عناصر ثورية ماركسية لينينية للمنظمة رغم الانتماء الطبقي للبرجوازية الصغيرة وكشرط من شروط الاستقطاب هو الاستعداد العملي للانتحار الطبقي للتجدر والبلترة ، مع العلم أن الأولوية في الاستقطاب يجب ان تعطى للمناضلين العمال.

إن شرط التجدر ليس فقط شرطا مواتيا هائلا للدفع بعملية الوحدة ، بل هو شرط أساسي لتصليب أية منظمة ماركسية لينينية ، ومن هنا طرحت مهمة التجدر على رأس قائمة مهامها وكمسألة حيوية لتقديم مهامها الأخرى ، لكن سيكون من الخاطئ تماما أن ترهن المنظمة الشروع في مهامها الأخرى أو في تهيئتها بالانتهاء من عملية التجدر حتى ولو كان تجدرا نسبيا.

5) التنسيق الثوري:

إن الرفاق قد عالجوا مسألة العلاقات بين كافة القوى الثورية بنفس المنظور الذي عالجوا به العلاقات بين القوى الماركسية اللينينية.

فبالنسبة للرفيق الأول: "إن الكلام عن تنسيق القوى الثورية بمعنى تنسيق قيادي وقاعدي مسألة خاطئة على المستوى التكتيكي ، لأنه يحدد مهمة لا تتوفر شروط إنجازها على المستوى التكتيكي وستظل حبرا على ورق". ويضيف الرفيق الثاني: "في اعتبارنا لا يمكن أن يكون هناك تنسيق جدي بين القوى الثورية حاليا وأقصى ما يمكن أن تقوم به هو تكثيف الدعاية حول ضرورة الوحدة النضالية وسط الجماهير".

لن أطيل في الجواب على هذه الأطروحات المنبثقة في رأيي من نفس المنظور الحلقي والانعزالي الموجود ليس فقط داخل منظمتنا ،لكن داخل كافة المنظمات والمجموعات الثورية ، إن كل واحدة منها تعتبر انها صاحبة المواقف السديدة وأنها لن تنسق مع الآخرين أو تعمل معهم إلا بعد أن تقدم عملها السياسي والتنظيمي وبعبارة أخرى بعد أن تخلق شروط الهيمنة على المنظمات والمجموعات الأخرى.

واكتفي هنا بتسجيل نقطة أساسية: إن أرضية القضايا التكتيكية لا تطرح التنسيق كمسألة فورية بل تطرحه كمسلسل نضالي تدريجي يجب العمل على توفير شروط تحقيقه بالصراع الديمقراطي البناء وبالعمل النضالي القاعدي المشترك ، وأن شروط التنسيق الثوري لن تتوفر تلقائيا بل يجب العمل على توفيرها ، فهنا تكمن مصلحة الجماهير والقوى الثورية في آن واحد.

6) إعادة البناء مهمة الجميع:

يلاحظ أحد الرفاق: "من بين القضايا التي أغفلتها أرضية القيادة هي قضية القوى السياسية وكيفية التعامل معها انطلاقا من أوضاعها الراهنة ، ثم كيفية التعامل مع القوى الرجعية. كما أن الأرضية لم تتناول القضية الأمازيغية ، ويضيف رفيق آخر "لم تتطرق الأرضية إلى موقف المنظمة من الحركات الإسلامية في المغرب. إن بلورة تكتيك جدي يتطلب الاهتمام بهذه المسألة" ، إذا استثنينا مسألة الوحدة النضالية للجماهير ، فإن انتقادات الرفاق صحيحة.

لكن النقد الذي يمكن توجيهه إليهم ،هو لماذا لم يقوموا بطرح أفكار ولو أولية حول هذه القضايا حتى ينطلق النقاش في جميع القضايا ؟ الم يحن الوقت بعد لنفهم بأن البناء السياسي والتنظيمي ، هو مهمة الجميع ، مهمة كافة اللجان والخلايا وكافة أعضاء المنظمة ، إنني اعتبرهاتنطيمية وبل بالنسبة للمنظمة لن تتقدم على طريق الإنشاء كمنظمة ثورية مكافحة صلبة متجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين ما لم تتحول فكرة "إعادة البناء مهمة الجميع" إلى قوة مادية.

خلاصة الندوة حول القضايا التكتيكية في خط المنظمة [1]

خلاصة عامة حول القضايا التكتيكية في خط المنظمة :

(1)**غياب الربط بين الاستراتيجية والتكتيك** ، إذ أنه من الأهمية أن يكون عندنا نسق بين التكتيك والاستراتيجية - ولذا يجب توضيح العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك ، بارتباط مع معرفة معمقة للواقع المغربي ، سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسة.

2) **حول الدعاية لمنظمة "إلى الأمام" كمنظمة شيوعية :**

إن الدعاية للمنظمة كمنظمة شيوعية على المستوى الجماهيري ليست صحيحة ، وذلك نظرا لواقع مجتمعنا الحالي ، ولسيطرة الرجعية على جميع وسائل الدعاية – في حين يجب علينا الدعاية الجماهيرية للفكر الماركسي- اللينيني ، والاحتفاظ في الظرف الراهن بتسمية "منظمة إلى الأمام" والتوقيع بهذه التسمية* (انظر الهوامش).

كما أن الندوة أكدت تشبتنا بالفكر الماركسي – اللينيني وبهويتنا كمنظمة شيوعية[2].

3) **حول البرنامج النضالي:**

هناك اتفاق بشكل عام على البرنامج النضالي فيما عدا النقط التالية :

الهوامش التي تحمل علامة نجمة (*) هي أصلية في النص ،أما التي تحمل أرقاما فهي من وضع موقع 30 غشت.

1 ـ الوثيقة صدرت في العدد الخاص من نشرة "الشيوعي الذي تضمن خلاصات ندوة الداخل المنعقدة أيام 28-29-30من يناير 1983.وقد أعلن أغلب المشاركين فيها عن اتفاقهم مع وثيقة"حول القضايا التكتيكية في خط المنظمة" ما عدا مشارك واحد الذي كان على صواب حينما تحفظ على الاتفاق انطلاقا من غياب استراتيجية ليكون هناك تكتيك.عموما الوثيقة تعلن اتفاقها على تكتيك بدون استراتيجية ،وكذلك تخلي أصحابها عن اسم المنظمة الاصلي "المنظمة الماركسية اللينينية المغربية"إلى الأمام" "لصالح اسم آخر هو"منظمة إلى الامام" ، وقد شكل هذا أولى التخليات عن الماركسية اللينينية ،وابتداء من هذه اللحظة تغير اسم المنظمة لتصبح مجرد "منظمة إلى الأمام" ، وأصبح التحريفيون الجدد يعتبرون المنظمة مجرد حركة.

* ـ قررت الندوة رفع توصية حول التوقيع باسم "منظمة إلى الأمام".

2 ـ إن هذا الادعاء ، لم يكن سوى ذرا للرماد في الاعين ،علما أن كل التراجعات عن الخط الثوري للمنظمة في هذه الفترة (1980-1985)(اسهامات ماو ،الاستراتيجية الثورية ،الخط الأممي ،المفهوم اللينيني للحزب ،منظمة المحترفين الثوريين ،اسم المنظمة الماركسي اللينيني ،تبني اطروحات اليمين الاصلاحي.....) قد تم تحت يافطة "الماركسية اللينينية" ، وهذا تاكتيك تحريفي قديم.

أ – في اعتبارنا أن شعار "السلم الفوري" حول الصحراء الغربية شعار خاطئ في الظرف الراهن ، وتتبنى الندوة الطرح الآتي :- إجراء استفتاء في الصحراء الغربية بعد انسحاب الإدارة والجيش الملكيين منها ، مع التركيز على فضح تبعات الحرب وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أوضاع الجماهير الشعبية المغربية.

ب – فيما يخص النقطة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، إننا نتبنى المواقف المبدئية لمنظمة التحرير الفلسطينية ألا وهي :حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الديموقراطية المستقلة واعتبارمنظمة التحريرالفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ونناضل على أساس هذه المواقف المبدئية جماهيريا .

ج – فيما يخص نقطة "دعم كفاح المرأة" من أجل انتزاع حقوقها الديموقراطية كامرأة وكأم ، وضمان مساواتها مع الرجل "يجب تعويضها ب : دعم كفاح المرأة من أجل مساواتها مع الرجل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، ومن أجل انتزاع حقوقها الديموقراطية وحقها كامرأة* (انظر الهوامش) (وتدقيق هذا الشعار في كل قطاع بارتباط مع تطور الحركة النسوية المغربية).

4) **التعامل مع الحركات الديموقراطية*** **(انظر الهوامش)**.

- ضرورة توضيح الآفاق بالنسبة للمناضلين الديموقراطيين.

- ضرورة توضيح آفاق الحركات الديموقراطية كحركات تناضل نضالا ديموقراطيا ذا أفق ثوري على أساس برنامج ديموقراطي يخدم الاستراتيجية الثورية.

5) **حول العمل الشرعي والعمل السري** :

واضح بالنسبة للندوة أن المنظمة لا تطرح على نفسها العمل في الشرعية كمنظمة ، وواضح كذلك أنه يجب استغلال كل الإمكانيات التي يسمح بها القانون في ظل النظام القائم ، وكذلك التي تفرض على النظام في ظل موازين قوى معينة ، للعمل الشرعي وتوظيفه لإنجاز المهام المطروحة على المنظمة ، شرط ألا يكون ذلك على حساب إنجاز مهامنا الثورية.

6) **حول وحدة الحملم** :

---

* ـ قررت الندوة رفع توصية حول قضية المرأة

* ـ قررت الندوة رفع توصية حول التعامل مع الحركات الديموقراطية

يجب الاكتفاء في الظرف الراهن ،وفي ظل الوضع الحالي للحملم بالدعاية لوحدة الحملم دون الدخول في تحديد لوازمها.

7) ترى الندوة أنه يجب نشر البرنامج النضالي مع توضيح الأسس التي تربطه بالاستراتيجية.

8) صادقت الندوة بالإجماع على مجمل هذه الخلاصات باستثناء الخلاصة رقم 1 والتي يطرح أحد الرفاق بالندوة عوضها التحفظ التالي : أتحفظ على نص القضايا التكتيكية في خط المنظمة ككل انطلاقا من أن هذا التكتيك لا يستند على استراتيجية صحيحة ولا على واقع البلاد ، وبالتالي لا اتفق مع هذا النص ، كما اسجل أنه سقط في المثالية كما سقط فيها نص القضايا الاستراتيجية.

الشيوعي ،العدد الخاص بخلاصات ندوة الداخل ،فبراير 1983.

2) المهام العاجلة لمنظمتنا[1]

سبق لنا أن تطرقنا في نص سابق "وضعية المنظمة والمتطلبات العاجلة لإعادة البناء"[2] لما أسميناه بأزمة المنظمة ولمهمة المنظمة الرئيسية التي تكمن في "إعادة البناء إلى الأمام" كمنظمة ماركسية لينينية صلبة وراسخة جماهيريا" ، كما سبق لنا أن حددنا برنامج العمل الداخلي الذي يستهدف في إنجازه إعادة بناء الخط السياسي للمنظمة وتهيئ المؤتمر الأول. كما تطرقنا في هذا النص إلى ضرورة إصدار النشرة المركزية الجماهيرية "إلى الأمام" كداعية ومحرض ومنظم جماعي والنشرة المركزية الداخلية "الشيوعي" كأداة أساسية لتنظيم الصراع الديمقراطي وسط المنظمة".

والهدف من هذا النص الذي نعتبره مكملا للنص السابق ، هو فتح نقاش معمق وسط المنظمة من أجل تحديد مهام المنظمة الجماهيرية ، وتحديد مهامها فيما يخص مهام الحركة الماركسية اللينينية (الحملم) ، وفيما يخص الثوريين والديمقراطيين المغاربة لمجابهة العدو المشترك ، وفيما يخص المسالة الصحراوية.

المهام الجماهيرية للمنظمة

نعني بمهامنا الجماهيرية المهام المتعلقة بالعمل الجماهيري-النقابي والسياسي- وبالعمل التنظيمي وسط مختلف الطبقات والفئات الشعبية.

قلنا سابقا ،أن مهمتنا الرئيسية كأعضاء في المنظمة هي "إعادة بناء منظمتنا كمنظمة م.ل صلبة وراسخة جماهيريا" ، ولقد أصبح من البديهي بعد عشر سنوات من الممارسة بإيجابياتها وسلبياتها أنه يستحيل إنجاز هذه المهمة بدون التجدر وسط الجماهير ، وأنه لا يمكن بناء منظمة م.ل صلبة بدون التجدر وسط الطبقة العاملة والجماهير ذات المصلحة الأساسية في الثورة والدرع الواقي للثوريين الماركسيين اللينينيين . وقد

1 ـ تعتبر الوثيقة من أوائل الوثائق التي صاغتها "القيادة الجديدة" صاحبة ما سمي ب "مسلسل إعادة البناء" ابتداء من دجنبر 1979.وقد سبق لنا التطرق لها في وثائق سابقة ،ولن نكررنفس الملاحظات الأساسية حولها ، ونكتفي هنا ببعض الهوامش لتسهيل القراءة والفهم.

2 ـ تعود هذه الوثيقة لنفس فترة سابقتها ، أي ، أنها جاءت بعد صدور قرارات 12نونبر 1979(أي دجنبر 1979)التي قطعت نهائيا مع الاتجاه الإصلاحي الجديد والإتجاه الفوضوي داخل المنظمة.وكلا الوثيقتين أشرتا رسميا على بداية الصراع بين التيار الثوري والتيار التحريفي الجديد داخل المنظمة.(للمزيد من المعطيات انظر الدراسة التي أصدرها موقع 30غشت تحت عنوان" مسلسل تصفية المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام".....).

تبنت المنظمة منذ نشأتها شعار "الالتحام بالجماهير"- وقد ظل هذا المفهوم – في المرحلة الأولى لنشاط المنظمة والمتسمة بسيادة العفوية – عائما من حيث مضمونه الطبقي ، وجاءت الندوة الوطنية[3] لتدقق هذا الشعار ، ولتؤكد على ضرورة "التجدر وسط الطبقة العاملة" ،والسؤال المطروح هنا هو لماذا فشلت المنظمة رغم تبنيها هذا الشعار في تحويله إلى واقع ملموس ؟ لماذا كانت المنظمة ترفع شعار التجدر وسط الشبيبة المثقفة ؟ إن تقييما نقديا صريحا لتجربة منظمتنا هو الذي سيمكننا من الجواب على هذا السؤال ، وهو الذي يمكننا في نفس الوقت من استخلاص دروس ثمينة تجنبا من السقوط مجددا في الأوهام والمنزلقات والممارسات البرجوازية الصغيرة التي سقطت فيها منظمتنا. إن هذا التقييم كفيل بفرز الأسباب الموضوعية (والتركيب الطبقي البرجوازي الصغير للحملم والاستقلالية النسبية لحركة الشبيبة المثقفة من المكونات الأخرى للحركة الجماهيرية سواء منها العمالية أو الفلاحية حيث انعدمت في الواقع الموضوعي شروط التحام عفوي لحركة الشبيبة المثقفة بالحركة العمالية و ...) والأسباب الذاتية (انغلاق نشاط الحركة الماركسية اللينينية في حدود الشبيبة المثقفة والتنظير لهذا الانغلاق بأطروحة "الشبيبة المدرسية تشكل الطليعة التكتيكية للجماهير" وأطروحة التلاميذ. لقد اعتبرت المنظمة والحملم بصفة عامة أن التجدر وسط الجماهير الأساسية يمر عبر التجدر وسط الشبيبة المثقفة ، لأن هذه الأخيرة تشكل الطليعة التكتيكية ، وهكذا دخلنا في دوامة مفرغة نبني التنظيم وسط الشبيبة المثقفة ويأتي القمع لتحطيم ما بنيناه ، ثم نعيد البناء دون الاستفادة من تجربة الماضي ليأتي القمع ليحطم ما أعدنا بناءه.

لكن الجانب الايجابي ،هو أن القمع وما وصلت إليه الحركة من أزمة ،هو الدور البارز للطبقة العاملة في الحركة الجماهيرية التي عرفتها بلادنا في سنة 78 و 79 ، والدور الثانوي للشبيبة المدرسية ، فيما حطم في ذات الوقت أطروحة "الشبيبة المدرسية طليعة تكتيكية" ، وحطم وهم التجدر وسط الجماهير مرورا بالتجدر وسط البرجوازية الصغيرة[4]. وهكذا وبعد أن تبين فشل أطروحة "الشبيبة المدرسية كطليعة تكتيكية" برزت أخيرا الأطروحة الجديدة لدى البعض داخل الحملم لا تقل خطورة عن الأولى ولا تختلف عنها من حيث مضمونها المنحرف ، وهي الأطروحة التي تدعو إلى تشكيل جبهة للقوى الثورية والديمقراطية ،وبصفة أدق مع الاتحاد الاشتراكي ، وذلك لإخراج الحركة الماركسية اللينينية من عزلتها وتمكينها من التجدر وسط الجماهير ،

3 ـ الندوة الوطنية الأولى لمنظمة إلى الأمام انعقدت خلال يومي 31دجنبر 1971و 1يناير 1972 ، وذلك بمدينة الرباط في أحد المنازل قرب مقر الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.جل تقييمات الوثيقة تقف عند هذه الندوة ، وذلك لجهل أصحابها بتجربة المنظمة فيما بعد هذه الندوة....

4 ـ هذه الأطروحة كان الإصلاحيون الجدد والفوضويون هم أول من طرحها ، وقد استعادها تحريفيوما سمي بإعادة البناء بدون تمحيص ولانقد ، كما لو أن الطبقة العاملة لم تناضل إلا خلال فترة 78-79.

وكأن التحالف مع الاتحاد الاشتراكي والبرجوازية الصغيرة بصفة عامة هو مفتاح التجدر وسط الطبقة العاملة. إن الخلاصة الثمينة الأولى التي يأتي بها التقييم الأولي لتجربة منظمتنا ، هو أنه لا يوجد طريق آخر للتجدر وسط الجماهير خارج الالتحام بها في المواقع التي تتواجد فيها في مواقع الإنتاج بالخصوص- فطريق الماركسيين-اللينينيين الرئيسي للتجدر في الطبقة العاملة هو عملهم المباشر في معامل كعمال أو مستخدمين- هناك طرق أخرى مثل العمل معهم في مقر النقابات ، أو في الأحياء الشعبية ، لكن الطريق الرئيسي يظل هو الطريق الأول. كان هذا الأسلوب يسمح بالتواجد المباشر مع الطبقة العاملة ، ويمكن من معرفة معاناتها وهمومها وقضاياها الملموسة بصفة مباشرة. ونشير هنا إلى مسألة هامة تتعلق بالمحترفين الثوريين داخل المنظمة وبعلاقتهم بالجماهير ، لقد اتخذت ممارسة المنظمة طابع الشبكية والانعزال عن الجماهير وليس الالتحام بها. ويطرح علينا تجاوز هذا الفهم الشبكي للمحترف الثوري الذي يجب أن يكون مرتبطا بالجماهير ويتحرك وسطها كسمكة في الماء.

لقد كان لمنظمتنا والحملم تجربة متواضعة في العمل وسط الطبقة العاملة وحتى مع الفلاحين ، وأن التقييم النقدي للتجربة هو الذي يبرز فشلنا في هذا المجال. وفي رأينا أن أحد الأسباب المباشرة الرئيسية لهذا الفشل يكمن في أساليب العمل البرجوازي الصغير التي مارسناها في عملنا وسط الطبقة العاملة والجماهير المنتجة بصفة عامة ، وبالإضافة لذلك ، وبالارتباط بالخط السياسي الخاطئ للمنظمة في العمل الجماهيري والتنظيمي (التركيز على الشبيبة المدرسية كطليعة تكتيكية) كان يحول دون استخلاص الدروس من فشلنا إذ كان الفشل لا يؤدي إلى تحليل يكشف عن أسبابه العميقة ، وإنما إلى الهروب من المشاكل التي تعترضنا في العمل وسط الطبقة العاملة ، ومن المزيد من التقوقع وسط الشبيبة المثقفة. إن العمل وسط الجماهير يتطلب الانطلاق من المشاكل الملموسة التي تعاني منها وعدم القفز عن مشاكلها الملموسة ، كما يتطلب تجنب العمل الفوقي (كالصراخ ضد البيروقراطية النقابية والقيادات الإصلاحية في النقابات العمالية) ، فإذا كان من الممكن تهيئ إضراب طلابي في ظرف أسبوعين ، فإن تهيئ إضراب عمالي يتطلب سنة أو أكثر ، وتهيئ تحرك فلاحي يتطلب سنوات..ثم إن المناضل الذي يعمل وسط الجماهير مطالب بالتحلي بسلوك نموذجي سواء في حياته الخاصة أو في علاقته بالجماهير أو في خدمة مصالحها وفي تقديم المصلحة الجماعية على المصلحة الخاصة.. وهذه كلها شروط ضرورية لكسب ثقة العمال والفلاحين الشخصية والسياسية . هل كان مناضلو المنظمة والحملم العاملين وسط الجماهير يتبعون هذا النهج في التعامل معها ؟ أم أنهم كانوا يسلكون وسط الطبقة العاملة والجماهير المنتجة بصفة عامة نفس النهج المتداول وسط الشبيبة المثقفة ؟

. سنرى الآن الإشكاليات التي يطرحها العمل الجماهيري أو التنظيمي والتي ترتبط بكل طبقة أو فئة من الجماهير الشعبية ؟

1- التجدر وسط الطبقة العاملة

لقد سبق لنا أن طرحنا في عدة مناسبات ضرورة إعطاء الأولوية في العمل الجماهيري والتنظيمي للعمل وسط الطبقة العاملة ، وطرحنا باختصار التركيز على الطبقة العاملة ، وضرورة إخضاع التوجه السياسي العام للمنظمة لخدمة هذا الهدف. لماذا ؟

هناك ثلاثة أسباب تفسر هذا الاختيار:

- الخصائص الهيكلية للطبقة العاملة كطبقة ثورية طليعية.

- طليعية الطبقة العاملة في النضالات الشعبية

- هدفنا الرامي إلى المساهمة في بناء الحزب البروليتاري المغربي.

أ) الخصائص الهيكلية للطبقة العاملة كطبقة ثورية

تتميز البروليتاريا في بلادنا بكونها:

- تفتقد لجميع وسائل الإنتاج ، ولا تملك سوى قوة عملها ،ولكونها تعاني من الاستغلال بصفة مباشرة ، وهذا مل يجعلها أكثر الطبقات طموحا إلى الثورة ، فليس لها من شيء تفقده خلال مسلسل الثورة سوى أغلالها. في حين أن الثورة ستكسبها كل شيء سياسيا اقتصاديا وثقافيا.

إن البروليتاريا تتمركز في وحدات الإنتاج الرأسمالية العصرية وترتبط بأحدث وسائل الإنتاج ذات الطابع الاجتماعي وبأساليب الإنتاج الأكثر تقدما ،كما أنها تعمل بصفة جماعية ، وهذه الخصائص تؤهلها لاكتساب الخبرة التقنية واكتساب المعرفة العلمية وتؤهلها لخوض النشاط الجماعي الخلاق.

- على الصعيد التنظيمي ، إن الظروف التي تعيشها البروليتاريا في ميدان الإنتاج (العمل الجماعي المنظم ، التعاون في الإنتاج ودقة العمل وما يرافقه من انضباط) تؤهلها لابتكار أرقى الأشكال التنظيمية المبنية على أساس المركزية الديمقراطية. إن الخاصيتين الأوليتين تنطبقان بشكل خاص على البروليتاريا المتواجدة بالمعامل الكبرى والمقاولات الصناعية ، المناجم الكبيرة ، وهذا يشكل القاعدة الموضوعية لمفهوم "القلعات البروليتارية".

إن البروليتاريا خلافا للطبقات الثورية الأخرى التي عرفها المجتمع في الماضي (الفلاحين ، العبيد ، طبقة الأقنان ، البرجوازية) أو التي يعرفها مجتمعنا حاليا (الفلاحين ، البرجوازية الصغيرة...) تتميز بكونها طبقة إيجابية ،لا تعمل فقط على تحطيم المجتمعات الاستغلالية ، ولكنها تحمل معها مشروع مجتمع جديد ينعدم فيه استغلال الإنسان للإنسان.

إن البروليتاريا مؤهلة نظرا للعلاقات المادية التي تربطها بالطبقات الوطنية الشعبية الأخرى للف مجموع هذه الطبقات حولها من أجل مجابهة الامبريالية والكمبرادور والملاكين العقاريين ، فبصفتها طبقة تفتقد لوسائل الإنتاج فهي توجد في خندق واحد مع أشباه البروليتاريا والبروليتاريا المتشردة في المدن والبوادي ، وبصفتها طبقة مرتبطة بالإنتاج الجماعي وبأحدث وسائل الإنتاج ، فإن هذا الارتباط يؤهلها لاكتساب الخبرة التقنية ولمعرفة قوانين الطبيعة والمجتمع ، وهي بذلك تلتقي مع المثقفين خصوصا إذا كانوا يعيشون من عملهم الخاص. [كما أن البروليتاريا بصفتها طبقة متحدة في المدن والبوادي (حرفيين ، فلاحين متوسطين...) فإن معاناة الطبقة العاملة مع الفكر الآخر بصفة مباشرة في الخارج أو في الوحدات الاقتصادية الامبريالية والكمبرادورية أو بصفة غير مباشرة عن طريق السيطرة السياسية والثقافية ، فإن هذه المعانات تمكن البروليتاريا من الالتقاء على أرضية مع البرجوازية الوطنية المعادية للامبريالية. وأخيرا فإن البروليتاريا المغربية نظرا لارتباطها بنمط الإنتاج الرأسمالي السائد على الصعيد العالمي والذي يربط ماديا بين مختلف فصائل البروليتاريا العالمية ، ونظرا لأزيد من 300 ألف عامل مغربي في الدول الرأسمالية- في أوروبا الغربية - ترتبط بهذه الوسيلة بالبروليتاريا العالمية ، مع ما يمكن لهذه الأخيرة من تقديم الدعم للثورة المغربية ، وهي مؤهلة بذلك لتبني المواقف الأممية البروليتارية الأصيلة][5].

ب) طليعية الطبقة العاملة في النضالات الشعبية

بدأت الطبقة العاملة المغربية في التشكل في المعادن والخدمات العمومية بشكل رئيسي خلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين ، ولكنها بدأت تعرف نموا سريعا ، موضوعيا وذاتيا ابتداء من 1945 بشكل خاص ، وفي فترة 48-45. عرف التنظيم النقابي للطبقة العاملة نموا سريعا وجماهيريا ، تحت تأثير مناضلين من الحزب الشيوعي المغربي أغلبيتهم من الأجانب. وتمخض عن هذا النمو في 48-47 موجة من الإضرابات الكبيرة والضاربة. إلا أن المؤسسات التي عرفت النضالات الأكثر حدة — جرادة وخريبكة- تعرضت سنة 48 لقمع دموي ، وتم حل فيدرالية عمال المناجم. ومع ذلك فإن العوامل الأساسية التي كانت تعرقل هذا النضال كانت داخلية وتتعلق بالطبيعة التحريفية والإصلاحية (حول المسألة الوطنية بالخصوص) للخط

5 ـ هذه الفقرة بكاملها تعاني من ارتباك وغياب اتساق منطقي ، وقد نقلناها كماهي.

السياسي للحزب الشيوعي المغربي. وهكذا فإن العناصر المنتمية للجناح اليساري لحزب الاستقلال ، والممثل للبرجوازية الصغرى ، تمكنت بسهولة ابتداء من 49 من القيادة السياسية والنقابية لأوسع جماهير الطبقة العاملة المغربية. غير أن هذه الأخيرة فرضت نضاليتها ، حتى ضد الشعارات الانتظارية للقيادة السياسية للبرجوازية الوطنية ، بما في ذلك بعض العمليات التي تعرض لها العمال في دجنبر 1952بالدار البيضاء ، وشكلت الطبقة العاملة مع عناصر البرجوازية الصغيرة الحضرية رأس رمح المقاومة السياسية والمسلحة في الدار البيضاء وفي مراكز حضرية ومنجمية أخرى (انتفاضة خريبكة وواد زم سنة 55) من 53 إلى 1956.

إن هذا الدور الطليعي ، أدى بالطبقة العاملة إلى أن تجد نفسها عند الاستقلال الشكلي ، منظمة بشكل جماهيري في إطار التنظيم النقابي الاتحاد المغربي للشغل المشكل من طرف أطر نقابية كونها حزب الاستقلال ، هذه الأطر التي ستستقل عنه بسرعة لتشكل ما يسمى "البيروقراطية النقابية.

وفي هذه الشروط ، شروط تنظيم نقابي قوي وتراجع مؤقت للرأسمال الامبريالي والرجعية المحلية ومساهمة البرجوازية الصغرى في الحكومة ، استطاعت الطبقة العاملة وخلال الفترة الممتدة من 59 حتى 60 تحقيق مكاسب هامة "الزيادات الواسعة في الأجور ، ترسيم دور المندوبين النقابيين بحواجز لعرقلة سياسة الطرد ، قانون الشغل ، الاتفاقيات الجماعية ، القانون الأساسي للعمال المنجميين بالنسبة للمناجم التي يتجاوز عدد عمالها 300 ، مغربة السكك الحديدية والطاقة الكهربائية التي ستحمل فيما بعد اسم المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للكهرباء ،مع حصول العمال المغاربة على حق التمتع بالقوانين الأساسية لهذين المكتبين.

غير أن القيادة النقابية أخذت تبتعد عن الجناح المناضل من البرجوازية الصغرى ابتداء من 1961 ، تحت غطاء "سياسة الخبز" للمحجوب بن الصديق وعبد الرزاق محمد.

لقد كانت الستينات بشكل أساسي الفترة الذهبية التي تمكنت خلالها البيروقراطية النقابية من الهيمنة على الطبقة العاملة ، ومن شل نضالاتها ،مستعملة الوسائل العنيفة ومتواطئة مع أرباب العمل لقمع المناضلين الطليعيين. إن مساهمة الطبقة العاملة في الانتفاضة البطولية للشبيبة وشبه البروليتاريا[6] ، قد بقيت محدودة ، وأن أول نضال عمالي كبير منذ 1961 وقع في 68 بخريبكة ، وقد نظم خارج الجهاز النقابي (إضراب 50 يوما ل 7000 عامل منجمي في خريبكة). وفي هذه الشروط أخذت المكتسبات المحققة بين 50-60 تفرغ

6 ـ استعمال مفهوم"شبه البروليتاريا" للتعبير عن الهوية الإجتماعية للجماهير المشاركة في الإنتفاضة الشعبية التي هزت مدينة الدارالبيضاء في يوم 23مارس 1965 أمر غير دقيق.

تدريجيا من مضمونها وقامت البيروقراطية النقابية بحل أحد الهياكل التنظيمية الأساسية التي تمكن من توفير التضامن النضالي للطبقة العاملة "الفيدراليات الوطنية للصناعة" ، مما فسر كون الاتحاد العام للشغالين رغم تبعيتها للبرجوازية استطاعت كسب بعض المواقع داخل الطبقة العاملة ، أبرزها جرادة.

إن نضج الشروط الموضوعية والضعف السياسي للنظام بعد محاولة الانقلاب في 71 ، قد وفر شروط مناخ عام جديد لنضالات الطبقة العاملة متنام لم تعد البيروقراطية النقابية قادرة على التحكم فيه بسهولة ، الشيء الذي دفع بها في بعض الحالات (مثل الإضراب الكبير والمظفر لعمال خريبكة في خريف 71 والذي استغرق 75 يوما) إلى الخيانة المكشوفة ،أو إلى المناورة من أجل توقيف الإضراب (المناورة إلى جانب الإدارة للمكتب الوطني للسكك الحديدية لتوقيف الإضراب في يناير 73). وقد عرفت نضالات الطبقة العاملة منذ هذه الفترة نموا مسترسلا ، جاءت حملات القمع في 73 ، ثم حملة الصحراء وما رافقها من إجماع "وطني" و"سلم اجتماعي" ، لتجعل له حدا ، وإن كان من الضروري تسجيل خوض الطبقة العاملة لنضالات بطولية خلال سنوات 73-77 (جرادة ، خريبكة ، النسيج...).

وخلال سنتي 78-79 خاضت الطبقة العاملة نضالات عارمة ، طويلة النفس وتشمل مختلف القطاعات (المناجم ، الصناعة ، النقل ، العمال الزراعيين...) ، أظهرت بما لا يدع مجالا للشك وبالملموس بأن الطبقة العاملة هي حقا الطبقة الطليعية في مجتمعنا (استراتيجيا وتكتيكيا) هي حقا الطبقة المؤهلة لقيادة كافة الطبقات الوطنية الشعبية في كفاحها ضد الامبريالية والرجعية. وأن ما تعرضت له هذه النضالات من إجهاض بسبب القمع وبسبب المناورات الرجعية ،وكذلك بسبب تخاذل الإصلاحية فإنما هو برهان آخر على أن الطبقة العاملة لن تتمكن من مواجهة العدو الطبقي بنجاح إلا إذا تمكنت من بناء أداتها الثورية الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني المغربي. هذه الأداة التي ما تزال تفتقدها لحد الآن.

ج) بناء حزب البروليتاريا المغربي يمر عبر التجدر وسط الطبقة العاملة

إن الحزب البروليتاري الذي نناضل من أجل المساهمة في بنائه كمنظمة وكماركسيين لينينيين بصفة عامة ، هو الطليعة المناضلة الواعية م.ل والمنظمة للطبقة العاملة. ولهذا لا يمكن الحديث عن حزب بروليتاري وعن منظمة بروليتارية بدون التحام هذه المنظمة بالطلائع المتقدمة سواء من حيث النضال أو من حيث الوعي السياسي ، ولا يمكن الحديث عن منظمة بروليتارية إذا لم تكن الطلائع البروليتارية مهيمنة سياسيا وإيديولوجيا داخل المنظمة وفي التركيب الاجتماعي لقيادتها بالخصوص ، وهنا سنتعرض لمفهومين ماركسيين لينينيين هامين:

أ) المفهوم اللينيني للطليعة البروليتارية

وتتكون هذه الأخيرة في الشروط الموضوعية ،هذه الشروط التي تفسر كون عمال المناجم والمؤسسات الصناعية الكبرى تشكل الركيزة النضالية للطبقة العاملة المغربية ، وبالإضافة لذلك ، فإن مكاسب نضال هذه القلعات البروليتارية ترفع مستوى المعرفة الحسية لعمال هذه المؤسسات ، وتشكل قاعدة مادية لبروز وتنامي الوعي البروليتاري. " إن انصهار المثقفين الثوريين المتبنين لمواقف البروليتاريا والذين تصلبوا في إطار نضال منظماتهم م.ل مع هؤلاء العمال الطليعيين هو الذي يشكل أرضية بناء الحزب البروليتاري".

ب) النظرية الماركسية للمعرفة

إن صيرورة الانصهار صيرورة متناقضة ، طويلة وصعبة يصطدم خلالها مسلسل الانتحار الطبقي لهؤلاء المثقفين الثوريين بالمقاومة التي يفرضها واقع تكونهم الطبقي البرجوازي الصغيرذلك ، فحين ابتداء تكون أطر نضالية للمنظمة يجب توفير كل الشروط لجعل كل هؤلاء الأطر يضطلعون بمسؤوليات محلية ثم على مستوى الفروع ، ثم وطنيا ، مواجهين بشكل خاص المفهوم البرجوازي بالمفهوم البروليتاري الذي يستند على أولوية الممارسة الثورية ، وعلى أن المعرفة العقلية ترتكز على المعرفة وعلى الممارسة ، رغم محاولة ادعاء العكس.

إننا نستنتج مما ورد في النقط ا- ب- ج ضرورة التركيز في عملنا التنظيمي ، وفي عملنا الجماهيري والسياسي والنقابي على الطلائع المناضلة والواعية من الطبقة العاملة ، ولكن هذا لا يعني ان حزب الطبقة العاملة هو حزب مفتوح فقط للعمال كما يسقط في ذلك أصحاب النزعة العمالية. فحزب الطبقة العاملة هو حزب مفتوح في نفس الوقت للفلاحين الفقراء وأشباه البروليتاريا بصفة عامة وكذلك المثقفين الثوريين. فجميع هذه الفئات يشكلون حلفاء الطبقة العاملة الاستراتيجيين ، والذين يناضلون بجانبها وتحت رايتها ، ليس فقط من أجل الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية (ث.و.د.ش) ، ولكن من أجل الثورة الاشتراكية.

د) كيف يمكن التجدر وسط الطبقة العاملة

بعد أن بينا لماذا يجب التركيز في المرحلة الراهنة في عملنا الجماهيري ، السياسي والنقابي وفي عملنا التنظيمي ،على الطبقة العاملة ،يبقى علينا أن نبرز كيف يمكن أن يتم التجدر وسط الطبقة العاملة.

إن القاعدة الاجتماعية لمنظمتنا وللمنظمات الماركسية اللينينية الأخرى تتكون لحد الآن وبشكل أساسي من الشبيبة المثقفة ، والمشكل المطروح هو "كيف يمكن التخلص من رحم الشبيبة المثقفة لتصبح القاعدة الاجتماعية للمنظمة مشكلة من العمال والفلاحين بالأساس ؟

أ-ارسال أعضاء من المنظمة طلبة وتلاميذ ومثقفين بصفة عامة للعمل المباشر وكعمال وكمستخدمين في المعامل والمناجم والضيعات الفلاحية "الانتحار الطبقي" ، كما أن هذه الطريقة تشكل أسلوبنا الرئيسي للسير نحو التجدر وسط الطبقة العاملة. ولا بد من التأكيد هنا ،أن هذا الطريق شاق وصعب ذلك أنه يتطلب إلى جانب توفر المناضل على رؤية سياسية تكتيكية وإستراتيجية سديدة ، ولو في خطوطها العامة تتأكد الجماهير العمالية من صحتها بتجربتها الملموسة.

- تغيير ظروف العيش السابقة ، ويتطلب تغيير أساليب العمل وبعبارة مركزة يتطلب انتحارا طبقيا للمناضل المؤهل للعمل وسط الطبقة العاملة. ولهذا فإن أعضاء المنظمة الأكثر إخلاصا لقضية الجماهير ، والأكثر انسجاما مع مبادئهم الماركسية اللينينية ، هم الذين يتحمسون لهذا التوجه الجديد ، وفي رأينا يجب أن يكون أحد مقاييس الاستقطاب داخل المنظمة وإعطاء المسؤوليات هو الاستعداد الفعلي للعمل وسط الجماهير العمالية والفلاحية ولتكريس الجزء الرئيسي من النشاط النضالي لهذا العمل.كما يجب على المنظمة أن تهتم بالعمل التنظيمي والسياسي وسط المؤسسات التعليمية التي تكون التقنيين الصغار (مدارس المساعدين التقنيين) والعمال المهرة (معاهد التكوين المهني) ،وذلك نظرا لارتباط هؤلاء مباشرة بالعمال بعد إنهاء تكوينهم ، والتلاميذ الثوريون مثلا يجب أن يوجهوا للدراسة في مثل هذه المؤسسات التي تضمن لهم الشغل في المعامل مباشرة بعد تخرجهم.

ب- تكوين مناضلين عمال في الخارج وإرسالهم للعمل وسط الطبقة العاملة والفلاحين في الداخل.

ج- ان التحاق المناضل الطالب أو التلميذ بالعمل وسط العمال ليس سوى الخطوة الأولى في مسلسل التجدر ، وليس سوى الخطوة الأولى على طريق مسلسل الانتحار الطبقي ، فعندما يلتحق المناضل البرجوازي الصغير بالعمل في مؤسسة صناعية فهو يصبح عاملا ، لكنه يستمر في حمل تصوراته البرجوازية الصغيرة ويستمر في نهج الأساليب السابقة. وعلى المناضل الذي يشرع في العمل في مؤسسة صناعية أن يبذل كل مجهوداته ليعيد تربيته بالتعليم من العناصر البروليتارية المتقدمة في المؤسسة ، وذلك فيما يخص تصرفه اليومي وفي العلاقات مع العمال الآخرين. على هذا المناضل أن يسعى إلى احترام وتقدير رفاقه في النضال ، وذلك بمساهمته في النضالات العمالية ،وان يتعلم كيف يتفادى الانعزال عن الجماهير في هذه النضالات.

وأن هذا المناضل سيبقى مهمشا سواء على الصعيد الإنساني أو على الصعيد السياسي إذا لم يغير أساليب عمله المثقفية والبرجوازية الصغيرة بصفة عامة. إن هذا المناضل لن يكسب ثقة العمال الشخصية والسياسية إذا لم يظهر بالملموس قدرته العملية على المساهمة في حل مشاكلهم ، وإذا لم يتحل بأخلاق وسلوك ثوريين – كما أن على المناضل أن يتجنب أسلوب الصراع الفوقي مع القيادات البيروقراطية والإصلاحية ومع ممثلي القوى الإصلاحية بصفة عامة ، مركزا عمله على القواعد العمالية من خلال الارتكاز على تجربتها الملموسة.

وتدريجيا ، وبعد فترة قد تكون طويلة ، لكن ضرورية لكسب ثقة واحترام رفاقه العمال ، يمكن للمناضل أن يعمل على ربط علاقات سياسية مع العمال الأكثر تقدما في النضالات ، والأكثر تفتحا في نفس الوقت على القضايا السياسية ومهما كان تأثرهم بإيديولوجية البرجوازية الصغيرة. وشيئا فشيئا ، ومع المجهود المبذول من أجل توضيح الفرق الجوهري بين المفهوم البروليتاري للثورة الاشتراكية والمفاهيم البرجوازية الصغيرة أو التحريفية للتغيير ، وبالربط المستمر لهذه النقاشات مع الممارسة النضالية الجماعية يمكن لمناضل أن يدفع بهؤلاء العمال للانخراط في حلقات المتعاطفين مع المنظمة. "ان التقييم النقدي لتجربة منظمتنا والحملم في العمل مع الطبقة العاملة سيمكننا من استخراج دروس ثمينة ستساعد المناضلين في عملهم المباشر معها".

د- إن التوجه العام الجديد للمنظمة يجب أن يخدم مهمة التجدر وسط الطبقة العاملة ، ذلك أن مجهوداتنا النظرية ودعايتنا وتحقيقاتنا واهتماماتنا الرئيسية كمنظمة وكأفراد يجب ان تسير في اتجاه خدمة هذا الهدف ، وبالنسبة لأعضاء المنظمة أو العاطفين عليها والذين يستمرون في عملهم داخل الشبيبة المثقفة يجب أن يخصصوا جزءا من نشاطهم الإيديولوجي والسياسي والنضالي لمهمة الالتحام بجماهير العمال والفلاحين وذلك سواء في نشاطهم السياسي داخل إطارات المنظمة ،أو في نشاطهم النضالي في الأحياء الشعبية والقرى ، كلما سمحت الظروف بذلك ، وعلى سبيل المثال سيكون من المفيد جدا تكليف مناضلين داخل الطلبة والتلاميذ بالقيام بتحقيقات متعلقة ببعض المعامل إما لقربها من مقر دراستهم أو من مقر سكناهم أو لوجود أصدقاء أو أقارب يعملون بها – ويجب طبعا أن تكون هذه التحقيقات موجهة ومراقبة من طرف المسؤولين على هؤلاء المناضلين- كما أنه يطرح على المنظمة أن تعمل على ربط قطاعات الشبيبة المثقفة ونضالاتها بنضالات الجماهير العمالية والفلاحية وذلك للتعريف بنضالات هذه الأخيرة وسطها وبدفع الشبيبة المثقفة من جهتها لمساندة النضالات الشعبية بشتى الأشكال.

ه- وبارتباط مع كيفية التجدر ، يطرح علينا في هذه المرحلة التأسيسية ، هذه المرحلة التي تعمل فيها المنظمة على نقل أجود عناصرها للعمل وسط الطبقة العاملة ، أن نعالج مشكل العلاقة بين الدعاية

والتحريض ،وفي رأينا أن عملنا السياسي يجب أن يركز على العناصر الأكثر تقدما من حيث الكفاحية أو الوعي للقيام معها بعمل دعائي مكثف يهدف إلى مساعدتها على بلورة وعي شيوعي. كما يجب إعطاء الأهمية الثانوية في هذه المرحلة للأسلوب التحريضي (سواء عبر المناشير أو عبر الأسلوب الخطابي الفوقي) وهذا لا يعني طبعا إهمال النضالات العمالية لفائدة التكوين الإيديولوجي الكتبي بل يعني أن الاهتمام بالنضالات يجب أن يتم بالأساس عبر تطوير مناضلينا والعاطفين على منظمتنا داخل المؤسسة واللجنة النقابية الموحدة عندما يتمكن العمال من إنشائها.

م- القطاعات التي يجب التركيز عليها

إن ضآلة إمكانياتنا الذاتية (قلة المناضلين المستعدين للعمل وسط الطبقة العاملة) من جهة ، ضرورة الالتحام بالطلائع العمالية من جهة ثانية ، ضرورة التمركز في القطاعات الصناعية الإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني من جهة ثالثة ، وضرورة خلق الشروط اللازمة للعمل وسط الفلاحين من جهة رابعة ، إن هذه الشروط تفرض علينا في الفترة الراهنة تركيز قوانا المخصصة للطبقة العاملة بالأساس على القلعات البروليتارية في الدار البيضاء والمحمدية ، على قطاع السكك الحديدية ، على قطاع المناجم (خريبكة ، جرادة) على العمال الزراعيين في المناطق المتميزة باحتداد الصراع الطبقي (سوس ماسة ، الغرب ، بني ملال ، الملوية السفلى ...). إن هذا لا يعني إهمال المناطق والقطاعات الأخرى إذ يجب الاهتمام بها كذلك خصوصا إذا ما توفرت إمكانيات سهلة للعمل بها.

ويطرح على أعضاء المنظمة بالخارج تركيز عملهم الجماهيري النقابي والسياسي وعملهم التنظيمي على العمال المهاجرين وذلك من أجل فرز العمال الثوريين الماركسيين اللينينيين القادرين على المساهمة الجادة في بناء الحزب البروليتاري المغربي سواء بعملهم وسط الطبقة العاملة بالداخل أو بعملهم وسط الفلاحين الذين تربطهم وإياهم صلات وطيدة بحكم انحدار أغلبية العمال المهاجرين من البادية.

و) العمل الجماهيري ومشكل النقابات

1) إن أعضاء المنظمة يجب أن يكونوا طليعة العمل الجماهيري النقابي والسياسي داخل المؤسسة الصناعية ، وهذا لا يعني السقوط في الزعامتية والتحريض الفوقي ، وإنما يعني العمل القاعدي الدؤوب من أجل طرح خطط نضالية وبرامج وتسطير أهداف تنطلق من الواقع و تأخذ بعين الاعتبار القوى الذاتية ومستوى الوعي لدى الجماهير العمالية ، ومن أجل إقناع العمال الطليعيين بها ليتحملوا مسؤولياتهم إلى جانب مناضلينا في قيادة الجماهير العمالية داخل المؤسسة.

2) أن الإطار التنظيمي الأساسي للعمل الجماهيري وسط العمال يتشكل من النقابات العمالية المتواجدة على صعيد المؤسسات الصناعية. وهنا يطرح مشكل تعدد النقابات سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد القطاع أو المؤسسة الواحدة ،فما هو موقفنا من مختلف النقابات ؟ إذا كان موقفنا من النقابات الرجعية التابعة للحكم ولمختلف الأحزاب المرتبطة بها واضحا ، أي مناهضة هذه النقابات باعتبارها دخيلة على الطبقة العاملة وذيول للرجعية وسطها ، فإن الموقف من النقابتين المناضلتين ا.م.ش وكذا من ا.ع.ش.م[7] التابع لحزب الاستقلال يتطلب وقفة جدية قبل اتخاذ موقف منها.

3) لقد كان موقف المنظمة وموقف الحملم منذ نشأتها هو العمل داخل ا.م.ش بصفتها النقابة الأكثر تمثيلية للعمال والموظفين والمستخدمين ، وبصفتها النقابة المناضلة الوحيدة حيث الأغلبية الساحقة للنضالات كانت تخاض تحت رايتها وفي إطارها ، إذا استثنينا بعض التحركات الثانوية والهامشية التي كانت تخاض في إطار ا.ع.ش.م ، ولم يكن خاف على الحملم طبيعة القيادة البيروقراطية البرجوازية المتعفنة المتسلطة على ا.م.ش. لكن هذا لم يمنعها أبدا من الاستمرار في النضال داخل ا.م.ش ، كما أنها لم تفكر قطعا في خلق نقابات موازية ، وذلك وعيا منها بضرورة الحفاظ على وحدة الحركة العمالية النقابية ، ووعيا منها بأن القضاء على هيمنة البيروقراطية لا يمر عبر الانشقاق أو الصراع الفوقي(رغم الأخطاء التي ارتكبت في هذا المجال) ضد البيروقراطية ، وإنما عبر القضاء على الأفكار البرجوازية المتغلغلة في صفوف الطبقة العاملة ، وعبر رفع مستوى وعيها السياسي والنقابي من خلال الارتكاز على ممارستها العملية وعلى تجاربها النضالية.

4) لقد ظلت الحملم تعمل داخل ا.م.ش كإطار نقابي وحيد ، إلى أن برزت النقابات الوطنية التي أسسها الاتحاد الاشتراكي في السنوات الأخيرة ، والتي تجمعت بعد ذلك في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في نوفمبر 78 ، وهكذا برز مشكل جديد يطرح على المنظمة ضرورة تناوله بالتحليل واتخاذ موقف منه وتحديد خطة للتعامل معه. وإن الموقف الذي نتبناه هنا لا يختلف في جوهره عن الموقف المعبر عنه في أرضية 78 ذلك أننا نعتبر أن الاتحاد الاشتراكي بإقدامه على إنشاء النقابات الوطنية ثم ك.د.ش ، قد قام بعمل تقسيمي للحركة النقابية العمالية. فكلا من التيار اليميني المهيمن داخل ا.ش (هذا التيار الذي يمثل مصالح الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة وبعض الفئات من البرجوازية الوطنية) والتيارات المناضلة داخل نفس الحزب ، قد ساهموا جميعهم في الانشقاق لكن من منطلقات مختلفة. فهدف الاتجاه اليميني من الانشقاق هو

7 ـ ام ش تعني "الإتحاد المغربي للشغل" وهي أول نقابة عمالية مغربية تأسست في مارس 1955 ،أما اع ش م فهي نقابة انشقت عن ا م ش سنة 1960 وذلك بعدما انقسم حزب الإستقلال إلى حزبين ، تأسس على إثر ذلك حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي انقسم بدوره إلى حزبين بعد يوليوز 1972 ، وأصبح أحدهما يسمى الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية منذ 1975 ، وحافظ الآخر على الاسم القديم.

كسب موقع داخل الطبقة العاملة ليعزز قاعدته الشعبية ،وبالتالي قوته على التفاوض مع الحكم محتذيا في ذلك حذو حزب الاستقلال الذي لجأ إلى عملية مماثلة سنة 1960بإنشاء الإتحاد العام للشغالين المغاربة. أما هدف الاتجاهات المنضلة داخل الاتحاد الاشتراكي وخصوصا اتجاه الراديكاليين ، فهو فصل بعض قطاعات العمال والمستخدمين والموظفين عن هيمنة البيروقراطية النقابية ، وذلك من أجل تجاوز الانتظارية التي تتميز بها البيروقراطية النقابية ، ومن أجل تحريك هذه القطاعات وتوظيفها في إطار خططها النضالية ،وإن عمل الاتجاه الراديكالي داخل ا.م.ش. على فصل بعض القطاعات النقابية من ا.م.ش ليس وليد السنوات الأخيرة ، بل ، هو راجع إلى 1965 حيث قامت جماعة من الراديكاليين بقيادة عمر بنجلون بإنشاء نقابة للبريد مستقلة عن ا.م.ش ، ثم النقابة الوطنية للتعليم. إن إنشاء نقابة مستقلة عن ا.م.ش هو دعم للاتجاه الراديكالي داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ثم داخل الاتحاد الاشتراكي.

إن هذا الانشقاق عملية سلبية رغم أن مدبريه يعتبرون أن التسلط البيروقراطي على ا.م.ش وخيانة البيروقراطية النقابية لمصالح العمال ، هما السبب في الانشقاق. واذا كنا نتفق مع الانتقادات الموجهة للبيروقراطية النقابية فإننا نعتبر الانشقاق جواب خاطئ على المشاكل الفعلية ،والجواب الصحيح على التسلط البيروقراطي ليس هو التقسيم ، ولكن النضال حتما مع القواعد العمالية ومن أجل رفع مستواها النضالي ووعيها النقابي والسياسي مما يؤدي حتما إلى فضح البيروقراطية وعزلها ثم التخلص منها. إن هذا الانشقاق سلبي لأنه يزيد من حدة التناقضات الثانوية في صفوف الحركة العمالية ، ولأنه يمكن الحكم من اللعب على هذه التناقضات ، والمستفيد الوحيد يبقى طبعا هم أعداء الطبقة العاملة ، إضافة لذلك فإذا كان العمال والمستخدمين والموظفين داخل ك.د.ش قد تخلصوا من البيروقراطية النقابية التي كانت تجثم على صدورهم داخل ا.م.ش فإنهم استبدلوها بقيادة إصلاحية مهيمنة على ك.د.ش نفسها.

ومع تسجيلنا لسلبية التقسيم الذي تعرضت له الحركة النقابية العمالية ، فلابد من تسجيل أن ك.د.ش أصبحت أمرا واقعا ، وان الحركة العمالية أصبحت تتوفر على نقابتين مناضلتين (رغم ما يمكن ان يقال في قيادتهما) تخاض في إطارهما النضالات الأساسية للعمال والبرجوازية الصغيرة المأجورة ، وإن الموقف السديد الذي يجب أن ينهجه الثوريون م.ل المغاربة هوا لعمل في كلتا المركزيتين النقابيتين وخصوصا في النقابات الأكثر تمثيلية للعمال ، وإذا كان الإطار الأساسي لعملنا النقابي داخل العمال هو ا.م.ش نظرا لنفوذها القوي وسط العمال ، فلا يجب إغفال أن بعض القطاعات الهامة قد التحقت بالنقابات الوطنية ، فالنقابة الوطنية للفسفاط تحظى حسب الانتخابات المهنية الأخيرة بثقة الأغلبية الساحقة للعمال. والنقابة الوطنية للسكك الحديدية تحظى بثقة 48 في 100 من العمال والمستخدمين في حين ا.م.ش ب 52 في 100 منهم. وك.د.ش

تحظى بثقة العمال في بعض معامل السكر وفي لاسمير في المحمدية وفي بعض المعامل الأخرى. هذا بالإضافة إلى أنها تتوفر على نفوذ كبير في صفوف البرجوازية الصغيرة المأجورة –النقابة الوطنية للتعليم والصحة والبريد ، مستخدمو الفلاحة.

وإذا كان موقفنا هو العمل في كلتا المركزيتين النقابيتين وداخلها في النقابات الأكثر تمثيلية للعمال وللبرجوازية الصغيرة المأجورة ، فإنه من واجبنا ألا نستمر في تعميق الأمر الحالي بل علينا أن نضع نصب أعيننا كهدف استراتيجي مهمة إعادة بناء وحدة الحركة العمالية النقابية من القاعدة إلى القمة في إطار مركزية نقابية واحدة مناضلة ، مستقلة وديمقراطية.

علينا في نضالنا الملموس أن نحارب الممارسات الحلقية الهادفة إلى تغليب التناقضات الثانوية على الوحدة النضالية للطبقة العاملة ، علينا في حالة تواجد النقابتين في نفس المؤسسة أن نبادر إلى خلق لجنة نقابية موحدة ، هده اللجنة النقابية الموحدة يمكن أن تأخذ أسماء مختلفة حسب المؤسسة: المجلس النقابي ، لجنة المطالب ، لجنة التضامن إلى غير ذلك من الأسماء لنفس المضمون.

العمل وسط الفلاحين

1-أهمية العمل وسط الفلاحين

إدا كانت الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة القادرة على القيادة المظفرة لكافة الطبقات والفئات الوطنية والشعبية من أجل تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق الثورة الاشتراكية ، فإن الفلاحين وخاصة الفلاحين الفقراء يشكلون القوة الرئيسية للثورة و.د.ش ، وذلك من جهة نظرا لما يعانونه إلى جانب العمال الزراعيين من استغلال وقهر من طرف الملاكين العقاريين بمختلف فئاتهم ونظرا لقوتهم العددية (60 ف 100 من سكان المغرب يقطنون في المناطق القروية ،في حين أن ما يقرب من 50 ف 100 من السكان هم الفلاحين أو العمال الزراعيين) وإن أي إستراتيجية للثورة المغربية تغفل الفلاحين أو تهمش أو لا تولي الأهمية القصوى لدور الفلاحين في الث.و.د.ش لا تؤدي إلى انتصارها وإلى فتح الطريق للبناء الاشتراكي. فلا ثورة بدون تحالف شعبي في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، ولا تحالف شعبي بدون التحالف العمالي الفلاحي الدي يشكل العمود الفقري ، ولا تحالف عمالي فلاحي بدون تجدر حزب الطبقة العاملة وسط الفلاحين وتأطيره لكفاح الفلاحين من أجل الثودش بصفة عامة والثورة الزراعية بصفة خاصة. وإذا كان الفلاحون يشكلون حليفا موضوعيا ومخلصا للطبقة العاملة في الكفاح من اجل الثورة ، فإن الفلاحين الفقراء يشكلون حليفا استراتيجيا للطبقة العاملة في كفاحها من أجل البناء الاشتراكي.

2- العمل الجماهيري وسط العمال الزراعيين والفلاحين:

إذا كنا في عملنا القطاعي نركز في هده الفترة على الطبقة العاملة فإننا لا نغفل الضرورة القصوى للعمل وسط الفلاحين ، ولهذا أولينا فيما ورد أعلاه ، وفي إطار تركيز مجهوداتنا على الطبقة العاملة أهمية كبيرة للقطاعات التي تفتح إمكانيات مباشرة للعمل مع جماهير الفلاحين: العمال الزراعيون ، المناجم ، العمال المهاجرون. إن عملنا الأساسي في البادية يجب أن ينصب في الفترة الراهنة على التجدر وسط العمال الزراعيين الذين يعملون في الضيعات الكبرى في المناطق المتميزة باحتداد الصراع الطبقي (مناطق الصدام) وأساسا في مناطق سوس ماسة — الغرب- تادلة- الملوية السفلى ، وأن هذا التجدر سيفتح لنا الطريق للعمل المباشر في صفوف جماهير الفلاحين. لكن علينا وفي أقرب الآجال بعمل مباشر وسط الفلاحين وذلك لخلق تجارب نموذجية يقع الارتكاز عليها فيما بعد عندما يتم نقل قوانا الرئيسية وسط الفلاحين.

إن العمل الجماهيري وسط العمال الزراعيين سيرتكز بالأساس على العمل النقابي ، ويطرح على أعضاء منظمتنا العاملين بالبادية أن يقوموا بإنشاء نقابات للعمال الزراعيين بالضيعات الكبرى ، وذلك من أجل الدفاع عن حقوق العمال المادية والمعنوية:

*تطبيق الحد الأدنى من الأجور المنصوص عليه قانونيا

* رفع الحد الأدنى للأجور بصفة عامة

* التخفيض من ساعات العمل

* ترسيم العمال وحمايتهم من الطرد

* التعويضات العائلية

* الحق النقابي

* احترام كرامة العمال والعاملات

كما عليهم ان يدفعوا لأن تنسق هده النقابات للعمل فيما بينها سواء على صعيد المنطقة ، أو على صعيد ضيعات الملاك العقاري الواحد الذي يستخدمهم (ضيعات بعض الملاكين الكبار ، ضيعات الصمديا ، صوجيطا ، كوماكري وضيعات الدولة بصفة عامة). إن صعوبات كبيرة ستعترض المناضلين العاملين مع العمال الزراعيين ، وذلك من جهة لأن التقاليد النقابية ضعيفة في هذا القطاع الذي ظل مهملا من طرف القوى السياسية الإصلاحية ، ومن جهة أخرى لكون البادية مراقبة جدا من طرف الحكم الذي يكون بالمرصاد

لأدنى تحرك نضالي في البادية ، ولهذا يتوجب على المناضلين العاملين في هذا القطاع ألا يتسرعوا في عملهم ،وقد يضطرون إلى خلق أنوية نقابية سرية أو شبه سرية في المرحلة البدائية حتى يلعب عامل المفاجأة لصالحهم عندما يشرعون في النضال النقابي العلني المكشوف ،وحتى لا تحطم محاولاتهم في المهد من طرف الملاكين والسلطات المحلية الساهرة على حماية مصالحهم ، وطبعا أن يتم العمل النقابي في إطار إحدى المركزيتين النقابيتين ك.د.ش أو ا.م.ش.

أما بالنسبة للعمل الجماهيري وسط الفلاحين فيجب تركيزه على الدفاع عن المصالح المباشرة للفلاحين ، وتجدر الإشارة هنا إلى التقييم الخاطئ الذي ساد لمدة طويلة داخل المنظمة التي لم تكن تتصور سوى شكل واحد لنضال الفلاحين أي الكفاح المسلح من أجل الأرض(" كفاح الفلاح لا يكون إلا بالسلاح") وإذا كان مشكل الأرض هو المشكل الجوهري بالنسبة للفلاحين الفقراء منهم بالخصوص ، وأن هذا المشكل لن يحل فعلا إلا عن طريق العنف الثوري للفلاحين وحرب التحرير الشعبية ، فإن هذا لا ينفي وجود مشاكل مباشرة يعاني منها الفلاحون وتستوجب النضال من أجل حلها: فالفلاحون يعانون من تسلط الأجهزة الاقتصادية للدولة (القرض الفلاحي ، مراكز الاستثمار الفلاحي ومراكز الأشغال الفلاحية...) التي تفرض عليهم تفليح أراضيهم بالشكل الذي يخدم مصلحة الدولة وليس مصلحة الفلاحين ، تفرض عليهم البذور والأسمدة بالأثمنة التي تحددها ، كما تأخذ محاصيلهم بالأثمان التي تحددها وبعد اقتطاع الديون. وفي إطار عملية تجميع الأراضي ، فغالبا ما تأخذ أجود الأراضي من الفلاحين لتسليمها للملاكين العقاريين ، ثم الأراضي الرديئة للفلاحين كتعويض عن أراضيهم الجيدة. وفي إطار عملية قطف الغلة (الشمندر مثلا) فإن الفلاحين يكونون الضحية إذ أن غلتهم تقطف في الأوقات الغير المناسبة مما يؤدي إلى خسارات كبيرة بالنسبة إليهم. وبالنسبة للمناطق السقوية ،فإن دورة الماء لا تحترم ويستفيد منها الملاكون قبل الفلاحين ، وخصوصا في أوقات الجفاف. وفي بعض المناطق فإن الفلاحين يحرمون من تغذية مواشيهم في بعض المراعي التقليدية (الغابات والنواحي المجاورة مثلا) سواء من طرف الدولة أو من طرف كبار الملاكين. إن هذه العوامل تؤدي في حالات عدة إلى تحويل الفلاح إلى شبه عامل فوق أرضه إذ لا يعود يتحكم في مسلسل الإنتاج والتسويق. وإذا أضفنا إلى كل هذا عملية زرع الأراضي التي تمت في سنوات الاستعمار الجديد ،والتي ما تزال مستمرة ، إضافة إلى ما يعانيه الفلاحون من قهر على يد السلطات المحلية ، أدركنا ما يعانيه الفلاحون من مشاكل يومية ، الأرضية الخصبة للعمل الجماهيري. وإذا كان من السابق لأوانه في الفترة الراهنة تشكيل الاتحادات الفلاحية تؤطر النضال الشمولي للفلاحين ، بما فيه النضال الثوري من أجل الأرض ، فإنه من الممكن القيام بعمل جماهيري محدود في عمليات ملموسة تهدف إلى انتزاع مكاسب محددة ، مما يشجعهم على المقاومة والرفع

من مستواها النضالي ومستوى وعيهم بالعلاقات السائدة التي يصلون تدريجيا إلى ضرورة تحطيمها. أما الأشكال النضالية التي يمكن القيام بها ، فهي تذهب من الاحتجاج اللفظي إلى المعارضة الجماعية ،إلى التجمهر أمام مقرات و أجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية ، إلى بعث وفود إلى العاصمة الإقليمية أو العاصمة الوطنية ، إلى العصيان ومنع الدولة من القيام ببعض الأشغال ، إلى المقاومة العنيفة ، إلى غير ذلك من الأشكال النضالية التي يشكل الكفاح المسلح أرقى أشكالها.

العمل وسط الحركة الطلابية

1- تجربة المنظمة والحملم قبل رفع الحظر عن اوطم:

سبق للمنظمة أن قامت في أرضية فبراير 79 حول الخط بتقييم أولي لتجربتها وسط الحركة الطلابية. وقد تضمنت تقييما نقديا للمؤتمر 15 لاوطم الذي كان التعبير المركز عن تجدر الوعي السياسي للحركة الطلابية وتجاوزها للحدود المرسومة لها من طرف الإصلاحية إلى حدود السبعينات. لكن هذا المؤتمر تضمن عدة منزلقات (التعامل مع الأحزاب ، التعامل مع قضية الصحراء الغربية ، طرح مسالة العنف الثوري ، طرح مسالة السلطة ، طرح بناء الحزب البروليتاري...) يمكن تركيزها إجمالا في الخلط بين العمل السياسي الثوري الذي هو اختصاص التنظيمات الثورية السياسية والعمل النقابي في إطار اوطم كمنظمة جماهيرية ديمقراطية تقدمية مستقلة ، وقد أدى هذا الخلط من جهة إلى ضرب مبدأ الجماهيرية والديمقراطية داخل اوطم ، ومن جهة أخرى إلى عزلها عن باقي القوى الديمقراطية في البلاد ، مما سهل قمعه (المنع في يناير 73 ، اعتقال جل أعضاء قيادته والعديد من مناضليه) عندما أصبح الظرف موات بالنسبة للحكم.إن التقييم الوارد في الأرضية المذكورة كان ناقصا حيث أنه لم يتعرض لمسألة استيلاء الحملم بواسطة الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين على الجهاز. ليس الهدف هنا هو القيام بتقييم شامل لهذه المسألة ،وإنما لفت الانتباه إلى هذا الاستيلاء الذي تم بأساليب ديمقراطية (خلافا لما يروجه خصوم الحملم) كان خطأ فادحا بالنسبة للحملم التي أصبحت لها مسؤوليات إزاء الحركة الطلابية حرفتها عن مهمتها (يعني الحملم) الأساسية وهي التجدر وسط الجماهير العمالية والفلاحية بالأساس ، وحرفتها عن مهمتها الأساسية داخل الحركة الطلابية الكامنة في تطوير هذه الحركة انطلاقا من العمل القاعدي. وهذا الانحراف استمر حتى بعد منع أوطم ، إذ ظلت الحملم تكافح من أجل بناء أوطم سرية ، مما كان يؤدي إلى تجميد طاقات نضالية هائلة وسط الحركة الطلابية ، طاقات كان من الضروري توظيفها في التجدر وسط العمال ، الفلاحين ، خصوصا وأن الحركة الطلابية كانت تعرف جزرا واضحا في حين أن الحركة العمالية لم تعرف نفس الجزر وبقيت صامدة نسبيا رغم الإرهاب والقمع ، كما نريد

أن نسجل هنا الاستيلاء على الجهاز كان هو نفسه نتيجة للتوجه الذي سارت عليه الحملم عند نشأتها حيث كانت الحملم ترى أن الحكم في أزمة لن يخرج منها ، وأن الإصلاحية قد أفلست نهائيا ، وأن الثورة على الأبواب ، وأنه يجب بالتالي الدفع بنضالات الشبيبة المدرسية (الطلبة والتلاميذ) إلى مداها الأقصى من أجل التأثير على القطاعات الجماهيرية الأخرى لتصعيد نضالها ، فتفجر التناقضات في صفوف الحكم إن لم تعصف به نهائيا. وهكذا أعطت الحملم للشبيبة المدرسية دور "الطليعة التكتيكية" لمجموع الحركة الجماهيرية. وان هذا الفهم لدور الشبيبة المدرسية الغريب عن الماركسية اللينينية والبرجوازي في الصراع الطبقي قد أدى في الحقيقة إلى تحريف الحملم عن مهمتها الأساسية: العمل على انصهار الماركسية اللينينية بالحركة العمالية من أجل بناء حزب البروليتاريا المغربي ، وقد استمر هذا الفهم لدور الشبيبة المدرسية "الطليعة التكتيكية" حتى بعد ما عرفته حركة الطلبة والتلاميذ من جزر بعد 73 ،إذ استمرت الحملم في تركيز مجهوداتها على هدا القطاع (بناء اوطم في السرية وبناء النقابة الوطنية لتلاميذ) ، ودخلت في حلقة مفرغة من البناء التنظيمي داخل الشبيبة المدرسية فيأتي القمع لتحطيم البناء ، ثم يتم البناء من جديد والقمع من جديد إلى أن وصلت الحملم إلى ما آلت إليه حاليا من أزمة ، يمكن أن تكون أزمة نضج ونمو إذا عرفت منظمتنا والحملم كيف تستفيد من دروس التجربة ،ومن الإخفاقات على الخصوص ، وإذا عرفنا أن نبني توجها جديدا على المستوى التنظيمي والسياسي يسير في اتجاه تركيز عملنا على التجدر وسط الجماهير عامة والطبقة العاملة بصفة خاصة.

2- تجربة الحركة الطلابية مند رفع الحظر عن أوطم إلى المؤتمر 16:

سبق للمنظمة بعد رفع الحظر أن اعتبرت هذا الإجراء مكسبا للحركة الطلابية انتزعته بفضل نضالاتها المريرة خلال 6 سنوات من المنع التعسفي وبفضل مساندة القوى الثورية والديمقراطية في الداخل والخارج لنضالها العادل ، وقد سجلت المنظمة في نفس الوقت السلبيات المرافقة لهذا المكسب (استمرار الحكم في اعتقال ونفي مسؤولي اوطم ومناضليه) وسجلت الملابسات المحيطة بإعادة المشروعية لاوطم ، التي قدمها الحكم كهيبة منه لممثلي القوى الإصلاحية وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، والتي اتخذت شكل صفقة بين الحكم والقوى الإصلاحية. لقد كان الحكم يدرك أنه سيضطر آجلا أم عاجلا إلى التنازل عن منع أوطم ولهذا فضل الإسراع بهذا التنازل حتى يمكن أن يستفيد منه وذلك بإملاء شروطه على الإصلاحية التي كان من المفروض أن تستحوذ على زمام الأمور داخل اوطم بمساعدة الحكم إن اقتضى الحال...والشرط المطروح هو إدخال اوطم في "الوحدة الوطنية" ومساهمتها في تمتين "الجبهة الداخلية". وقد عرفت الحركة الطلابية خلال السنة المنصرمة صراعا حادا بين تيارين رئيسيين: التيار الإصلاحي الشوفيني بقيادة

ا.ش.ق.ش[8] والذي يضم كذلك ح.ت.ش[9] و يمين "23"[10] وتيار الطلبة الديمقراطيين (أو ما سمي بعد ذلك بتيار الطلبة القاعديين) أما التيار اليساري داخل ا.ش.ق.ش(والممثل بالأساس من طرف الاختيار الثوري[11] ، فلم تكن مواقفه في السنة الدراسية 78-79 واضحة ، إذ كان يتأرجح بين التحالف مع الطلبة الديمقراطيين والتحالف مع اليمين الإصلاحي الشوفيني ، وإذا كان الصراع قد تمحور حول المشكل التنظيمي (البناء القاعدي مجسدا في اللجان والمجالس الطلابية أم التعاضديات الفوقية ؟ مجلس للتنسيق تمثيلي فعلا للطلبة أم "مجلس للتنسيق " مفروض على الطلبة ؟ مؤتمر 16 في صيف 89؟) فإن جوهر الصراع كان سياسيا: هل ستحشر اوطم ضمن "الإجماع الوطني" مع ما يحمله ذلك من مخاطر على تقدميتها وديمقراطيتها المستقلة ؟ وهذا ما لم يفهمه العديد من مناضلي الحملم أنفسهم إذ سقطوا بدعوى الحفاظ على الوحدة في تدعيم التيار الإصلاحي الشوفيني (بيان 52 معتقلا سياسيا)[12] على حساب التيار الديمقراطي الوحدوي فعلا لكن الذي لا يفصل الوحدة عن مضمونها الحقيقي. وإذا كان هناك من انتقادات يمكن توجيهها لحركة الطلبة الديمقراطيين (الطلبة الديمقراطيون بالنسبة إلينا هم ما يسمى بالطلبة القاعديين) فأولها أنهم ركزوا الخلافات المتعلقة بالتوجه الذي يجب أن يأخذه اوطم حول المشكل التنظيمي عوض طرح برنامج نضالي مستعجل يجب النضال من أجله فورا ، وإبراز خلال الممارسة النضالية أن أرقى شكل تنظيمي لتحقيق البرنامج هو الهيكلة القاعدية وليست التعاضديات الفوقية. إن هذا الخطأ قد أدى إلى طمس الطابع السياسي للصراع ضد الاتجاه اليميني الإصلاحي الشوفيني ، كما أنه قد أدى إلى اعتقاد البعض بأن هذا الصراع هو الاستيلاء على الجهاز ، وليس صراع سياسي من أجل توجه محدد لأوطم. إن الصراع حول المشكل التنظيمي قد حرف الحركة الطلابية نسبيا عن مهامها النضالية ليس فقط من أجل معالجة مشاكل الطلبة المتعددة ، ولكن كذلك للمساهمة في الحركة الجماهيرية العارمة التي عرفتها بلادنا في 79.

---

8 ـ ا ش ق ش تعني الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية.

9 ـ ح ت ش تعني حزب التحرر والإشتراكية ، وهو الحزب الشيوعي التحريفي المغربي تأسس سنة 1943.

10 ـ يمين 23تعني يمين منظمة " 23 مارس" ، وهي منظمة ماركسية لينينية مغربية تأسست في 23مارس 1970 ،وبعد اعتقالات نونبر 1974 ظهر تيار يميني داخلها (الخارج) قام بالإستيلاء على قيادتها في خريف 1975 ، وقد تصدى لهذا الاتجاه الإصلاحي الشوفيني اليميني تيار ثوري بالداخل قاده الشهيد جبيهة رحال.

11 ـ "الإختيار الثوري" هو تيار ظهر داخل الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية بعد أحداث 3مارس 1973 ،وكان يقوده محمد البصري المعروف بالفقيه البصري ،وقد كان التياركذلك يصدر مجلة من الخارج تحت اسم "الإختيار الثوري ، وعرف التيار الطلابي التابع له باسم "رفاق الشهداء".

12 ـ المقصود ببيان 52 ، ذلك البيان الذي أصدره 52 من مناضلي منظمة "إلى الأمام" بالسجن المركزي بالقنيطرة معلنين فيه عن تجميد عضويتهم داخل المنظمة ، وقد سبق الحديث عنه في وثائق سابقة.

لقد خاضت الحركة الطلابية عدة نضالات هامة لكنها ظلت دون مستوى ديناميتها المعهودة خصوصا في ظرف يتميز بنهوض عام للحركة الجماهيرية العمالية والبرجوازية الصغيرة. كما يجب تسجيل أن حركة الديمقراطيين رغم حيويتها ورغم تعاطف جل الطلبة معها (رغم الظروف التي مرت فيها الانتخابات للمؤتمر ، ورغم التجنيد الهائل للقوى الإصلاحية ، فقد حصل الطلبة الديمقراطيين على ما يقرب ثلث المقاعد في المؤتمر) ، فقد ظلت مفككة بدون تنسيق سواء على مستوى الأهداف والبرنامج (الذي ظل غامضا في العديد من جوانبه) أو على المستوى التنظيمي. وهذا يرجع طبعا إلى ضعف تأطيرها من لدن القوى السياسية الطليعية دخلها. كما يجب تسجيل أن حركة الطلبة الديمقراطيين لم تتمكن من استيعاب التيار اليساري داخل ا.ش.ق.ش رغم تناقضات هدا التيار مع قيادة ا.ش.ق.ش ، ورغم هذه السلبيات ، فنحن نعتبر ان تيار الطلبة الديمقراطيين يشكل مكسبا للحركة الطلابية ويجب الحفاظ عليه وتطويره.

3- المؤتمر السادس عشر ونتائجه

لقد جاء المؤتمر 16 ليحسم الصراع حول التوجه لفائدة التحالف الإصلاحي الشوفيني الذي كان يعمل ككتلة منسجمة — رغم بعض التناقضات الثانوية- والذي استطاع أن يستولي على قيادة اوطم ، وأن يفرض ملتمسات لا تختلف من حيث مضمونها السياسي عن الخط الإصلاحي السائد داخل ا.ش.ق.ش ، وتتميز بشوفينية لا تختلف عن شوفينية حزب الاستقلال. ومما ساعد على هذا الانتصار عدم انسجام الطلبة الديمقراطيين وعدم تمكنهم من إبرام تحالف مع التيار المتقدم الدي طرد من الاتحاد الاشتراكي ، وكذلك التواجد المكثف لجهاز القمع في كواليس المؤتمر من أجل الضغط في اتجاه أخد قرارات "معقولة" قرارات تنسجم مع روح الصفقة المبرمة عند رفع الحظر عن اوطم. فعلى الصعيد السياسي ، بالإضافة إلى ما يتميز به المؤتمر من شوفينية (تأكيد المؤتمر على فتح معسكرات للتدريب للجماهير ومن ضمنها الطلبة حتى يكونوا مستعدين إلى واجهة الكفاح المسلح ضد المرتزقة ومسخريهم.... المطالبة بتقوية طاقاتنا الدفاعية وتمتين الجبهة الداخلية") فقد ساند ضمنيا المسلسل الديمقراطي المزعوم الذي لم يكن في الحقيقة سوى الطلاء المصاحب لعملية القمع الوحشي المسلط على شعبنا وعملية الاستغلال والنهب الذي يتعرض له شعبنا. وقد اكتفى المؤتمر بالنداء إلى "تكوين جبهة واسعة قصد النضال ضد مظاهر التسلط والسلوك اللاديمقراطي للحكم المطلق التي تطبع ممارسات الدولة ببلادنا" كما أن البيان العام أغفل الحديث عن ضرورة تحرير سبتة ومليلية ، عن تدخل الحكم في الزايير ، عن موقفه المخزي لزيارة السادات للقدس ، عن زيارة الشاه لبلادنا ، وعن الكفاح التحرري للشعب الاريتيري من اجل تقرير مصيره والاستقلال ، وعلى الصعيد النقابي ، فرغم المشاكل المزمنة التي يعاني منها الطلبة والتي تم تسجيلها فإن "ضرورة تمتين جبهتنا الداخلية" و"تقديم الملابسات الظرفية"

سيؤدي بالضرورة بقيادة اوطم الجديدة إلى الدفع نحو الالتزام بالسلم الاجتماعي. على الصعيد الوطني فإن الاتجاه السائد استطاع أن يقنن التعاضديات الفوقية وان يهمش ويشوه مضمون الديمقراطية القاعدية كما تبلور في اللجان ومجالس الطلبة والتي كانت إحدى المطالب الأساسية للطلبة الديمقراطيين. وفي نفس الوقت فقد قرر المؤتمر 16 أن تكون دورية المؤتمرات المقبلة سنتين عوض سنة واحدة ، وذلك لتتمكن القيادة اليمينية الإصلاحية الشوفينية من التسلط على الخط سنتين عوض سنة واحدة. إن هده النظرة الخاطئة والقاصرة بالضرورة تدل على أن المؤتمر 16 كان مؤتمر الردة ليس فقط بالنسبة للمؤتمر 15 ، ولكن بالنسبة للمؤتمرات 12 و 13 و 14.

4- كيفية التعامل مع نتائج المؤتمر السادس عشر

إن نتائج المؤتمر 16 لم تكن في مستوى المشاكل التي يعاني منها الطلبة (الطرد ، النسب المرتفعة للرسوب ، المنح ، السكن ، المطاعم الجامعية ، البرامج ، الإصلاحات الجامعية المزعومة...الخ) وهذا ما سيؤدي بالضرورة إلى تدمر جزء كبير من الطلبة ، وأن الخطر الذي يهدد الحركة الطلابية يكمن في الابتعاد المحتمل لجزء من الطلبة عن اوطم وفي سيادة اللامبالاة داخل الطلبة. لهذا يجب على المناضلين الطليعيين أن يقوموا بواجبهم في ميدان التوعية لتتوصل جماهير الطلاب إلى التمييز الواضح بين المؤتمر 16 كمؤتمر للردة والقيادة المنبثقة عنه قيادة يمينية إصلاحية شوفينية ، وبين اوطم كنقابة مناضلة كانت ويجب أن تبقى الإطار الوحيد لكفاح الحركة الطلابية. وقد يطرح مشكل شرعية أو عدم شرعية المؤتمر 16 ، وفي رأينا رغم جميع الخروقات التي عرفتها انتخابات المؤتمرين (مشكل فيدرالية أوروبا الغربية مثلا) والتي عرفها المؤتمر 16 نفسه ، فلا يطرح الطعن في شرعية المؤتمر حتى لا نشجع المنزلقات نحو الانشقاق. وبالمقابل فإن واجب الطلبة الديمقراطيين يكمن في انتقاد جميع الممارسات المتخاذلة للقيادة الجديدة وفي انتقاد نتائج المؤتمر 16 ، هذه القيادة ستعمل انسجاما مع التوجه الجديد على عرقلة نضالات الحركة الطلابية من أجل تحقيق مطالبها المشروعة.

فعلى الصعيد التنظيمي ، فإننا نرى ضرورة مساهمة الطلبة الديمقراطيين في الهياكل المنبثقة عن المؤتمر 16 رغم محدوديتها ، وذلك لأنها توفر ولو في حدود ضيقة (هذه الحدود التي يمكن توسيعها في الممارسة حسب موازين القوى) مستوى وعيهم ونضاليتهم. أما فيما يخص المشاركة في التعاضديات فإن رأينا الأولي هو المشاركة فيها كطلبة ديمقراطيين لكن شريطة أن يبقى أعضاء المنظمة بصفة عامة بعيدين عن تحمل مثل

هده المسئوليات ، وذلك من جهة لأسباب أمنية بديهية (مشكل تقديم اللوائح كشرط للترشح وما يمكن أن ينتج عنه من مضايقات بوليسية) ومن جهة ثانية لتمكينهم من التفرغ للعمل وسط الجماهير الأساسية.

5- حركة الطلبة الديمقراطيون:

إن هذه الحركة فرضت نفسها منذ الإعلان عن رفع الحظر عن اوطم ويجب علينا أن نوليها عناية كبيرة ،وذلك من أجل قيادتها سياسيا وتأطيرها تنظيميا.

-إن أول ما يجب القيام به هو العمل من أجل أن تتبنى هده الحركة برنامجا ديمقراطيا موحدا ، وأننا نرى أن المحاور الأساسية لهذا البرنامج هي:

1)النضال من أجل تحرير سبتة ومليلية والقضاء على النفوذ الامبريالي الاقتصادي والثقافي والسياسي والعسكري ببلادنا ، ويطرح هنا للطلبة الديمقراطيين بالداخل طمس قضية الصحراء كلية.

2) النضال من أجل انتزاع الحريات الديمقراطية وعلى رأسها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة المنفيين والنضال من أجل إطلاق السراح الفوري لمسئولي ومناضلي اوطم المعتقلين وعودة المغتربين منهم. إلى جانب هذا يطرح التنديد بالمسلسل الديمقراطي المزعوم.

3) التضامن مع الحركة الجماهيرية للتلاميذ ورجال التعليم والعمال وغيرهم من القطاعات المناضلة ، وبهذا الصدد على الطلبة الديمقراطيين تجنب الخلاف القائم حول ا.م.ش وك.د.ش ، كما يجب عليهم أن يتعاملا مع كلتا المركزيتين.

4) النضال من أجل تحقيق المطالب الملحة للحركة الطلابية ومن أجل تعليم وطني جماهيري علمي وثقافة وطنية ديمقراطية شعبية.

5) النضال من أجل الحفاظ على المبادئ الأربعة لأوطم وعدم تشويهها وخاصة من أجل سيادة الديمقراطية داخل أوطم.

6) النضال من أجل تهيئ المؤتمر 17 تقدمي ديمقراطي سواء من حيث توجهه السياسي والنقابي أو من حيث هياكله التنظيمية (الهيكلة القاعدية).

- وعلى أساس هدا البرنامج يمكن بناء حركة علنية للطلبة الديمقراطيين يمكن ويجب أن تنسق فيما بينها على الصعيد الوطني ، وأن هذا البرنامج يفتح المجال لتأطير جميع الطلبة المناضلين المتذمرين من مؤتمر الردة الأخير ومن نتائجه ويسمح بالخصوص بالتحالف ما بين القوى الماركسية اللينينية وبين القوى الديمقراطية

الثورية (الاختياريين) وحتى مع بعض القوى المتقدمة داخل الأحزاب وهذا التحالف يتم ابتداء من المستويات الدنيا (الكلية...) وفي مسلسل بناء حركة الطلبة الديمقراطيين.

إن حركة الطلبة الديمقراطيين ببرنامجها هذا تشكل فعلا البديل العملي للتيار اليميني الإصلاحي الشوفيني الذي تمكن من الاستيلاء على قيادة اوطم. وسيكون من المفيد أن يكون لهذا التيار منبرا للدعاية وذلك مثلا بواسطة مجلة تصدرها إحدى الكليات الكبرى التي يسود بها تيار الطلبة الديمقراطيين على مستوى التعاضدية والمجلس.

لقد أطلقنا حركة الطلبة الديمقراطيين على تيار الطلبة القاعديين ، وقد انصب اهتمامنا على المضمون السياسي لنشاط هذا التيار الذي يجب أن يكون موحدا من حيث توجهه العام. أما فيما يخص المصطلحات فيمكن لهدا التيار أن يحمل أسماء مختلفة حسب الكليات.

- إن بروز تيار واسع للطلبة الديمقراطيين وهيكلة هدا التيار يعني في نفس الوقت التخلي عن تيار الطلبة التقدميين كتيار شبه جماهيري ، وفي الحقيقة إن هذا التيار يتشكل بالأساس من الطلبة المتعاطفين مع المنظمة وخطها السياسي وهو مؤطر من طرف المنظمة بالأساس. لذا وجب دمج الطلبة التقدميين المرتبطين بالمنظمة بإطارات العاطفين على المنظمة كلما أمكن ذلك.

6-الحركة الطلابية بالخارج:

إن جهلنا للتطورات التي تعرفها الحركة الطلابية بالخارج وبأوروبا الغربية سيجعلنا نقتصرعلى نقطتين أساسيتين:

أ) انطلاقا من ضرورة إعادة بناء الوحدة للحركة الطلابية بأوروبا الغربية ،فإننا نعتبر أن القرار الصادر عن اجتماع كتاب الفروع المنعقد في 20و 21 أكتوبر المنصرم والقاضي بحل الفيدرالية التابعة للطلبة التقدميين والالتحاق بالإطار الآخر ، نعتبر هذا القرار سديدا ويخدم الوحدة النضالية للحركة الطلابية. وأن النقد الذاتي الصادر في البيان الصادر عن اجتماع كتاب الفروع يعبر عن روح المسؤولية والنضج السياسي لكتاب الفروع.

ب) ضرورة خلق تيار واسع للطلبة الديمقراطيين على أساس برنامج تكون بنوده الرئيسية مطابقة لبنود البرنامج المحدد أعلاه لحركة الطلبة الديمقراطيين بالداخل ، يمكن أن يتضمن برنامج الطلبة الديمقراطيين بالخارج وحسب القوى التي ستشارك في هده الحركة النقط الإضافية التالية: مناهضة الحرب في الصحراء والسلم الفوري ، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين ، العمل مع العمال المهاجرين.

وإذا كانت هده الإضافات كلها أو إحداها ستقلص من المساهمين في حركة الطلبة الديمقراطيين بالخارج فمن الأفضل التخلي عنها كليا آو جزئيا. ويجب العمل من أجل أن تضم حركة الطلبة بالخارج جميع القوى الديمقراطية الثورية (مختلف قوى الحملم+ الاختيار الثوري+ الطلبة الديمقراطيين الغير المنتمين)

العمل وسط التلاميد:

أ) أهمية العمل وسط التلاميذ:

إن التلاميذ ، والذي يهمنا هنا هم التلاميذ الذين يمكنهم المساهمة الفعلية في حركة التلاميذ ، وفي الحركة الجماهيرية ،أي على العموم تلاميذ السلك الثاني الذين يتجاوز عمرهم 16 سنة ويصل عددهم 200000 تقريبا) ينحدرون طبقيا أساسا من البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا ،أما على مستوى معيشتهم فيكون مطابقا لأصلهم الطبقي حيث أنهم تابعون لعائلاتهم ويقتسمون طريقة حياتها. وفيما يخص مصيرهم الطبقي فهم مؤهلون للالتحاق بصفوف البرجوازية الصغيرة أو صفوف البروليتاريا المحلية والمهاجرة وأشباه البروليتاريا ، وكذلك بصفوف العاطلين. لهذا يمكننا انطلاقا من خصائص هذه الفئة اعتبار أن موقعها الطبقي المزدوج: البرجوازية الصغيرة وشبه البروليتاريا ، لهذه الأسباب من جهة ولأسباب أخرى كوجودهم المستمر وسط الجماهير الكادحة في الأحياء الشعبية ، وما ينتج عن ذلك من تأثير بما تعيشه الجماهير من استغلال واضطهاد ، فإن حركة التلاميذ أكثر جذرية من حركة الطلبة رغم ضعف تأطيرها النقابي والسياسي كما أنها أكثر قدرة على الالتحام بالجماهير ، وهذا ما تجلى عبر التاريخ النضالي لشعبنا سواء إبان المرحلة الاستعمارية أو في عهد الاستعمار الجديد: نضالات 60 و 64 التي أدت بالحكم إلى قمع الوداديات ، انتفاضة مارس المجيدة التي لعب فيها التلاميذ دورا بارزا إلى جانب دورهم في تفجيرها ، نضالات التلاميذ المتصاعدة من 68 إلى 72 والتي عرفت فتورا ملحوظا بسبب ما عرفه مناضلو هده الحركة من قمع خلال سنوات 73-77 ، ثم نضالات السنة الدراسية 78-79 ضد مختلف الإصلاحات الجديدة للامتحانات ، ضد الظروف الدراسية المتردية ، ضد السياسة التعليمية النخبوية ، ضد زيارة الشاه المخلوع للمغرب ، تخليدا لذكرى استشهاد سعيدة ، تضامنا مع الحركة الطلابية (24 يناير) وتضامنا مع الشعب الفلسطيني (يوم الأرض 30 مارس) وإن العنف الرجعي الذي ووجهت به حركة التلاميذ في السنة الدراسية المنصرمة لم يسبق له مثيل منذ انتفاضة مارس 65 ، فقد استشهد العديد من التلاميذ ضحية لهدا القمع الوحشي الذي عم مختلف الثانويات في جل المدن الكبرى والمتوسطة.

ب) تجربة المنظمة والحملم وسط التلاميذ:

إن المنظمة والحملم أدركت مند نشأتها أهمية العمل وسط الحركة التلاميذية ودورها في الصراع الطبقي ، وقد استطاعت الحملم خلال سنتي 71/72 أن تقود بالفعل حركة التلاميذ وتقود نضالاتها من أجل الحق النقابي وضد كافة مظاهر التعليم الطبقي اللاوطني اللاديمقراطي واللاشعبي. إن هذا العمل هو بحد ذاته عمل ايجابي ساهم في إضعاف العدو ، في إفشال التوجه الإصلاحي وفي رفع الوعي لدى جماهير الشباب بموازاة مع رفع مستوى نضاليتها. إلا أن الحملم انطلاقا من تصوراتها للظرف السياسي ("الثورة على الأبواب" ويجب إشعال الفتيل لتندلع الثورة الشعبية) لم ترى في حركة التلاميذ والشبيبة المثقفة بصفة عامة رافدا من روافد النضال الشعبي بل اعتبرت الشبيبة المدرسية كطليعة تكتيكية للحركة الجماهيرية ، مما أدى بالضرورة إلى طمس طليعة الطبقة الثورية حتى النهاية أي الطبقة العاملة ، ومما أدى إلى حصر عملنا الجماهيري والتنظيمي في الشبيبة المدرسية وتهميش عملنا الجماهيري والتنظيمي وسط الطبقة العاملة ، ومما أدى إلى الرفع بنضالاتها حتى النهاية أملا في أن تشكل هده النضالات مفجرا للتناقض بين الجماهير الشعبية والحكم الرجعي.

إن هده الخلفية البرجوازية في عمقها ، قد أدت إلى منزلقات خطيرة ، ومن أهمها إنشاء النقابة الوطنية للتلاميذ (نوت) كنقابة سرية. إن إحدى المطالب التي ناضل من اجلها التلاميذ خصوصا في سنتي 71-72 هو الحق النقابي ، وقد عرف هذا النضال أوجه في الفصل الثاني من السنة الدراسية 72/73 ، وقد اضطر الحكم للقيام بتنازل هام جدا من أجل حركة التلاميذ وهو الإعلان عن السماح للتلاميذ بتشكيل وداديات في مختلف الثانويات. وكجميع التنازلات التي يسعى الحكم للقيام بها من أجل توقيف النضالات الشعبية فإنها تنازلات جزئية لا تستجيب بصفة شاملة لمطامح الجماهير الشعبية ، إلا أن الموقف من تنازلات الحكم الجزئية هي مسألة رهينة من جهة بحجم هده التنازلات ونوعيتها ومن جهة ثانية القوى الذاتية للجماهير المكافحة من أجل تحقيق مطالبها ، ومن جهة ثالثة بمدى تأثير الحكم على الجماهير المناضلة (هل التنازل يقسم صفوفها أم أنه يزيدها رغبة في النضال ؟) وبصفة ملموسة نعتبر أن منظمتنا والأغلبية الساحقة داخل الحملم معها قد سقطت في الانتهازية اليسارية بتجاهلها لتنازل الحكم وذلك من جهة لأن هذا التنازل حقق لها مكسبا جديا رغم سلبياته ومن جهة ثانية لأن رفضه كان سيؤدي حتما إلى تقسيم صفوف التلاميذ بين مؤيدي الاستمرار في الإضراب ومعارضيه (خصوصا وان الامتحانات كانت على الأبواب) ، مما يشكل عاملا موضوعيا لإضعاف القوى الذاتية لحركة التلاميذ. كان على الحركة إذن أن تسجل تنازل الحكم كانتصار لحركة التلاميذ ، وتسجل محدودية هدا الانتصار حتى لا تضعف يقظتها النضالية ، وكان على الحملم أن توظف نفوذها السياسي ورصيدها النضالي لتوقيف الإضرابات بشكل منظم. عوض هدا النهج الثوري سقطت الحملم في اليسارية معلنة رفضها للوداديات وإعلانها بصفة فوقية لتأسيس نقابة سرية "نوت" ، وفي إطار المزيد من الهروب إلى

الأمام أعلنت "نوت" مقاطعة امتحانات الباكلوريا. هذا الشعار الذي لم يجد له صدى يذكر عند التلاميذ ، وهكذا تحول انتصار مؤكد لحركة التلاميذ إلى هزيمة مؤكدة لها بالإضافة إلى جميع التبعات الناجمة عن إنشاء نقابة سرية في قطاع التلاميذ وفي ظرف يتميز بانعدام حزب البروليتاريا. إن إنشاء نقابة سرية هي عملية عسيرة للغاية في حالة وجود الحزب البروليتاري وحتى عندما يتعلق الأمر بنقابة سرية للعمال. ولهذا فإن الأحزاب الشيوعية تفضل على العموم العمل في المنظمات الجماهيرية الموجودة مهما كانت رجعيتها شريطة أن تكون الجماهير تنشط في إطارها. أما إنشاء نقابة سرية للتلاميذ وفي ظروف غياب حزب البروليتاريا ، فهو في وجهة نظرنا مجرد حلم برجوازي صغير. وقد أدت الحملم غاليا ثمن هدا الحلم إ ذأنها دخلت في دوامة من البناء والهدم "الحركة تبني إطارات "نوت" والحكم يهدمها بالقمع حتى آلت الوضعية إلى ما تعرفه الحملم راهنا من أزمة نمو إذا عرفت كيف تستفيد من أخطائها. بالإضافة إلى ذلك فإن "نوت" التي كان يفترض فيها أن تكون تقدمية ، جماهيرية ، ديمقراطية ومستقلة لم تحترم سوى مبدأ التقدمية. فأين هي الجماهيرية و"نوت" لا توجد إلا في عدد قليل من ثانويات المغرب ، وحتى عند تواجدها بإحدى الثانويات فإن عدد أعضائها يعدون على رؤوس الأصابع اليد الواحدة ؟ هذا لا ينفي في نفس الوقت التأثير النسبي وسط حركة التلاميذ نظرا لأنها كانت تستقطب أجود المناضلين. وأين هي الديمقراطية والاستقلالية والقرارات تؤخد بمعزل عن جماهير التلاميذ ؟ وبغض النظر عن الخطأ الأصلي الكامن في إنشاء ن.و.ت ، فقد كان على الحركة ومناضلي ن.و.ت أن يعملوا داخل الوداديات ،وذلك على الأقل من أجل تغطية شرعية لعملهم السري. والخلاصة أن ن.و.ت كانت أقرب إلى تنظيم للشبيبة الشيوعية تابع للحملم منه إلى نقابة فعلية سواء من حيث برنامجها السياسي أو من حيث ارتباطها التنظيمي بالحملم.

انه ما يزال مطروحا على الحملم أن تقوم بتقييم معمق لتجربة ن.و.ت ،وأملنا أن يكون هدا التقييم الأولي والسريع جدا منطلقا للنقاش[13].

ج) العمل الجماهيري داخل التلاميذ:

ويتعلق الأمر هنا أساسا بالعمل النقابي ، إننا نجهل الوضعية حاليا داخل الثانويات كما نجهل مختلف تجارب الوداديات مند 72. وسنكتفي هنا فيما يخص العمل الجماهيري داخل التلاميذ بالتأكيد على النقط التالية:

-العمل في صفوف الوداديات الموجودة والعمل على إنشائها في الثانويات التي لا توجد بها وداديات. ويجب التعاون في هذه المهمة مع مختلف القوى الديمقراطية.

13 ـ لم تعرف المنظمة أي نقاش فعلي في هذا المجال ، وظلت كليشيهات الوثيقة يرددها دعاة ما سمي ب "مسلسل إعادة البناء" وأتباعهم.

- رفع شعار الوداديات الديمقراطية بحيث يجب النضال من أجل ديمقراطية الوداديات ورفع وصاية الإدارة عليها وضمان تحركها من اجل الدفاع عن المطالب النقابية للتلاميذ.

- إنشاء لجان للتلاميذ داخل الثانوية تضم جميع التلاميذ المستعدين للعمل النقابي (الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للتلاميذ). وهذه اللجان يمكنها أن تكون علنية أو شبه علنية حسب الظروف أو موازين القوى ، وهدفها تنشيط العمل النقابي داخل الثانوية. إن هذه اللجان تعمل على إنشاء الوداديات عند غيابها كما أنها تؤطر نضال التلاميذ من أجل وداديات ديمقراطية.

- التنسيق بين مختلف الوداديات على صعيد المدينة الواحدة وذلك من أجل تبادل التجارب ، القيام بأنشطة مشتركة ، وضع ملفات نقابية جماعية والقيام بنضالات مشتركة ، هذا التنسيق يشكل خطوة هامة على طريق إنشاء نقابة وطنية للتلاميذ عندما تتوفر إمكانية التنسيق بين مختلف المدن وعندما تنضج الظروف لذلك. لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن هده العملية هي عملية طويلة الأمد لن تتم في ظرف سنة أو سنتين[14]..

5) الدعاية والتحريض:

سيكون عرضنا حول المهام المطروحة على المنظمة ناقصا إذا لم يتطرق لمسألة الدعاية والتحريض. إن ما سيرد في هذا الجزء هو عمليا تلخيص لما سبق أن طرح أعلاه في التطرق لكل قطاع. إننا نرى انه يجب تركيز عملنا في هذه الفترة من إعادة البناء السياسي والتنظيمي للمنظمة على الدعاية التي ستتم أساسا بواسطة "إلى الأمام" وبواسطة النشرة الداخلية "الشيوعي" (انظر برنامج العمل الداخلي) وهذا لا يعني الدخول في مرحلة من التقوقع والعمل الداخلي بل هذا يعني فقط تجنب العمل التحريضي سواء بواسطة الخطب أو المناشير ، وذلك لتلافي اعتقال المناضلين وحتى لا تسهل حملة جهاز القمع في ضربهم ،إن العمل النضالي الذي يجب أن تقوم به المنظمة (لا يمكن أن يكون هنالك بناء صلب إلا في خضم النضال) يجب أن يتم عبر مختلف الهياكل القاعدية للمنظمات الجماهيرية.(كما انه في عملنا التحريضي ، يجب الاستفادة قدر الإمكان – وهذا ما قصرنا فيه لحد الآن – من الإمكانيات التي توفرها الاذاعات الصديقة ، وذلك بالعمل على إرسال بيانات المنظمة بانتظام لتذاع من هناك).

دجنبر 1979

14 ـ كل المقترحات المقدمة حول "الوداديات" كانت تنم عن جهل كبير بواقع الحركة التلاميذية آنذاك.أما تقديم مقترح إعادة بناء نوت أي النقابة الوطنية للتلاميذ فهو ببساطة في تناقض مع ماجاء من "تحليل" في الوثيقة.

ملحق

نشرة " الشيوعي "

عدد فبراير 1983

عدد خاص بأعمال ندوة فرع المنظمة بالداخل التي انعقدت أيام 28 ـ 29 ـ 30 / 01 / 1983

(يتضمن كل خلاصات وتوصيات الندوة إضافة إلى خطة عمل)

الشيوعي

افتتـــاحيـة

وأخيرا انعقدت ندوة الداخل ، وبهذا يكون الفرع قد توج نقاشاته الداخلية بندوة الفرع التي تمخضت عنها الخلاصات والتوصيات المدرجة في هذا العدد من الشيوعي. ورغم ما يمكن أن يقال عن النتائج التي تمخضت عنها الندوة ، فإنه لا بد من تسجيل الملاحظات الأساسية التالية:

1-أن الندوة هي في حد ذاتها أسلوب ديمقراطي لمعالجة قضايا المنظمة على طريق المؤتمر الوطني.

2-أن الندوة مرت في شروط أمنية شبه مطلقة.

3-أن روح الديمقراطية الداخلية قد سادت كل جلسات الندوة.

4-لقد مكنت الندوة من تلمس عدة قضايا وتناولها من وجهة نظر نقدية مساهمة من الفرع في بناء الخط السياسي والتنظيمي للمنظمة.

5-لقد مكنت الندوة من حل مشكل القيادة بشكل ديمقراطي. وبهذا يكون الفرع قد نجح في جعل ندوته خطوة حاسمة على طريق بناء منظمتنا كمنظمة شيوعية مكافحة صلبة متجذرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين.

ورفعا لكل لبس ، لا بد من تسجيل أن الندوة وهي ندوة الفرع بالداخل ، وبالتالي فإنها لا تلزم بالضرورة كل المنظمة ، هذا رغم الأهمية التنظيمية والسياسية للفرع داخل المنظمة. وبالتالي فإن ما سيتم وضعه حيز

التطبيق فورا هو ما يهم الفرع كفرع. أما ما يهم المنظمة فعلى القيادة الوطنية أن تتحمل مسئوليتها في جعل تلك النتائج تدخل حيز التطبيق عبر تعميم داخلي ، أو الاحتفاظ بها في شكل توصيات للمؤتمر الوطني الأول.

ولا شك أن مساهمة الرفاق في الفروع الأخرى ، وكذا رفاق الفرع بالداخل ، سواء منهم من حضر أو من لم يحضر الندوة ، في نقاش نتائجها وكيفية التعامل معها سيسهل مأمورية القيادة الوطنية ويمكنها آنذاك الحسم حسب الاتجاه العام داخل المنظمة ، وسيخصص العدد المقبل من الشيوعي----------

على الفرع بالداخل أن يعمل على ترجمة نتائج الندوة إلى الواقع الملموس حتى يجعل منها فعلا قفزة نوعية في طريق تصليب وبلترة المنظمة. وهنيئا للفرع بالداخل بندوته ، وهنيئا لمنظمتنا بندوة فرعها بالداخل.

نشرة الشيوعي

فبراير 1983

خلاصة الندوة حول تقرير لجنة الفرع

إن الندوة تعتبر أن تقرير لجنة الفرع يعبر بشكل واضح عن وضعية المنظمة من الناحية التنظيمية (أي ضعفها) ، وتصادق على أن لجنة الفرع كما جاء في الملاحظتين المصوغتين تحت عنوان "بصدد تقرير لجنة الفرع" كانت قاصرة في توجيه عمل الفرع ، وتصادق على تلك الوجهة النظر المشار إليها أعلاه – كما تشير الندوة إلى أن الرفاق في الفرع كانت تنقصهم روح المبادرة في حياة المنظمة-

وقد صادق أغلبية الرفاق على هذا التقرير إلا أحد الرفاق الذي امتنع عن التصويت ، اذ يعتبر أنه كان على أعضاء لجنة الفرع خلافا للتقرير الذي جاء كجرد تاريخي ، أن يقدموا للندوة تقييما لنشاط الفرع خلال السنوات الأخيرة ، مع استخلاص دروسها الأساسية - كأساس لانطلاقة جديدة لعمل المنظمة –

في حين ، يرى ممثل لجنة الفرع أن الخلافات التي كانت داخلها لا تسمح بمثل هذا التقييم ، وهذا لم يكن ليمنع رفاق الفرع بالقيام بمثل هذا التقييم على ضوء تقرير لجنة الفرع-

أما بالنسبة للمالية فقد اقترحت الندوة صياغة توجيه حول المالية تقدمه للقيادة للعمل بموجبها.

خلاصة الندوة حول القضايا الاستراتيجية في خط المنظمة

1) يتفق كل الرفاق المندوبون على أن أرضية "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" تشكو من عدة نواقص هي :

- غياب الخلاصات الأساسية لتقييم التجربة ، رغم قصور بعض التقييمات الضمنية.

- غياب الاستناد على الواقع المجتمعي الملموس في خصوصيته أثناء إنجاز التحليل الطبقي – وهذا يترجم ضعف المنظمة السياسي والتنظيمي ، وضعف ارتباطها بحركة الواقع –

- هناك طمس لأزمة الحركة الشيوعية العالمية.

- غياب الأسس النظرية التي يرتكز عليها المشروع في تناوله لأدوات الثورة.

2) يتفق كل الرفاق على أنه يجب أن لا ننتظر حتى نحدد استراتيجية دقيقة لكي نخرج للممارسة – لذا يجب أن نتفق على الشعارات الاستراتيجية العامة والرئيسية كضوابط ملزمة لنا في نشاطنا الجماهيري اليومي ، وهذا لا ينفي ضرورة استمرار الصراع الداخلي حول كل القضايا الاستراتيجية ، على أساس الحسم فيها في المؤتمر الأول للمنظمة – ونعتبر من جهة أخرى ، أن تقدمنا في تقويم وبلورة منظور استراتيجي سديد رهين بتقدمنا في عملية إعادة بناء منظمتنا ، كمنظمة شيوعية صلبة مكافحة ومتجدرة أساسا في العمال والفلاحين –

3) كما يسجل كافة الرفاق إيجابية المشروع ، نظرا لكونه أول نص شمولي تتوفر عليه المنظمة ، يتناول القضايا الاستراتيجية الأساسية –

4) يعتبر كافة الرفاق أن شعار "العنف الثوري الجماهيري المنظم" إيجابي ويجب تدقيقه لاحقا على ضوء التحليل الملموس للواقع الملموس.

5) كما قرر الرفاق إعادة صياغة المشروع من طرف الهيئة القيادية ، انطلاقا من خلاصات النقاش وتمشيا مع روح الندوة – أما فيما يخص نشر المشروع الجديد جماهيريا ، فقد انقسم الرفاق إلى ثلاث اتجاهات :

- الاتجاه الأول (الأغلبية) : يتفق على نشر المشروع جماهيريا.

- الاتجاه الثاني : لا يتفق على نشره جماهيريا.

- الاتجاه الثالث امتنع عن إبداء وجهة نظره.

6) كما أجمع الرفاق على عدم استعمال صيغة "المنظمة الشيوعية" أو المنظمة الماركسية – اللينينية في دعايتنا الجماهيرية ، وأكدوا تشبتهم بالمبادئ الشيوعية ، وطلبوا بهذا الصدد رفع توصية إلى القيادة.

خلاصة الندوة حول القضايا التكتيكية في خط المنظمة

1)**خلاصة عامة حول القضايا التكتيكية في خط المنظمة** :

-**غياب الربط بين الاستراتيجية والتكتيك** ، إذ أنه من الأهمية أن يكون عندنا نسق بين التكتيك والاستراتيجية - ولذا يجب توضيح العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك ، بارتباط مع معرفة معمقة للواقع المغربي ، سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسة.

2) **حول الدعاية لمنظمة "إلى الأمام" كمنظمة شيوعية** :

إن الدعاية للمنظمة كمنظمة شيوعية على المستوى الجماهيري ليست صحيحة ، وذلك نظرا لواقع مجتمعنا الحالي ، ولسيطرة الرجعية على جميع وسائل الدعاية – في حين يجب علينا الدعاية الجماهيرية للفكر الماركسي- اللينيني ، والاحتفاظ في الظرف الراهن بتسمية "منظمة إلى الأمام" والتوقيع بهذه التسمية (*) (انظر الهوامش).

كما أن الندوة أكدت تشبتنا بالفكر الماركسي – اللينيني وبهويتنا كمنظمة شيوعية.

3) **حول البرنامج النضالي**:

هناك اتفاق بشكل عام على البرنامج النضالي فيما عدا النقط التالية :

أ – في اعتبارنا أن شعار "السلم الفوري" حول الصحراء الغربية شعار خاطئ في الظرف الراهن ، وتتبنى الندوة الطرح الآتي :- إجراء استفتاء في الصحراء الغربية بعد انسحاب الإدارة والجيش الملكيين منها ، مع التركيز على فضح تبعات الحرب وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أوضاع الجماهير الشعبية المغربية.

ب – فيما يخص النقطة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، إننا نتبنى المواقف المبدئية لمنظمة التحرير الفلسطينية ألا وهي :حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الديموقراطية المستقلة

واعتبار منظمة التحريرالفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ونناضل على أساس هذه المواقف المبدئية جماهيريا .

ج – فيما يخص نقطة "دعم كفاح المرأة" من أجل انتزاع حقوقها الديموقراطية كامرأة وكأم ، وضمان مساواتها مع الرجل "يجب تعويضها ب : دعم كفاح المرأة من أجل مساواتها مع الرجل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، ومن أجل انتزاع حقوقها الديموقراطية وحقها كامرأة (**) (انظر الهوامش) (وتدقيق هذا الشعار في كل قطاع بارتباط مع تطور الحركة النسوية المغربية).

4) **التعامل مع الحركات الديموقراطية** (***) (**انظر الهوامش**).

- ضرورة توضيح الآفاق بالنسبة للمناضلين الديموقراطيين.

- ضرورة توضيح آفاق الحركات الديموقراطية كحركات تناضل نضالا ديموقراطيا ذا أفق ثوري على أساس برنامج ديموقراطي يخدم الاستراتيجية الثورية.

5) **حول العمل الشرعي والعمل السري** :

واضح بالنسبة للندوة أن المنظمة لا تطرح على نفسها العمل في الشرعية كمنظمة ، وواضح كذلك أنه يجب استغلال كل الإمكانيات التي يسمح بها القانون في ظل النظام القائم ، وكذلك التي تفرض على النظام في ظل موازين قوى معينة ، للعمل الشرعي وتوظيفه لإنجاز المهام المطروحة على المنظمة ، شرط ألا يكون ذلك على حساب إنجاز مهامنا الثورية.

6) **حول وحدة الحملم** :

يجب الاكتفاء في الظرف الراهن ،وفي ظل الوضع الحالي للحملم بالدعاية لوحدة الحملم دون الدخول في تحديد لوازمها.

7) **ترى الندوة أنه يجب نشر البرنامج النضالي مع توضيح الأسس التي تربطه بالاستراتيجية.**

8) **صادقت الندوة بالإجماع على مجمل هذه الخلاصات باستثناء الخلاصة رقم 1 والتي يطرح أحد الرفاق بالندوة عوضها التحفظ التالي : أتحفظ على نص القضايا التكتيكية في خط المنظمة ككل انطلاقا من أن هذا التكتيك لا يستند على استراتيجية صحيحة ولا على واقع البلاد ، وبالتالي لا اتفق مع هذا النص ، كما اسجل أنه سقط في المثالية كما سقط فيها نص القضايا الاستراتيجية.**

الهوامش :

(*) قررت الندوة رفع توصية حول التوقيع باسم "منظمة إلى الأمام".

(**) " " " " " قضية المرأة.

(***) " " " " "التعامل مع الحركات الديموقراطية.

خلاصة الندوة حول التجدر وسط الطبقة العاملة

جميع المنتدين متفقين على الشعار المركزي المطروح بصدد مهمة التجدر ، إلا حول أسلوب التجدر ، والذي صادق الرفاق باجماع على الخروج من الندوة بتوصية تحدد التعامل السديد مع هذه المسألة ، خدمة لنفس الروح وبعقلية واقعية وثورية ، وبذلك يكون الرفاق متفقين مع ماجاءت به الأرضية موافقة للتوصية التي تحدد الأسلوب بالنسبة لأعضاء المنظمة الحاليين من المثقفين ، والذي وجب مراعاة امكانية توفير الشروط لمن ترى القيادة المنتخبة فيهم صفات ولديهم امكانية العمل بالأسلوب الرئيسي ألا وهو أسلوب العمل كعمال في وحدات الإنتاج الأساسية وفي القلعات البروليتارية ، ثم شرط مبدأ التجدر بالنسبة للأعضاء الذين سوف يلتحقون بمنظمتنا.

سيكون من الإيجابي أن نعمق تقييمنا لتجربة المنظمة خلال السنتين الماضيتين بصدد مهمة التجدر ، واستخلاص أقصى ما يمكن من الدروس من هذا التقييم بهدف إعطاء أرضية لتوجيه عملنا مستقبلا في الطبقة العاملة تتجاوب أكثرمع الواقع الذاتي والموضوعي.

أحد الرفاق يسجل أنه عندما بدأت عملية إعادة البناء ، طرح التجدر المباشر كعمال في القلعات البروليتارية كأسلوب أساسي ، ولكن إلى حد الساعة لم يمارس هذا الأسلوب كما سجل ذلك النص ، وهاهي الندوة تطرحه من جديد كأسلوب أساسي ، اعتبر أن هذا الشعار سيبقى حبرا على ورق ، واعتبر أنه سيمارس أساسا أساليب أخرى كالعمل كمستخدمين وربط العلاقات مع العمال الطليعيين رغم أنني أعتبر أن أسلوب التجدر المباشر كعمال هو الأسلوب الأكثر فعالية.

خلاصة الندوة حول العمل في الفلاحين

لقد تقدمت الندوة بتوصية للقيادة بصدد هذه النقطة.

خلاصات النقاش:

إن المنظمة كانت تتعامل لحد الآن مع مسألة العمل وسط الفلاحين بشكل نظري ، ورغم أنه في تاريخ المنظمة كانت هناك تجارب محدودة لبعض الرفاق المرتبطين بالبادية ، فإنها لم تحظى بأي عمل تقييمي ، كما أن هناك غياب لوضع أي خطوات أولية لشكل العمل والإكتفاء بتمجيد بعض الكفاحات الفلاحية.

انطلاقا مما سبق ، فإنه يجب على المنظمة الإقدام على الخطوات التالية:

-1- على المستوى النظري يجب الإستفادة من التحاليل المتوفرة لدى المنظمة ومن كافة البحوث المتوفرة في هذا الميدان من أجل معرفة الواقع الطبقي بالبادية المغربية.

-2- العمل التأسيسي الذي يجب أن تقوم به المنظمة يرتكز على:

ا- المناطق التي بها تمركز للعمال الزراعيين بالضيعات الكبيرة (المغرب الشرقي ،الغرب ،السايس ،...) ويمكن ارسال مناضلي المنظمة إلى هذه المناطق لمباشرة العمل بها.

ب- المناطق الأخرى يجب استغلال كل الإمكانيات المتوفرة لدينا كارتباطنا برجال التعليم والصحة والمستخدمين المتواجدين هناك للقيام بعمل دعائي وتنظيمي وسط جماهير الفلاحين ، ويجب كذلك استغلال وإحياء وتطوير بعض تقاليد التنظيم المتواجدة لدى الفلاحين كنظام الجماعة وامتارف(وهو شكل لتنظيم نشاط الشباب بمنطقة زمور وزيان) هذا إلى جانب استغلال الدعاية المسموعة التي يمكن أن توفرها لنا إذاعة الجيران.

صودق على هذه الخلاصة الأساسية.

خلاصة الندوة حول العمل في الأحياء الشعبية

إن العمل الذي يجب أن تباشره المنظمة في الأحياء الشعبية يعتبر عملا تأسيسيا نظرا لغياب أي عمل من هذا القبيل في حياة المنظمة لحد الآن ، والأسس التي يرتكز عليها هذا العمل هي:

1-دور هذه الأحياء على المستوى الإستراتيجي في المساهمة في مسألة العنف الثوري الجماهيري المنظم ، وهذا ما أبانت عنه انتفاضة 20 يونيوالماضية-إلى جانب هذا ، فإن النشاط في التجمعات العمالية بالأحياء الشعبية يساهم بدوره في تجدرالمنظمة وسط الطبقة العاملة.

2-اعتبار أن الجماهير الشعبية من بورجوازية صغيرة وأشباه البروليتاريا وعمال الخ متمركزة في هذه الأحياء ، فمن الواجب العمل وسطها من أجل التأطير السياسي والتنظيمي لهذه الجماهير ، ومن أجل خوض النضال حول مصالحها الملموسة(الشروط الضرورية للعيش من صحة وإنارة وطرق...الخ) وخلق أساليب وأشكال للنضال من أجل ذلك ، وهكذا على المستوى التكتيكي نساهم في خلق الجبهة النضالية العريضة المناهضة للنظام.

تبقى قضية التدقيقات في البرنامج النضالي وأساليب تحقيقه يجب طرحها على ضوء المعطيات والتجارب الملموسة.

تسجل الندوة اجماعها على الأرضية المعنونة "مشروع أرضية للعمل في الأحياء الشعبية".

صودق على هذه الخلاصة بالإجماع.

خلاصة الندوة حول العمل في المثقفين والتلاميذ والنساء

إن عملنا وسط قطاع المثقفين والتلاميذ والنساء سيكون أساسا عملا ديموقراطيا ذو أفق ثوري ، منطلقا بالضرورة من العمل الديموقراطي ، ويجب أن ينصب بالأساس على خلق تيار ديموقراطي واسع يرتبط استراتيجيا بمهام المنظمة ، وهذا لا يعني عدم تطعيم المنظمة بطليعيين من هذه القطاعات شريطة توفر شروط الإستقطاب دون أن تكون لنا نظرة استقطابية محضة ، مع اعتبار أن العمل داخل هذه القطاعات يجب أن يراعي خصوصية كل قطاع مع ضرورة طرح أرضية لكل قطاع وكل فئة.

يرى أحد الرفاق ما يلي:

فيما يخص صيغة " المثقفين والتلاميذ والنساء" لا أتفق عليها أطرح بدلها صيغة "الجماهير الشعبية" مع تسجيل أن عملنا لا يمكن ان ينطلق في الظرف الحالي إلا وسط بعض الفئات من الجماهير وهي أساسا: التلاميذ والطلبة ورجال التعليم والنساء.

خلاصة الندوة حول الدعاية والتحريض

-أجمع الرفاق المنتدبون على أن مسألة الدعاية والتحريض هامة وضرورية لكونها تربط المنظمة بالجماهير ، وتشكل أداة ربط بين القضايا الإستراتيجية والقضايا التكتيكية وواقع الجماهير ، وتخدم كذلك عملية الربط التنظيمي بين الجماهير والمنظمة.

- طرح الرفاق ضرورة الإهتمام بكل الأساليب الدعائية والتحريضية مع ضرورة الأخد بالإعتبار الإمكانات الذاتية للمنظمة وفعالية هذه الأساليب في مرحلة معينة.

ويرى الرفاق أنه يجب استعمال كل الأدوات الدعائية التحريضية الممكنة:الشفوية ،المسموعة ،المكتوبة والمرئية.

-حول الدعاية المكتوبة تم الإتفاق على أن تستمر المنظمة في اعتبار"إلى الأمام" النشرة المركزية الجماهيرية للمنظمة والتي يجب أن تستمر في الصدور بالخارج ، مع العمل على توفير صدورها بالداخل بشكل مواز.

- من جهة أخرى ، يرى الرفاق ، وخدمة لمهمتنا المركزية: التجدر داخل الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين ، إصدار نشرة عمالية فلاحية بدون توقيع المنظمة كمساهمة منا في تأسيس تيار ديموقراطي داخل العمال والفلاحين(أحد الرفاق يرى ضرورة توقيعها من طرف المنظمة).

- ومن جهة أخرى يرى الرفاق ضرورة استعمال إذاعة الجيران مع ضرورة ضمان استقلالية المنظمة.

-إن الرفاق مقتنعون أن تطوير العمل الدعائي من شأنه أن يربط المنظمة سياسيا وتنظيميا بالجماهير ، واستعمال كل الوسائل ممكن لكن يجب التركيز حاليا على ضمان إصدار واستمرار "إلى الأمام" والمبادرة بإصدار نشرة عمالية فلاحية تتكلف المنظمة بإنجازها دون أن توقعها باسمها خدمة لخلق تيار ديموقراطي داخل الطبقة العاملة والفلاحين.

تم التصويت على عناصر الخلاف:

-حول إصدار نشرة عمالية فلاحية تتكلف المنظمة بإنجازها دون أن توقعها باسمها ، وذلك من أجل خلق تيار ديمقراطي داخل العمال والفلاحين (مع 5 ضد 3)

-حول استعمال اذاعة الجيران مع ضمان استقلالية المنظمة (مع 6 ضد 1 — امتنع عن التصويت 1)

تحفظ:

احد الرفاق ، لا يتفق مع فكرة خلق نشرة عمالية فلاحية من الناحية المبدئية ، لأنها عمليا تعتبر تهميشا لدور النشرة المركزية الجماهيرية "إلى الأمام" ، وإهدارا لطاقات المنظمة واعتبارها عمليا نشرة قطاعية اقتصادية لنضال الطبقة العاملة والجماهير ، والبديل السديد هو إصدار نشرة مركزية واحدة بالداخل أو الخارج (حسب إمكانيات المنظمة) تكون فعالة في الدمج الدعائي لخط المنظمة التكتيكي والاستراتيجي ونضال الجماهير عامة وضمنها الطبقة العاملة.

خلاصة الندوة حول القيادة الوطنية والمؤتمر

بادئ ذي بدء ، نشيد ونثمن ونحيي صمود كل رفاقنا المعتقلين وعلى رأسهم القيادة الوطنية ، ونسجل باعتزاز دورهم الهام في الإشراف على عملية إعادة بناء منظمتنا سياسيا وتنظيميا.

نعتبر باجماع أنه ليس هناك طلب استقالة القيادة الوطنية مطروح للبث فيه من طرف الندوة ، وليس من صلاحية الندوة البث في هذا الموضوع ، باستثناء مندوب واحد ، ويعتبر أنه نظرا للوضعية الإستثنائية للمنظمة ، ونظرا للحيثيات التي بنت عليها القيادة طلب استقالتها ،أنه من صلاحيات الندوة البث في هذا الموضوع.

إننا نتفق على ترشيح أعضاء لجنة الفرع المنتخبين من طرف الندوة والمحددين في أعضاء لتزكيتهم من طرف القيادة الوطنية كأعضاء في القيادة الوطنية إلى حدود المؤتمر الوطني الأول للمنظمة.

فيما يخص توقيت عقد المؤتمر الوطني ، فقد تم الإتفاق على صيف 1984 ، مع توفير شروطه السياسية والتنظيمية.

كما توجه الندوة نداء لرفاق القيادة الوطنية العازمين على تقديم الإستقالة للإستمرار كأعضاء كاملي العضوية في القيادة الوطنية إلى حدود انعقاد المؤتمر الوطني ، أحد الرفاق لا يتفق على مناشدة القيادة العازمة على الإستقالة للإستمرار في القيادة ، ويعتبر الهيأة المسؤولة المنبثقة عن الندوة مسؤولة وحدها كمركز قيادي استثنائي وحيد إلى حد انعقاد المؤتمر الوطني الأول ، وذلك بعد تزكيتها من طرف القيادة العازمة على الإستقالة.

خلاصة الندوة حول القضايا التنظيمية

يتفق المنتدبون باجماع على حذف اطار المناضلين ، بحيث يجب أن نميز بكل وضوح ، بين من هم أعضاء في التنظيم ومن هم خارج المنظمة. وتبعا لهذا نقترح توصية في هذا الشأن إلى القيادة الوطنية ، كما يتفق المنتدبون باجماع على هيكلة تنظيمية مبسطة تستند على الأسس التالية:

-خدمة مهام المنظمة.

-ضمان الديموقراطية.

-ضمان الأمن.

-اخد بعين الإعتبار الوضع الذاتي للمنظمة.

ومن هنا نقترح باجماع البنية التنظيمية التالية:

- قيادة وطنية

لجن مختصة

لجنة فرع

خلية

كما يجب أن تضمن الربط بين عدة متناقضات:

-العمل الجماعي والعمل الفردي

-المركزية والديموقراطية

-مبادرة الرفاق ووحدوية العمل

فيما يخص التنظيمات الجماهيرية ، فيجب العمل في كل الأشكال القائمة حاليا ، الباب مفتوح لجميع الإبداعات والمبادرات الممكنة.

وأخيرا ، يجب التمييز بين المحترف الثوري والمتفرغ الثوري ، ونؤكد على ضرورة توفير أعضاء متفرغين في المنظمة ، ونرى ضرورة تدقيق فهمنا لمفهوم الإحتراف الثوري ، أما فيما يخص الفرع في الخارج ترفع الندوة توصية للقيادة الوطنية بهذا الشان.

خطة عمل

ترى الندوة:

1- ان المهمة الأساسية في المرحلة الحالية هي بناء الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني.

2- إن المهمة الرئيسية في الفترة الراهنة هي إعادة بناء منظمة "إلى الأمام" سياسيا وتنظيميا كمنظمة شيوعية صامدة صلبة مكافحة ومتجدرة أساسا في العمال والفلاحين.

3- إن المهمة المركزية في هذه الفترة هي تجدر المنظمة سياسيا وتنظيميا ونضاليا في الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين.

4-إن طبيعة الثورة في المرحلة الراهنة هي: الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية.

5-إن أسلوب حسم السلطة هو العنف الثوري الجماهيري المنظم(والذي يجب تدقيقه مستقبلا انطلاقا من التحليل الملموس للواقع الملموس).

وباعتبار أن النقط المطروحة أعلاه ، وغيرها من النقط التي تهم الإستراتيجية والتكتيك الثوريين ، والذين يجب أن يحددهما بشكل مسؤول وديموقراطي المؤتمر الوطني الأول للمنظمة ،ف إننا نعتبر أنه من الضروري ، وفي انتظار موعد المؤتمر ، أن تحدد ندوتنا خطة عمل تكون بمثابة التوجيه المركزي للفرع الذي يجب الإلتزام بالعمل على أساسه.

1- في التجدر في الطبقة العاملة والفلاحين والعمل وسط الجماهير الشعبية

يجب حاليا توجيه أعضاء المنظمة والمناضلين المرتبطين بها إلى العمل وسط الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين أساسا ، والجماهير الشعبية عموما ، وذلك حسب الإمكانيات الذاتية للمنظمة وفعالية الأعضاء المطروح توجيههم للعمل في هذه الطبقة أو تلك ،أو هذه الفئة أو تلك ، من الجماهير الشعبية ، ويجب العمل بشكل رئيسي من داخل وحدات الإنتاج ، أي العمل كعمال أو كعمال زراعيين ، أو العمل من داخل

المؤسسات التعليمية والأحياء الشعبية بالنسبة للعمل في الشباب وأشباه البروليتاريا والكادحين بصفة عامة ، والخطوة الجوهرية على طريق بلترة المنظمة هي الشروع بعزم وحزم في تحقيق انصهار المثقفين الثوريين الشيوعيين بالمناضلين العمال طلائع الطبقة العاملة ، يجب ان يتحول خلال سيرورة البلترة من جهة المثقفون الثوريون الشيوعيون إلى عمال شيوعيين أو إلى مناضلين مرتبطين عضويا بالطبقة العاملة ، وذلك على الأقل بالنسبة للجزء الذي لن يستطيع تحقيق بلترة نفسه ، وأن يتحول خلالها من جهة أخرى المناضلون العمال إلى ثوريين شيوعيين.والعمل من داخل الطبقة العاملة(أومن داخل جماهير الفلاحين ،أو من داخل البورجوازية الصغيرة ،أو من داخل أشباه البروليتاريا ، أو من داخل الشباب ، أو من داخل النساء) ، هو الأسلوب الرئيسي ، بينما العمل في هذه الطبقات من خارجها إنما هو عمل ثانوي ومكمل للأول.

يجب التركيز على خوض النضال الديموقراطي ذو الأفق الثوري في كل ما هو موجود من المنظمات الجماهيرية(خاصة منها النقابات) بهدف خلق التيار الديموقراطي.

(2) في بناء التنظيمات

من نقط ضعف المنظمة البارزة حاليا: تقلص المنظمة الكمي من جهة ، ومن جهة أخرى الجمود السياسي والكفاحي فيها ، لهذا يجب (من بين ما يجب):

-خلق حيوية جديدة لدى أعضاء المنظمة والمناضلين المرتبطين بها ، أو القيام بالمبادرات النضالية الثورية الخلاقة. إحداث نمو تنظيمي تدريجي أولي وفي نفس الوقت تقييم التجارب الماضية القريبة والبعيدة وتقويم الأخطاء وتثوير المفاهيم والأساليب والممارسات والتقدم في بناء "تنظيمات المنظمة وبلترة تركيبها الطبقي وبلترة خطها السياسي النظري والعملي والشروع في بناء المنظمة وربط عملية البناء (السياسي والتنظيمي) بعملية الغربلة للتخلي عن جميع العناصر الإصلاحية والتحريفية أو الانتهازية (يمينا أو يسارا) أو المتدبدبة.

ب- إن المنظمة تفتقد حاليا لخط سياسي محدد بشكل ديمقراطي ومسئول في إطار مؤتمر وطني و واضح لجميع الأعضاء ، لأن الخط السياسي للمنظمة تعرض لتغييرات متعددة على مر السنوات الماضية ، كما كانت تفتقد المنظمة لقيادة وطنية تتوفر لديها الشروط اللازمة لتحمل المسئوليات القيادية. ومادامت المنظمة هكذا ، فإنها لن تستطيع نهائيا التقدم في انجاز عملية إعادة بناء نفسها (سياسيا وتنظيميا) ، إن مشكل القيادة ومشكل الخط السياسي يجد حله في عقد مؤتمر وطني تمثيلي وديمقراطي ، والذي نعتبر انعقاد الندوة الحالية خطوة جد هامة نحو توفير شروط عقده. وسيكون من الضروري أن تبادر الفروع الأخرى (أو تكوين التي يمكن تكوينها) إلى عقد ندوات مماثلة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل فرع على حدة. وتجدر

الإشارة هنا إلى خطورة الانحرافات السياسية التي يمكن أن تسقط فيها المنظمة ، وخصوصا في ظل وضعها الراهن ، ما لم نعمل بجد لتوفير شروط انعقاد المؤتمر الوطني الأول في صيف 1984.

ج- العمل على هيكلة تنظيمية بسيطة تستند على الأسس التالية:

- خدمة مهام المنظمة - ضمان الديمقراطية — ضمان الأمن — الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الذاتية للمنظمة .

ومن هنا نقترح البنية التنظيمية التالية

قيادة وطنية

لجان مختصة

لجنة فرع لجنة فرع لجنة فرع

خلية خلية خلية خلية خلية خلية خلية خلية خلية خلية خلية

-كما يجب أن تضمن التكامل ما بين المتناقضين: العمل الجماعي والعمل الفردي المركزية والديمقراطية ، أي ضمان وحدانية المركز القيادي الوطني ، وبالتالي ضمان وحدانية القيادة الوطنية و وحدانية التوجيه السياسي المركزي بالنسبة لعموم المنظمة من جهة ، وتوفير مراكز محلية متعددة للمنظمة وضمان تمتيع هذه الفروع المحلية بنوع من الاستقلال النسبي عند تطبيقها للخط السياسي ولتوجيه القيادة المركزية على الواقع المحلي المتميز للتنظيم المحلي وذلك دائما باتفاق مع القيادة الوطنية.

-الصمود والانتشار والكفاح والتجدر والبلترة والمبادرة والتحصين ، انتشار المنظمة عبر المكان يكون أساسا كل مرة عبر بعث رفيق أو مناضل مرتبط بالمنظمة إلى إقليم أو مدينة أو قرية أوإلى معمل أو ضيعة أو منجم أو مؤسسة....الخ ، كون المنظمة لا تتواجد فيها ، فيتحول ذلك الرفيق (أو المناضل المرتبط) إلى إطار تنظيمي يبني حوله علاقات سياسية / تنظيمية / وإطارات متعددة ومتنوعة ، وذلك في ارتباط بباقي المنظمة وعلى أساس مبادئها وتوجيهها.

نريد بلترة المنظمة عبر تجدر خطها السياسي في الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين. ورغم صعوبة وبطئ هذا العمل في بدايته ، إلا أنه يفترض أن النمو الكمي الأولي للمنظمة يجب أن يتجسد في تقديم العلاقات مع العمال الذين لنا معهم علاقات نضالية ، وترفيق المؤهلين منهم اعتبارا لأولوية الممارسة النضالية ، مع الاستمرار في استقطاب مناضلين غير عمال وغير فلاحين. ويجب أن تتوفر فيهم شروط العضوية ومن بينها الكفاحية والاستعداد للعمل وسط الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين. وإن المناضلين الذين ظلوا مرتبطين

بالمنظمة وصامدين خلال الظروف الإرهابية والمأساوية والمتأزمة لهذه السنوات الأخيرة مؤهلين بشكل عام لدخول المنظمة. وفحص كل حالة على حدة سيبرز المقبولين منهم ، كما أن المتعاطفين مع المنظمة ، والذين ظلوا متعاطفين معها بالرغم من القمع وتشرد الحملم ومن التشويهات المروجة حول المنظمة (أو حول الحملم) ، وبالرغم من الأطروحات السياسية المنحرفة المنتشرة في الساحة ، هؤلاء مؤهلين لكي تقوم المنظمة علاقتها بهم ، فتقرر من بينهم مرشحين لعضوية المنظمة بهدف توفير شروط التحاقهم بالمنظمة.

هـ-يجب التمييز بشكل واضح بين الإطارات والأفراد والأعضاء في المنظمة من جهة ، والإطارات والأفراد المرتبطين بالمنظمة أو المتعاطفين معها من جهة أخرى ، لكل مستوى من الطاقات والاستعدادات النضالية لدى أفراد الجماهير يجب توفير مستوى محدد وملائم من التنظيم لتأطيره سياسيا وتنظيميا ونضاليا.

يجب بناء الإطارات التنظيمية المكونة من المناضلين المرتبطين بالمنظمة والاعتناء بها لتثويرها وبلترتها.

يجب العمل على بناء تنظيمات قاعدية قطاعية أو منطقية متنوعة وملائمة ، والتي يجب أن تكون مرتبطة بالمنظمة ، أو مستقلة ذاتيا ، وقد تكون دائمة ، وذلك لتنظيم العمال والفلاحين أساسا ، ويمكن حسب الواقع أن تأخذ أسماء وأشكالا متعددة ومتنوعة والاعتناء بها لتثويرها وبلترتها.

م- إن تنظيم الشباب كشباب ، وتنظيم النساء كنساء ، زيادة على ضرورة تنظيمهم بالمنظمة ، وفي التنظيمات السالفة الذكر ، يتطلب منذ الآن التفكير والعمل على بناء تنظيمات جماهيرية خاصة بهم.

(3) في الدعاية

في دعايتنا وسط الجماهير يجب الاستفادة من كافة الإمكانيات المتوفرة ، أو التي يمكن توفيرها دون السقوط في الحركية والدعاية المثقفية ، واستغلال كافة الأساليب سواء الدعاية المسموعة أو المكتوبة أو الشفوية أو المرئية. (انظر التوصية حول النشرة المركزية "إلى الأمام" والتوصية حول النشرة العمالية)

في مضمون الدعاية:

إن المنظمة ، وعموم الحركة الشيوعية ، ظلت تمارس دعايتها الجماهيرية بشكل عفوي وعشوائي ، فهي لم تسطر ولم تلتزم خلال تجاربها الماضية بتخطيط دعايتها الجماهيرية ، وبوضع برامج دعائية مرحلية ومتوالية تتلاءم في كل فترة مع مستوى تطور الصراع الطبقي ومتطلباته. فالدعاية نفسها يجب أن تكون ممنهجة ومبرمجة بالشكل الذي يربط بين إستراتيجيتنا وتكتيكنا وواقع الجماهير ، الشيء الذي لا يعني منع

الإسهامات المتناقضة والخلاقة في إطار تلك الممنهجة وتلك البرمجة نفسها. كما أن تلك المنظمات لم تعتني خلال تجربتها بتكوين دعاة ومحرضين أكفاء ، فبقي عملها في المجال الدعائي عملا حرفيا.

ولهذا ، فإن القيادة الوطنية مطالبة بتحديد برامج دعائية لكل فترة على حدة ، انطلاقا من النقط التالية ، ومن البرنامج النضالي المرحلي المسطر في نص التكتيك مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي اقترحتها الندوة.

1 - توعية الجماهير الشعبية بواقعها الشمولي المادي والفكري والطبقي ، وتوعيتها بالمتناقضات الطبقية الموجودة في المجتمع ، وبالمنهج الثوري لحلها ، خوض الدعاية المكثفة والمتواصلة وسط العمال والفلاحين والشباب والنساء والجنود لتأكيد على ضرورة الثورة ، وعلى ضرورة إنجازها بالعنف الثوري الجماهيري المنظم.

2- فضح السيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد ، وفضح تواجد مصالحها (آو مصالح الصهيونية في المغرب) ، فضح ارتباط وتبعية البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار للامبريالية.

3- تعرية وتحليل الطبيعة الطبقية والسياسية والإيديولوجية للنظام القائم.

4- توعية الجماهير بأعدائها الطبقيين (البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار).

5- زرع روح الجرأة على التفكير ، والجرأة على النضال ، والجرأة على الانتصار ، في الجماهير الشعبية الواسعة ، وخاصة منها الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والشباب والنساء والجنود.

6- تنمية ثقة الجماهير في قدراتها الثورية ، وإقناع الجماهير عبر الانطلاق من تاريخها و من نضالاتها ومن تجارب الشعوب الأخرى بإمكانية إطاحتها بسيطرة أعدائها الطبقيين بواسطة العنف الثوري المنظم ، وبإمكانية القضاء على الاستغلال والاضطهاد والقمع وبإمكانية تحقيق الاشتراكية.

7 - تبيان الحاجة والأهمية والضرورة المصيرية لتنظيم الجماهير في أكثر ما يمكن وأقوى ما يمكن من الأشكال التنظيمية الجماهيرية المناضلة. الدفاع باستمرار على شعار "تنظموا وتوحدوا" وعلى شعار "تنظموا في المنظمات الجماهيرية" وعلى شعار "من لا تنظيم له لا قوة له"

8 - التأكيد والدفاع باستمرار على ضرورة فرض ديمقراطية المنظمات الجماهيرية واستقلاليتها وتقدميتها وجماهيريتها.

9- الدفاع باستمرار على أنه بإمكان الجماهير انتزاع حقوقها ، وبإمكانها أن تحسن أوضاعها المادية ، وذلك إذا وفرت في نفسها شروط الوعي والتنظيم والجرأة على النضال الجماهيري الموحد.

10- الدعاية باستمرار لكون النضالات الموحدة لأكثر ما يمكن من الجماهير هوالأسلوب الفعال والناجح ، بينما النضالات المجزأة والمحدودة تبقى في غالب الأحيان عاجزة.

11- الدعاية لنضالات الجماهير وتحليلها وإبراز النقائص الأخرى فيها ، واستخلاص الدروس منها لتطويرها.

12- نشر الفكر الثوري والشيوعي عن طريق التعريف به كنظرية ، وعن طريق استيعابه في تفكيرنا وتحاليلنا ، وعن طريق تحويله إلى ممارسة و إلى قوة ثورية جبارة.

13 - فضح مناورات وتخاذل وقصورالأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة بالمغرب ، تحليل طبيعتها الطبقية وطبيعة ممارساتها ، وإبراز حدود آفاق ممارساتها ، وتبيان طبيعة وحدود دورها في الثورة.

14- النقد الممنهج والمعمق للأطروحات والاتجاهات السياسية المنحرفة الموجودة (والتي يمكن أن توجد) في الساحة السياسية.

15- التعريف بالثورات الشعبية الجارية حاليا في العالم ، والتعريف بدروسها.

16- الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، وضمنها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وحقه في الانفصال والاستقلال ، والمطالبة بإجراء استفتاء في الصحراء الغربية بعد انسحاب الإدارة والجيش الملكيين منها ، مع التركيز على فضح تبعات الحرب وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أوضاع الجماهير الشعبية المغربية.

17- الدفاع على الضرورة الإستراتيجية الثورية والقومية لتوحيد الشعوب العربية وذلك عبر الكفاح المشترك ضد أعدائها المشتركين.

18- إبراز الخطر الذي يهدد القومية العربية والثورة العربية والذي يتجسد في الثالوث: الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، والدفاع على المواقف المبدئية ، ألا وهي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الديمقراطية المستقلة ، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وإبراز ضرورة تجنيد كافة الشعوب العربية لهذا الهدف.

19- إبراز الالتقاء الموضوعي بين نضال الشعب المغربي ونضال الشعوب الأخرى بنضال حركات التحرر والحركات الثورية والشيوعية عبر العالم.

(4) في أشكال وأساليب النضال

- التركيز على خوض النضال القاعدي الواسع والدؤوب من داخل مواقع الإنتاج ومن داخل المنظمات الجماهيرية ، وخاصة منها النقابات. و تلافي ما أمكن الأعمال النضالية الفوقية الصاخبة والمعزولة عن الجماهير ، والتي تفضح تواجدنا للعدو وتعرضنا بشكل مبكر لقمع تصفوي.

- الحرص على الاعتناء بالعمل داخل المنظمات الجماهيرية القانونية (المرخصة مثل الجمعيات والأندية والتعاضديات (على الخصوص النقابات) ، نظرا لكون هده المنظمات الجماهيرية من أهم الوسائل التي تمكن من ارتباط الثوريين بالجماهير ، وأن المنظمات الجماهيرية هي بالنسبة للشيوعيين مثل الماء بالنسبة للسمك.

- العمل بمبدأ: مساندة ومساعدة كل فرد أو تيار سياسي أو منظمة أو حركة نضالية عند خوضهم لممارسة نضالية ثورية.

- نقد وفضح كل اتجاه سياسي مضاد للثورة ،أو مضاد للاشتراكية والبروليتاريا.

- القبول بعقد اتفاقات محددة مؤقتة وملموسة بهدف خوض نضالات مشتركة ضد العدو المشترك مع اتجاه سياسي نضالي ، وذلك كلما توفرت الشروط الموضوعية والذاتية لذلك.

- في مرحلة ضعف التنظيمات الثورية ،يجب تلافي الصدام المباشر مع العدو الطبقي كمنظمة ، والاعتناء بنشر الدعاية الثورية وبناء التنظيمات القاعدية النضالية والتنظيمات الجماهيرية في خضم المعارك ، وكدا ، الانطلاق من النضال الاقتصادي (النقابي مثلا) والربط بين النضال من اجل انتزاع إصلاحات ملموسة من جهة ،ومن جهة أخرى النضال الثوري وسط الجماهير بهدف تهيئ شروط إسقاط النظام الاستبدادي القائم.

(5) كيفية استغلال إمكانية العمل النضالي المسموح به قانونيا وكيفية الربط بين العمل النضالي الممنوع والعمل النضالي المسموح به قانونيا

ملاحظة:

- قبل استعمال بعض العبارات نطرح فيها التعريفات التالية ، وإن كانت غير مستعملة من طرف العموم — نعتبر أن عملا نضاليا وثوريا مشروعا لأنه عادل ولأنه يطمح لخدمة مصالح الشعب — أما العمل النضالي القانوني ، أو المسموح به قانونيا ، فنقصد به العمل الذي تسمح به السلطة السائدة (على الأقل نظريا) في القانون القائم ، مثل التنظيم النقابي ، الإضراب ، التجمع ، التظاهر. ونخصص صيغة السري للعمل المخفي لأسباب أمنية ، بينما العمل العلني نعني به عكس العمل السري.

إن طبيعة النظام القائم ببلادنا كنظام ملكي كمبرادوري رجعي استبدادي تبعي وعميل للامبريالية والصهيونية ، تنفي إمكانية الخوض بالنسبة للمنظمات الثورية كمنظمات لأي عمل ثوري علني ومسموح به قانونيا ، إن الادعاءات التي تزعم بوجود "هامش ديمقراطي" يسمح بخوض نضال ثوري علني ومسموح به قانونيا (مثلما تفعل جماعة أنوال) ، ليست سوى تغطية تبريرية لتبني وتطبيق مناهج إصلاحية متخاذلة ، ومن جهة أخرى إن التفنن في تطوير الأجهزة القمعية التصفوية العصرية المتوفرة حاليا لدى النظام القائم والموجهة ضد القوى الثورية المغربية لن يسمح بتواجدنا سواء كأفراد أو كتنظيمات.

واذا كان من غير الممكن حاليا بالمغرب قيام تنظيمات ثورية كتنظيمات بعمل نضالي علني ومسموح به قانونيا ، فإن المناضلين الثوريين وكذلك الشيوعيين المنخرطين والمتجدرين في المنظمات الجماهيرية (كالسمك في الماء) يمكنهم كمناضلين أفراد أو كتيار جماهيري – على الخصوص – داخل تلك المنظمات الجماهيرية ، أن يقوموا بتحركات نضالية جماهيرية علنية هامة جدا (سواء كان مسموح به قانونيا أم لا) ، هكذا يمكنهم تنظيم إضرابات وعقد تجمعات وبناء تنظيمات قاعدية جماهيرية واحتلال المؤسسات والخروج في مظاهرات...الخ.

ومن خلال التواجد في المنظمات الجماهيرية العلنية نعمل بهدف تنظيم الجماهير وتوعيتها ، وبهدف جعلها تعرف واقعها ، وتعرف أعداءها ، وتخوض نضالات متواضعة ،ولكنها متصاعدة دفاعا عن مصالحها ومطامحها. ونعمل بهدف تكوين أنصار جدد للثورة الاشتراكية ، وفي الشروط التي تسمح بذلك في معرفة استغلال التنظيمات العلنية لتأطير الجماهير وقيادة نضالها من أجل انتزاع مطالبها اليومية وتحقيق طموحاتها ، وفي نفس الوقت بناء التنظيمات السرية للجماهير ، وفي الشروط الأكثر صعوبة يجب معرفة استغلال إمكانيات العمل العلني أو الشبه العلني ، كما يجب معرفة خوض عمل سري وسط المنظمات الجماهيرية الرجعية (في مراحل متقدمة من نمو المنظمة السياسي والتنظيمي والنضالي لأنه يجب على الشيوعيين أن يذهبوا حيثما وجدت الجماهير وان يناضلوا هناك من اجل الثورة.

وبالتالي فعلى كل عضو في المنظمة وكل مناضل متقدم مرتبط بها ، أن ينخرط ويعمل في منظمة جماهيرية علنية (واحدة أو أكثر) ،وخاصة في النقابات ، ويجب محاسبة ومساعدة كل من تهاون في إنجاز هده المهمة.

إن الربط (المعروض أعلاه) بين العمل النضالي العلني والعمل النضالي السري هوأسلوب الربط بين العمل النضالي الثوري السري الذي هو الجزء الأساسي من نضالنا اليومي ، ويستعمل النضال العلني كعمل ثانوي ضروري ومكمل للأول. كما يجب الحذر من الانسياق في بعض النجاحات في العمل العلني أو الشبه العلني

إلى حد السقوط في مجال بناء وتصليب التنظيم السري ، لكن من جهة أخرى يجب أن نتذكر باستمرار العمل في السرية ليس هدفا في حد ذاته ، بل يهدف إلى حماية التنظيم من الضربات القمعية التصفوية للعدو ، وليس للتقوقع على أنفسنا واختفائنا وراء الستار.

(6) بصدد العمل في النقابات

إن تجربتنا في النقابات ضعيفة جدا ،لكن هذا لا يمنعنا من أن نخطط لعملنا في النقابات ، وأن نحدد المبادئ الموجهة لهذا العمل انطلاقا من استيعابنا لواقع النقابات الراهن ، ومن دراسة تجارب غيرنا وتحليلها.

تختلف النقابة عن الحزب ، فإذا كان الحزب هو الأداة الرئيسية للاستيلاء على السلطة وانجاز الثورة ،فإن النقابة هي التنظيم الذي يضم أدنى مستويات الوعي بضرورة النضال المشترك من أجل تحسين الأوضاع المادية المشتركة. فالحزب والنقابة يختلفان في أدوارهما ، وليس في القضايا التي يمكن تناولها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها. وتوثيق ارتباط المنظمة (أو الحزب) بالجماهير الأساسية يستحيل بدون انخراط وعمل جزء مهم من أعضاء تلك المنظمة (أو الحزب) بشكل حيوي وفعال في النقابات والمنظمات الجماهيرية عموما ، وليس العمل في النقابات مجرد تكتيك مؤقت أو هروب من القمع للاختفاء في النقابات ، ولكنه ضرورة دائمة وذات أهمية قصوى ،واستقلالية النقابة كتنظيم جماهيري لا تمنع المنظمة(أو الحزب) أن تساهم فيها عبر مناضليها المنخرطين فيها ، وأن تستقطب إلى صفوفها أكثر ما يمكنه من المناضلين المنقبين ، وأن تستقطبهم للثورة أو للشيوعية. وهذه الاستقلالية لا تمنعها من خلق تيار جماهيري ديمقراطي ذو أفق ثوري داخل النقابة يخدم المصالح الشيوعية للبروليتاريا ، ومن ضمنها الاستيلاء على السلطة ، يكفي في ذلك أن يبقى تعامل المنظمة (أو الحزب) مع النقابة تعاملا ديمقراطيا ، وأن لا يتحول إلى هيمنة أو سيطرة فوقية وبيروقراطية ، والدور القيادي الذي يطرح أن يلعبه الحزب البروليتاري الشيوعي تجاه النقابات ليس بامتياز ، ولا بحق وراثي أو قانوني ، ولكن هذا الدور القيادي يجب أن يستحقه الحزب الشيوعي من خلال تكونه كطليعة للبروليتاريا الثورية المنظمة والواعية ، ومن خلال التزامه بخدمة مصالح الجماهير ، ومن خلال قيامه بممارسة ثورية شيوعية طليعية حقا . فمتى انحرف الحزب ، فقد بالتالي دوره القيادي.

إن جل ما يمكن أن يقوم به المناضلون الشيوعيون ضمن حركة نضالية جماهيرية ، لن يستطيعوا القيام به كمنظمة (أو كحزب أو كشيوعيين منظمين) ولكنهم سيقومون به كمناضلين طليعيين منخرطين في النقابات (او المنظمات الجماهيرية عموما) وأن الذي سيحدد أشكال وأساليب مبادراتنا النضالية الجماهيرية إبان

ظهور المد النضالي ،هو مدى تجدرنا داخل المصانع. وأن أي تفريط في إعطاء أسبقية الأسبقيات لخوض العمل الثوري من داخل مواقع الإنتاج يؤدي حتما إلى تلاشي(أو فقدان) الصلة بالطبقة العاملة ،ويجعل أي حركة نضالية جماهيرية عمل مهدد ، بالإجهاز السريع من طرف القمع. إن السبيل لصد القمع وإفشال محاولة طرد المناضلين العمال هو التجدر في مجمل الوحدات الإنتاجية المعنية ، وأن الحاسم في انجاز نضالات العمال هو النضال الجماهيري من داخل المصانع ، وليس من خارجها. ويجب التركيز على خوض النضال الثوري من داخل مواقع الإنتاج مع عدم إغفال مجمل الجماهير الشعبية المدينية الأخرى (الغير عمالية) ، بل بالعكس ، يوفر لنا إمكانية تحريكها أو تأطيرها سياسيا وتنظيميا ونضاليا بشكل أصلب وأكثر سدادة. فعندما ينضج النضال النقابي الجماهيري الديمقراطي ذو الأفق الثوري ، وعندما يصبح عاما يصبح أنذاك من الممكن ومن السهل تجنيد جيوش الجماهير الشعبية (الغير عمالية) ولفها حول العمال من أجل نضال واسع مشترك وعارم.

وهذا أسلوب عملي لتوجيه عملنا في النقابات في الفترة الراهنة:

- على المناضل أن يهتم بالعمل النقابي ويعمل على تطويره إذا كان موجودا.

- فتح نقاش أكثر تقدما مع العناصر الأكثر تقدما حول العمل النقابي والجمود النقابي ، ومحاولة شرح تلك الظاهرة ، هذا مع الاحتياط بعدم الإتيان بقرارات جاهزة لا ملائها على العمال. ويشترط هذا العمل أن يكون المناضل قد قام بالتحقيقات اللازمة لمعرفة التاريخ النضالي للمؤسسة وكذا تاريخها.

- العمل مع العناصر المتحمسة على تحريك الجو النقابي في المؤسسة.

- في حالة غياب نقابة: العمل من أجل تهيئ شروط الدعاية للعمل النقابي ، ثم الدعاية للعمل النقابي والعمل على خلق جو المطالبة بالنقابة ، وفي هذا الباب يجب مراعاة خصوصيات كل مؤسسة ، خصوصا في المؤسسات التي يكون فيها العمل النقابي ، فلن يكون من السهل رد الاعتبار للعمل النقابي ، فغالبا ما نجد البيروقراطية النقابية أو التقسيم قد تركوا استياء كبيرا لدى العمال.

- على المناضل أن يعمل على تنمية وتطوير الوعي السياسي داخل النقابة وهو ما يتطلب:

- تقديم النقاش مع الطلائع العمالية المتمرسة بالنضال داخل النقابة ومع العناصر الأكثر تقدما ، وذلك بالعمل من أجل ربط الوضع والمشاكل التي تعاني منها الطبقة العاملة بالأوضاع العامة في البلاد والسياسة العامة للحكم.

- جعل العمال والعمال النقابيين يلمسون من خلال ممارستهم النضالية طبيعة النظام القائم ، وكدا القوانين التي تحكم سير المجتمع وتطوره.

- مواجهة أطروحات القوى الإصلاحية ، والدعاية لأهمية حزب الطبقة العاملة وللتغيير الثوري (الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية) ، هذا مع تجنب الصراع المباشر مع العناصر المنتمية لقوى الإصلاح.

- آنذاك يمكن خلق علاقات شبه منظمة مع العناصر الأكثر استعدادا للعمل السياسي ، والأكثر استعدادا لاستصاغة الماركسية اللينينية ،والأكثر انسجاما مع خط المنظمة ، وفي إطار هذه العلاقات يمكن تعميق النقاش حول حزب الطبقة العاملة وحول الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، و يمكن في هذا المجال الاعتمادعلى بعض المقالات الأساسية في خط المنظمة المنشورة.

إن النقط الست (6) السابقة والخلاصات والتوصيات المبلورة في الندوة هي خطة عملنا المنبثقة عن ندوتنا تلك.

توصية للعمل وسط الفلاحين

إن النصوص المقترحة للنقاش في إطارالتهيئ لندوة الفرع ،هي نصوص نظرية تتطرق بالأساس للوضع الطبقي بالبادية ، ورغم أهمية هذه النصوص فإنها لا ترقى إلى مستوى النفاذ إلى عمق واقع البادية وخصوصياته بالمغرب وطرح الإشكالات المرتبطة به ، كواقع البنى الفوقية بالبادية:القبيلة ، المشكلة الأمازيغية ، وغيرها من الإشكالات المطروحة والتي لا يمكن التحدث عن التجدر وسط الفلاحين بدون تلمسها ، وطرح أساليب وخطط ولو عامة لكيفية التعامل معها.وهذا ما يطرح علينا أن نوجه بحوثنا النظرية للإجابة على مثل هذه الإشكاليات ، انطلاقا من دراسة مادية تاريخية لمجتمعنا بالبادية ،والإستفادة من دروس نضالات وانتفاضات الفلاحين المجيدة ، سواء في مواجهة الإستعمار القديم:حرب الريف مثلا أوالإستعمار الجديد.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، انطلاقا من الواقع الذاتي الحالي للمنظمة ، وانطلاقا من الطبيعة التأسيسية للمرحلة ، سواء في جانبها السياسي أو التنظيمي ،فإن ارسال أطر للعمل المباشروسط الفلاحين غير ممكن في الشروط الحالية ، إلا أن هذا لا يمنعنا من الإعتماد على العاطفين على منظمتنا من رجال التعليم وتقنيين فلاحيين وغيرهم للإرتباط بالبادية وتمهيد الشروط لإرسال أطر للعمل في المستقبل القريب بشكل مباشر في المناطق الأساسية والحساسة بالبادية ،ثم في مرحلة متقدمة نقل قوانا الرئيسية للعمل وسط الفلاحين ،في

هذا الإطار يمكن التمييز بين طابعين للمناطق في المغرب ، وهذا التمييز يفرض بالضرورة التمييز في أسلوبين للعمل والتجدر.

1)**المناطق التي تسود فيها الضيعات الكبرى ،** وكدا المناطق التي تتواجد بها معامل السكر التي يملكها المعمرون الجدد(كمثال حي لهذه المناطق الغرب مثلا ، سوس-ماسة وتادلة وهي المناطق التي تسود فيها الضيعات الكبرى والتي يملكها ملاكون(ملاكون معمرون جدد غالبا ما يقطنون بالمدينة) وهذه الضيعات يسود فيها أسلوب الإنتاج الرأسمالي وتعتمد بشكل كبير على المكننة وتشغل يد عاملة شبه دائمة(عمال زراعيون) اضافة إلى يد عاملة موسمية. إن العمل بمثل هذه المناطق أسهل قياسا للطابع الثاني للمناطق التي سنتحدث عنها في الفقرة. ففي مثل عذه المناطق يمكن ارسال أطر للعمل مباشرة وسط العمال الزراعيين ويمكن بسهولة انتحال هوية مغايرة للهوية الأصلية بالنسبة للأطر التي يتطلب عملهل في مثل هذه القطاعات تغييرا للهوية. وأساليب العمل هنا تختلف عن الطابع الثاني. ففي هذه المناطق يمكن تأطير العمال الزراعيين للدفاع عن حقوق جزئية وصولا إلى الحق النقابي والضمان افجتماعي وغيرها من الحقوق التي تتوفر عليها الطبقة العاملة في المدن ويمكن الإعتماد على الدعاية والتحريضالشفويين أو المسموعين عبر أشرطة مسجلة ومن الأفضل عبر اذاعات الجيران(هذا الأسلوب أكثر أمنا) أو المزج بينهما حيث يعتمد المناضل على ما تذيعه الإذاعة ليحلله ويربطه بالواقع المعاش في المنطقة .أما الدعاية المكتوبة فلا يمكن اللجوء إليها إلا في مراحل جد متقدمة وع العناصر الأكثر تقدما من جهة نظرا للطابع الأمني للوثائق المكتوبة ونظرا لتفشي الميةفي البادية. أما أساليب النضال فحسب الظرف ومستوى التقدم: ابتداء من المطالبة الشفوية إلى المطالبة المكتوبة...إلى الإضراب ، إلى التظاهر في المدينة الأكثر قربا.

2)**المناطق التي تسود فيها الملكية الصغيرة**

إن هذا لا يعني غياب الملكية الكبيرة والمعمرين الجدد بهذه المناطق ولكن يعني فقط أن الطابع السائد(نظرا لشروط تاريخية موضوعية يجب البحث فيها) هوالملكية الصغيرة. في هذه المناطق لا توجد فيها تجمعات عمالية قارة يمكن ارسال أطر للعمل فيها بشكل مباشر ، ما عدا التجمعات في الموقف حيث يأتي فلاح لأخد ما يلزمه من العمال ثم يعود في اليوم التالي ويأخد عمالا آخرين. في هذه المناطق التي يتواجد فيها بالأساس البورجوازية الصغيرة الفلاحية والبورجوازية الوطنية الفلاحية(أو المتوسطة) يمكن تأطير هؤلاء حول ما يعانون من تسلط السلطة وغلاء البذور والأسمدة ، القرض الفلاحي ، وفي هذه المناطق يمكن الإعتماد أساسا على الإقليمية. فإن أحد الأفراد الذي ينتمي إلى المنطقة يمكنه بسهولة أكبر الدعاية للمشاكل

التي تعاني منها وطرح أساليب العمل لمواجهتها. أما أساليب الدعاية فتمة الدعاية الشفوية إما بشكل مباشرأو عبر أشرطة مسجلة واذاعات الجيران....

أما أساليب النضال فتبتدئ من الإتصال المباشر بالسلطة إلى عرائض أو الإتصالات المكتوبة إلى التظاهر امام بنايات السلطة الخ... ويمكن الإعتماد بالأساس في مثل هذه المناطق وبشكل أقل في المناطق من الطابع الأول على العاطفين من معلمين وأساتذة وتقنيين فلاحيين لإنجاز مهامنا.

هناك خصوصيات البادية بالمغرب ويجب معرفة كيفية التعامل معها بالمرونة اللازمة وهي:

- **الدين**: يجب تجنب الحديث عنه إلا إذا استعمل الدين لتبرير الإستغلال والقهر وفي هذه الحالة يجب مواجهة مثل هذه المواقف باستعمال الجوانب المشرقة في الدين.

- **المرأة**:إن مسألة المرأة لها حساسية كبيرة في البادية وهناك المثل الشعبي المشهور" الإنسان كيموت على ولادو ولا على بلادو" ويقصد بها الزوجة. من عادة البادية عدم الحديث عن الزوجة في مجالس الرجال ويجب التعامل مع المسألة بالمرونة اللازمة حسب كل حالة وكل وضع.

- **الإقليمية**: إن هذه الخصوصية يمكن استعمالها للإتصال بشكل أسهل بالفلاحين ، ويجب أخدها بعين الإعتبار حين ارسال اطار للعمل في منطقة معينة دون تكريس سلبياتها.

من المحتمل أن يكون هناك طابع ثالث تسود فيه الملكية الشبه اقطاعية خصوصا في المناطق ذات الإنتاج الضئيل والمناطق النائية ، ويجب البحث في هذه النقطة وطرح رؤى ، ولو في طابعها الأولي ، كالرؤى المطروحة في الفقرة الأولى والفقرة الثانية وسط هذه المناطق.

ندوة الفرع

توصية حول التعامل مع النصوص والخلاصات

توصي الندوة قيادة المنظمة بالتعامل مع النصوص التي نوقشت في الندوة والخلاصات التي خرجت بها الندوة بالشكل التالي:

- اعادة صياغة النصوص التي نوقشت في الندوة على ضوء الخلاصات التي خرجت بها الندوة والمتعلقة بكل نص على حدة وتعميمها داخل المنظمة في إطار التهيئ للمؤتمر الوطني الأول.

عن الندوة

توصية بصدد "الشيوعي"

تسجل الندوة أن "الشيوعي" في مضمونه الحالي لم يلعب دوره في تنظيم الصراع الديموقراطي وسط المنظمة. وعليه فإن الندوة ، وبالرغم من ذلك تعتبربأن الشيوعي هوالأداة الأساسية في تنظيم الصراع الديموقراطي الداخلي(سياسيا ،تنظيميا وإيديولوجيا). وحتى يتمكن الشيوعي من انجاز مهامه على أكمل وجه يجب:

-ضمان دوريته(مرة كل شهرين)

-ضرورة وضع برنامج للنقاش الداخلي يتماشى ومتطلبات التهيئ للمؤتمر الوطني الأول.

-اذا كانت المساهمة في الشيوعي حقا و واجبا على كل الرفاق ، فيجب الإلتزام بالبرنامج وأولوياته.

-كما يجب أن لا يتعدى عدد صفحاته حدود 30 صفحة.

توصية حول وضعية اطارات المناضلين

توصي الندوة القيادة الوطنية بتجاوز ازدواجية وضعية المناضل كعضو داخل المنظمة وخارج المنظمة.

وتوصي بحذف هذا الإطار والاقتصار على الخلايا كإطار قاعدي داخل المنظمة. أما المناضلين الحاليين فتحسم وضعيتهم حسب كل حالة. وترى الندوة ضرورة تدقيق الصفات المختلفة بالنسبة لعلاقتنا مع عاطفي المنظمة. كما يجب اعتبارفترة الترشيح للمنظمة محدودة زمنيا للحسم في وضعية الاطار المرشح.

توصية حول أسلوب التجدر

توصي الندوة القيادة الوطنية بأن تعمل على توجيه الرفاق للعمل خدمة لشعار تجدر المنظمة سياسيا وتنظيميا وسط الطبقة العاملة والفلاحين ،وذلك حسب الامكانيات التي يجب أن تعمل على توفيرها ، وحسب القدرات المتوفرة لدى الرفاق داخل المنظمة ، وانطلاقا من روح أرضية "التجذر وسط الطبقة العاملة " ، وذلك حسب الترتيب التالي:

1-العمل كعمال مباشرين في وحدات الإنتاج الأساسية.

2-العمل كمستخدمين صغار وبالأساس في القلعات البروليتارية.

3-العمل في الأحياء الشعبية.

4-العمل في النقابات.

5-بالاضافة إلى أساليب ثانوية أخرى يمكن أن تحددها تجربة المنظمة.

6-البحث عن امكانية التجذر من خلال توجيه مناضلين من قطاعات أخرى كالتلاميذ ،الطلبة ، مدارس التكوين المهني...للعمل وسط الطبقة العاملة.

7-توجيه العمل الديمقراطي وسط الطبقة العاملة في شتى مواقعها.

كما توصي الندوة بأن تجعل القيادة الوطنية من شعار التجذر مقياسا لاستقطاب مناضلين جدد في صفوف المنظمة. وأن تعطي ارشاداتها في جميع أساليب العمل التي تخدم هده المهمة بشكل مباشر. وأن لا تتأخر في طرح الاشكالات التي تعترض المناضلين اثناء قيامهم بهده المهمة ، وعرضها على الاطارات المتخصصة والرفاق ذوي التجربة في هذا المجال.

توصية بصدد الجهاز التقني المركزي

سنتطرق هنا إلى الجهاز التقني المركزي فقط. ذلك أن انشاء اجهزة تقنية محلية يبقى رهين بمدى تطور ونمو وانتشار المنظمة جغرافيا.

مهام الجهاز التقني:

1-الطبع بالنسبة للنشرة المركزية "إلى الأمام" ، يجب ان تستمر في الصدور في الخارج ، وذلك إلى حين صدورها بالداخل أيضا. أما مهام الطبع المطروحة على الجهاز التقني بالداخل ، فيجب أن تقتصر على اصدار "الشيوعي" ، واصدار نشرة عمالية ،بالإضافة إلى كراسات داخلية وجماهيرية أو شبه جماهيرية (بالنسبة لبعض الكراسات الجماهيرية ، يمكن أن يتكلف بطبعها بعض رفاقنا بالخارج. كما يمكن استغلال امكانية النشر العلني وتعطى الصلاحية للقيادة فيما يمكن أن ينشر منها باسم مستعار)

2-**المالية والتموين:**

يجب ان يقوم بتموين التنظيم باللوازم الضرورية لإنجاز مهامنا في نفس الشروط.

3- التسجيل على اشرطة الكاسيت.

4-توفير شروط انشاء ارشيف مركزي بالداخل أمني وفعال.

5- توفير بطاقات التعريف وتزويرها عند الحاجة.

6- اجراء تجارب في فن الماكياج والحلاقة.

ملحوظة: تبقى في الفترة الراهنة مهمة الطبع هي المهمة الرئيسية في عمل الجهاز التقني ، لذا يجب أن تتوفر المنظمة على آلة الصور على الورق العادي.

توصية حول قضية المرأة

- انطلاقا من الدور الهام الذي يجب أن تلعبه المرأة المغربية المضطهدة في مسلسل انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ،

-وانطلاقا من التهميش الحالي للعنصر النسوي في نشاط المنظمة ،

- وانطلاقا من الغموض الذي يلف برامج المنظمة بخصوص هده النقطة ، وغموض أساليب وتصورات العمل في هذا الميدان. فإن الندوة توصي قيادة المنظمة:

1)تشجيع الانخراط الفعال للعنصر النسوي داخل منظمتنا ، لأنه دونه لا يمكن التكلم عن أي نشاط فعلي للمنظمة داخل القطاعات النسوية.

2)طرح برنامج واضح لنشاط المنظمة في هذا الميدان ، هذا البرنامج الذي يجب أن تساهم فيه رفيقاتنا بشكل أساسي.

3)تشجيع كل المبادرات الحالية والمستقبلية الهادفة إلى تقديم نضال المرأة المغربية. وفي هذا الصدد تطرح ضرورة انجاز تصور وبرنامج نضالي للف كل المناضلات الديمقراطيات المستعدات للانخراط في حركة ديمقراطية ثورية.

توصية حول القضية الفلسطينية

نظرا لما تكتسيه القضية الفلسطينية من اهمية بالنسبة للشعب المغربي والشعوب العربية وقواها الديمقراطية والثورية ، باعتبارها قضيتنا القومية الأولى ، ونظرا للتقصير الواضح لمنظمتنا اتجاه هذه القضية سواء على مستوى نشاطها الجماهيري أو الداخلي ، رغم تسجيلنا لإيجابية التحرك النضالي الذي قام به الرفاق في الداخل ابان الغزو الصهيوني للبنان الشقيق ،

فإن ندوة الفرع توصي قيادة المنظمة باعطاء القضية الفلسطينية الأهمية اللازمة سواء على مستوى عملنا الجماهيري ، وخصوصا الدعائي منه ، أو على مستوى عملنا الداخلي وذلك بتعميق النقاش حولها ، وكدا على

مستوى عملنا التنظيمي ودلك بربط علاقة مسئولة مع التنظيمات الثورية الفلسطينية ، وخصوصا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

-البحث عن امكانية تنسيق العمل مع القوى الثورية المغربية فيما يخص هذه القضية.

نداء إلى القيادة الوطنية

إن ندوة الفرع في الداخل تحيي وتشيد بصمود كل رفاقنا المعتقلين وعلى رأسهم القيادة الوطنية ، وتسجل باعتزاز دورهم الهام في الاشراف على عملية اعادة بناء منظمتنا العتيدة سياسيا وتنظيميا.

وانها لتناشد القيادة الوطنية للاستمرار في تحمل مسؤولياتها بجانب أعضاء لجنة الفرع المنتخبة والمرشحين من طرف هذه الندوة لتزكيتهم من طرف القيادة الوطنية كأعضاء في القيادة الوطنية ، وذلك إلى حدود انعقاد المؤتمر الوطني الأول للمنظمة.

واننا لصامدون بجانب رفاقنا المعتقلين في خدمة الشعب المغربي ، ونعاهدهم على الاستمرار في درب الثورة.

توصية حول رفاقنا المعتقلين

-نظرا لخصوصية وضعية رفاقنا المعتقلين ، و ما لهذه الوضعية (أو ما يمكن أن يكون لها) من انعكاسات خطيرة على أمن المنظمة.

-انطلاقا من احتمال اجهاز النظام على بعض المكتسبات التي انتزعوها لحد الآن والتي كانت تسمح لهم بنشاط معين من قلب السجن.

-نظرا لكونهم غير مندمجين بحركة نضال الجماهير الشيء الذي أدى إلى تنامي المثالية والذاتية وشتى أنواع الانحراف والانحلال في صفوفهم ، نظرا لهذه الحيثيات وغيرها: - نعتبر ان اسهام كل الرفاق الصامدين والمتشبتين بالمنظمة واهدافها السامية والمستعدين للنضال فيها لا يمكن أن يكون بالأساس إلا إسهاما نظريا. لدا ،نهيب بكل الرفاق أن يتجاوزوا حزازاتهم الشخصية وأساليب الصراع الخاطئ التي طبعت تعاملهم لحد الآن ، والتي كانت لها انعكاسات جد سلبية على نشاطهم من جهة ونشاط الفرع الرئيسي من جهة أخرى "ان طبيعة نشاطهم وخصوصية وضعيتهم تفرض عليهم (اد هم ارادوا فعلا الاسهام في بلورة خط المنظمة السياسي) أن يؤسسوا علاقات سياسية ديمقراطية فيما بينهم ، وأن يبدعوا اساليب وأشكال تتلاءم مع وضعيتهم الحالية (كمعتقلين) وتنسجم مع ضرورة اسهامهم بشكل جماعي (او فردي) في بلورة خط المنظمة. ولهذا نقترح على الرفاق انجاز عدة دراسات نظرية جادة في المحاور التي يشتمل عليهم برنامج البحوث

والدراسات النظرية ، كما يطرح عليهم –انجاز تحاليل سياسية اقتصادية معمقة – دحض الطروحات الاصلاحية التحريفية الفوضوية التي برزت (او التي يمكن ان تبرز) في الساحة – ابداء وجهات النظر (الجماعية او الفردية) في الاشكالات الجوهرية للثورة المغربية.

كما يجب على التنظيم ان يوفر الشروط الضرورية لنشر الاجتهادات التي يقوم بها الرفاق المعتقلين سواء على أعمدة "إلى الأمام" أو "الشيوعي" أو على شكل كراس (وذلك حسب طبيعة كل اجتهاد وامكانية المنظمة).

اما فيما يخص ربط الاتصال بالتنظيم ، فيجب توفير قنوات للاتصال أمنية وفعالة وقارة ، أما بالنسبة لأعضاء المنظمة الذين خرجوا من السجن ورفضوا الالتحاق بالمنظمة من أجل تعزيز الصفوف ، فيجب اعتبارهم منسحبين ولو لم يعلنوا عن ذلك. وهذا لا يمنع من ربط الاتصال بهم مجددا قصد العمل مع كل واحد منهم حسب مؤهلاته واستعداداته.

برنامج البحوث والدراسات النظرية:

-تعميق البحث في التشكيلة الاجتماعية المغربية – في الحركة الجماهيرية: الطبقة العاملة المغربية (ظروف نشأتها وتطورها ، تاريخها الكفاحي ودروسه ، واقعها الراهن ، أوضاعها ونضالاتها ومميزاتها ، خصائصها الهيكلية ، مواقعها في الثودش والثورة الاشتراكية)

-في المسالة الفلاحية: البنى العقارية ، مشكل الأرض والماء ، المكونات الطبقية للحركة الفلاحية: أوضاع الفلاحين الصغار والمعدمين ، التاريخ الكفاحي للحركة الفلاحية ودروسه ، في الثورة الزراعية ، دور الفلاحين في الثودش ، في الثورة الاشتراكية.

-في البرجوازية الصغيرة: مكوناتها ، تاريخها النضالي ، ودروسه ، دورها في الثودش والثورة الاشتراكية

-في الأحزاب السياسية: طبيعتها الطبقية ، نقاش برامجها ، مواقعها وفعلها في الحركة الجماهيرية ، دورها في الثودش...

-في العمل الجمعوي: (الثقافي ، الحقوقي ، المهني) طبيعته ، حدوده ، تفاعله مع العمل السياسي ، دوره في الثودش وفي الثورة الاشتراكية.

-في تحرير المرأة – في المسألة البربرية.

-اعادة قراءة تاريخ المغرب ودروسه: تاريخ الانتفاضات في المغرب(الفلاحية والمدينية) ، المقاومة وجيش التحرير ، حرب الريف التحررية ، التجربة الديمقراطية بالمغرب ، تاريخ جرائم الدولة العلوية.

-في النضال القومي والأممي: حول أزمة الحركة الشيوعية العالمية ، حول الوحدة العربية ، في القضية الفلسطينية ، في قضية الصحراء الغربية.

- في الاستراتيجية الامبريالية: على الصعيد العالمي ، على الصعيد العربي / الافريقي على صعيد المنطقة ، موقع المغرب في السلسلة الامبريالية العالمية.

-في تجارب الشعوب: -دروس الثورة البلشفية ، الثورة الصينية ، الثورة الفيتنامية ، الكوبية ، السندينية ، الايرانية ، دروس تجربة الشيلي.

-في النظريات العسكرية:- نظرية الانتفاضة المسلحة ، نظرية حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد ، في تكتيك حرب العصابات.

توصية بصدد العلاقات الخارجية

1-بالنسبة لمكونات الحركة الثورية المغربية:

إن طرح بناء وحدة الحملم وبناء جبهة القوى الثورية مسألة سابقة لأوانها ، نظرا للغموض الذي يكتنف واقع هده الحركة. إن المطروح حاليا هو فقط مد الجسور نحوها من أجل ربط علاقات ديمقراطية معها بعيدا عن أية حلقية أو ذيلية وذلك بهدف:

-التنسيق النضالي القاعدي المشترك في مواقع (منطقية / قطاعية) التواجد المشترك.

-تبادل الادبيات الجماهيرية والنشرة الجماهيرية فقط لتفادي السقوط مجددا في الأخطاء السابقة.

- تبادل وجهات النظر في قضايا النضال الثوري.

-عدم التسرع في بناء اطارات او اصدار نشرات (قطاعية أو عامة) مشتركة أو غيرها من الأشكال التي يمكن ان تعرض الكل لأخطار التصفية البوليسية في ظل الواقع الحالي.

-أما بالنسبة للقوى الثورية الأجنبية:

يجب العمل على ربط علاقات مسؤولة مع كل القوى الثورية العربية والغير عربية التي لنا معها التقاء في المنظور القومي والأممي للثورة بهدف:

1)الدعم المادي والمعنوي المشترك.

2)النضال المشترك ضد الأعداء المشتركين.

3)تحديد الأساليب النضالية الملائمة لأهدافنا المشتركة.

إن المبدئين الرئيسيين اللذين يجب أن يحكما هذه العلاقة هما الاستقلالية والديمقراطية. إن هذه المهمة مطروحة أساسا على رفاقنا بالخارج.

-مراعاة كذلك للجانب الأمني من جهة ، ومن ضرورة الفعالية عبر التخصص من جهة أخرى ، يجب ان يشرف رفيق قيادي واحد على هذه المهمة.

ندوة الفرع

توصية حول الفرع بالخارج

توصي ندوة الفرع بالداخل قيادة المنظمة بالعمل على حل المشاكل السياسية والتنظيمية التي يعاني منها الفرع بالخارج ، وذلك على أسس مبدئية مع استعمال المرونة اللازمة نظرا للواقع الذاتي للفرع بالخارج وذلك ب:

1)فتح نقاش مع الرفاق المسؤولين على الفرع من أجل حل المشاكل التنظيمية الملحة بفرنسا وبلجيكا.

2)حث الرفاق بالفرع في الخارج على تحديد خطة عمل ملموسة تتوج بندوة ، مساهمة من الرفاق بالخارج في إعادة البناء السياسي والتنظيمي ، وذلك كخطوة على طريق تهيئ المؤتمر الوطني الأول . ويجب أن تتركز هذه الخطة على جانبين:

-الجانب الأول: النشاط الجماهيري للفرع بالخارج:

1-الاستمرار في اصدار "إلى الأمام" وفق التوصية المتعلقة بها الصادرة عن ندوة الفرع بالداخل.

2-النشاط وسط الطبقة العاملة المهاجرة والجالية المغربية بصفة عامة.

3-النشاط وسط القطاع الطلابي (العمل على توجيه ورعاية تيار الطلبة التقدميين)

4-ربط وتوطيد العلاقة مع التنظيمات الثورية المغربية والعربية والدولية والقوى الديمقراطية الفرنسية ، وتطوير العمل وسط جمعية مناهضة القمع في المغرب.

5- العمل على خلق اللبنات الأولى لتأسيس التنظيم في الأقطار التي تتواجد بها جالية مغربية ، والتي من الممكن أن نتوفر فيها على هذه الامكانية.

6-البحث عن امكانية استغلال الدعاية بشكل منظم باسم المنظمة من إذاعات الجيران (وخصوصا اذاعة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب: البوليزاريو)....

-الجانب الثاني: النشاط الداخلي للفرع بالخارج: المساهمة في بناء الخط السياسي وذلك بتنظيم نقاش حول القضايا الرئيسية في خط المنظمة ، ويمكن أن يتم ذلك على أساس مشاريع يهيئها الرفاق بالخارج ،كما يمكن الاستفادة من النصوص المقترحة للنقاش في ندوتنا ،وكدا الخلاصات المتعلقة بها ، او النصوص المعدلة حين يتم تهييئها.

ندوة الفرع

توصية حول النشرة المركزية "إلى الأمام"

توصي الندوة أعضاء القيادة بالاهتمام بالنشرة المركزية للمنظمة حيث يجب :

-أن تعالج مع رفاق المنظمة بالخارج الصعوبات الذاتية والتنظيمية التي تعيشها والتي تقف ضد إصدارها بانتظام مع ضمان ادخالها.

-كما توصي الندوة على توفير شروط اصدارها بالداخل بموازاة صدورها بالخارج

-أن تحث رفاق المنظمة على الاهتمام بالمساهمة في موادها ، معتمدين الابتعاد عن التعبير المثقفي حتى يتسنى للجماهير استيعابها ، حتى تكون في مستوى ربط منظمتنا بواقع ونضالات الجماهير.

-كما توصي الندوة القيادة الوطنية بإسقاط النعت "الماركسية اللينينية" او "الشيوعية" بالنسبة للنشرة الجماهيرية ، وكذلك بالنسبة لجميع المنشورات الجماهيرية الأخرى والاقتصار على التوقيع ب "منظمة إلى الأمام".

توصية بصدد اصدار النشرة العمالية

توصي الندوة بإصدار نشرة عمالية بالداخل ، ويجب على هده النشرة أن:

-تساهم في بلورة تيار ديمقراطي وسط العمال على أساس برنامج ديمقراطي يخدم استراتيجية المنظمة ويقدمها في انجاز مهامها الرئيسية. ويجب العمل على جعل العمال يساهمون في تزويدها بمراسلاتهم واسهاماتهم.

-تعرف بالأوضاع المادية والمعنوية للعمال بالدرجة الأولى والفلاحين وكافة النضالات الجماهيرية وتحليلها واستخلاص الدروس منها.

ويجب كذلك أن نناضل من أجل تحويلها إلى صوت فعلي للعمال وإلى أداة فعالة في خدمة التجدر وسط العمال وتجسيد شعار بناء منظمة صلبة مناضلة متجذرة وسط العمال والفلاحين.

-وبالرغم من مبادرة المنظمة في اصدارها ، لا يصح أن تصدر باسم المنظمة.

توصية حول العمل الديمقراطي وسط المثقفين والتلاميذ والنساء

نظرا للطاقات الهائلة التي يختزلها التلاميذ والنساء ومجموع المثقفين ، وحتى نعمل على اطلاق مبادرات الجماهير ، فإن ندوة الفرع توصي قيادة المنظمة بتوجيه امكانيات المنظمة من أجل خلق تيار ديمقراطي واسع داخل هده القطاعات يرتبط استراتيجيا بمهام المنظمة. وعلى المنظمة أن تنجز تصورا للنضال الدمقراطي ذو الأفق الثوري ، وأن تطرح على الاطارات العاملة بهذه القطاعات وضع أرضيات عمل قصد اعطاء الأسبقيات والتركيز على الأماكن التي يجب التركيز عليها داخلها.

توصية حول المالية

توصي الندوة القيادة الوطنية بأن تحدد التعامل مع ميزانية المنظمة وذلك بتحديد موارد المنظمة المالية ومداخيلها وتوزيعها على الفروع بالشكل الدي يسمح بأن يسهل عمل الاطارات.

كما توصي الندوة أن توفر الاطارات مداخيل مالية تسمح بالاكتفاء الذاتي من ناحية اكتراء المقرات وتزويدها بملزماتها.

توصي الندوة القيادة بأن تحدد المقادير المالية التي يمكن أن يحتفظ بها كل اطار من مداخيله الخاصة ، بعد تسديد مصاريفه اللازمة.

وتوصي كذلك القيادة الوطنية بأن تعيد النظر في مسطرة واجبات الرفاق أعضاء المنظمة من الناحية المالية ، وخصوصا الأخذ بعين الاعتبار مسألة تغيير القاعدة الطبقية للمنظمة بقاعدة عمالية يجب أن تشعر بمساهمتها هي الأخرى.

كما توصي أخيرا بأن تخصص ميزانية خاصة بالرفاق المتفرغين للعمل الثوري ، أو الذين فرض عليهم الدخول في السرية.

عن ندوة الفرع

28 ـ 29 ـ 30 / 01 / 1983